مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
Global Islamic Economics Magazine

مجلة شهرية علمية إلكترونية تصدر عن جامعة كاي بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

العدد / 81 / جمادى الآخر 1440 هـ الموافق شباط / فبراير 2019 م

if a product is free, it means that you are the product

إذا كان المُنتَج مجاناً؛ فاعلم أنك المُنتَج نفسه

اقتصاد الظل الرقمي

جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

www.kie.university

هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي : رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز : الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط : دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي.
- الأستاذ عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج : وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.

أسرة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

رئيس التحرير:

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس جامعة كاي

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مدقق
- الأستاذة آمنة قاسم خليل / مدققة اللغة العربية
- الأستاذة هنادي عاصم الشامي / مساعدة تحرير
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير أخبار صفحة GIEM الالكترونية

الإخراج الفني وإدارة الموقع الالكتروني:

- فريق مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية IBRC

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين بنشر وتأسيس علوم الاقتصاد الإســـــــلامي إلى إثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء باللغة العربية، أو الانكليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسـلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- إن الآراء الواردة في مقالات المجلة تعبر عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة هي منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية المؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إســـلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء المبرزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والا قتراحات والموضوعات المراد نشرهاباسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها الالكتروني، ومن أراد التفاعل فيمكنه زيارة صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة بنشر الأخبار مباشرة من قبلكم.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه. – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)،يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسق بشكل مقبول، يتم استخدام نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – أن يكون حجم المقال بحدود ٨–٢٠ صفحة كحد أقصى قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بمعدل ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه.

تُعنى (مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية) بالاقتصاد الإسلامي وجميع علومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 7

اقتصاد الظل الرقمي 9
الدكتور سامر مظهر قنطقجي

الرقابة الشرعية للدولة في المجال الاقتصادي عند ابن تيمية 17
الدكتور فريد أمار

خلق النقود الائتمانية في البنوك الإسلامية
ومعايير العدالة في الإسلام 27
د. عمر عوض حاج حامد

نظم الدفع
الماضي والحاضر والمستقبل 35
الدكتور عويسي أمين

مرض القلب العصبي التجاري العالمي 51
إياد محمد يحيى حلاق قنطقجي

التأمين التكافلي في الأردن 55
د. معتصم الجالودي

أنواع الودائع في البنوك الإسلامية والتكييف الفقهي لها 58
د. عبد الغني العمومري

الأساليب المستخدمة في تقييم الشركات الخاصة 64
ترجمة: مؤمنة فاعور

تقسيط الدين في البيع 69
الدكتورة فاطمة الفرحاني

إدارة المعرفة سلاح المنافسة وبوابة قيادة المستقبل 73
د. فادي محمد الدحدوح

البلوكشين وتطوير النظم القانونية 75
د. عبد القادر ورسمه غالب

مجالات التدريب في الأبحاث الكمية
ودورها في تنمية مهارت الطلاب 77
زكريا امادو غربا

نظرية المسارين المتوازيين 86
أوهاج أوبادين عمر

بنك الوقت السويسري 89

هدية العدد: تاريخ العمارة الإسلامية في الدولة الأموية 91
د. محمد حسان محمد فائز السراج

صفحة أخبار الاقتصاد الإسلامي العالمية 92

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية
تصلح أفكاراً للبحث العلمي 93

اقتصاد الظل الرقمي

- تقفي الأثر الألكتروني -

الدكتور سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

if a product is free,
it means that you are the product
إذا كان المُنتَج مجاناً؛ فاعلم أنك المُنتَج نفسه

الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل هو اقتصاد لم تُدرج بياناته ضمن الإحصائيات الرسمية، ولم تنعكس آثارها في حسابات الناتج المحلي، لأنه اقتصاد يقع خارج نطاق مظلة الحكومة.

قد يبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي أو الإقتصاد الموازي أكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي كما في جنوب شرق أوروبا، وأكثر من ٤٠٪ في بلدان رابطة الدول المستقلة، وأكثر من ٦٠٪ في جورجيا. وأكثر من ٧٥٪ كما هو حال مصر حيث بلغ الاقتصاد غير الرسمي ٢.٢٠ ترليون جنيه مقابل ٢.٨٠ تريليون حجم الناتج المحلي.

ولا يعني ذلك أن اقتصاد الظل هو اقتصاد مشين أو غير جائز أو غير صحيح؛ فقد يكون القصور سببه تقصير الحكومات، أو شدة تسلطها بقوانين جائرة كالضرائب أو بزيادة إجراءات التراخيص مما يؤدي بالناس للإحجام عن الانخراط في الاقتصاد الحقيقي؛ وقد يكون ذلك سببه إهمال العاملين فيه – عن قصد أو غير قصد –، وذلك بعدم اهتمامهم بالقطاع الرسمي، مع أن منتجاتهم وخدماتهم في النهاية قد تدخل ضمن الاقتصاد الرسمي.

عرفت الشعوب هذا النوع من الاقتصاد قبل أن تعرف الاقتصاد الرسمي، وقد أدرجت الدول إحصائياتها الرسمية في القرن الماضي بغية احتساب مقدار ناتجها المحلي ودخلها القومي.

يشمل اقتصاد الظل أولئك العاملون في مجال تقنية المعلومات من مبرمجين ومهندسي نظم وما شابهه؛ الذين يعملون عن بعد من خلال الانترنيت كالـ Free Lance أو الذين يقدمون خدماتهم واستشاراتهم، أو يستثمرون في مواقع في مختلف أنحاء العالم، أو في تطبيقات Applications لا يمكن أن تكون إلا في مخازن Apple أو Google، أو كبرامج تباع دون أن يكون لها أثر في الاقتصاد المحلي.

ومع سيادة اقتصاد المعرفة الذي يمثله الاقتصاد الرقمي في النصف الثاني من القرن الماضي ازدادت أهمية البيانات وعلا شأنها خاصة عندما صارت معلومات، ويقصد بالبيانات؛ البيانات الخام، أي قبل إجراء أية معالجة عليها، وبإضفاء المعالجة – يدوية كانت أم آلية –؛ فتغدو معلومات ذات قيمة أكبر من البيانات.

ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والإيميل وما شابهها من خدمات رقمية، كان لابد للشركات المقدمة للخدمات من ضبط عملياتها بالتعرف على عملائها؛ بالطلب منهم تقديم بيانات عنهم، ثم توسعت عمليات الجمع وتقاطعاتها لتشمل كل شيء عن أولئك العملاء. ثم توسعت شريحة الاستهداف ليغدو جميع الناس عملاء مستهدفين بغض النظر عن ماهياتهم.

لقد ازدادت عمليات سرقة البيانات بشكل كبير، وتبلورت جلية مؤخراً إثر:

١. فضائح ويكيليكس حيث تم تسريب وثائق ضخمة من مواقع حكومية ونشرها للعلن.

٢. فضائح فيسبوك وشركائها في انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة، وتم توجيه اللوم لدول بذاتها؛

فصرنا أمام جيوش إلكترونية تتبع الدول تلاحق الناس من مواطني تلك الدول ومن غيرهم من الشخصيات العالمية بكل أصنافهم وتخزن بياناتهم – وهذا عمل ليس بجديد بل الجديد تغيّر أدواته –. وقد تواطأت دول وشركات، في بيع وشراء بيانات الناس، وتم ذلك أحياناً مقابل غض البصر عن بعض السلوكيات لتبادل المصالح، أما الخاسر الأكبر فهي خصوصية الناس.

فلماذا تنبه الناس إلى قضية البيانات وركزوا على سماسرتها؟

إن سنن الله في الأرض تبدأ بسنة التدافع بين الصحيح وما خالفه، وصولا إلى سنة التمييز، التي عادة ما تحط رحالها في سنة بقاء الأصلح وزوال الفاسد منها؛ كقيام شركات كشركة آبل، ومقاطعات كبعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، وكدول ككندا، وتجمعات دولية كالاتحاد الأوربي، بالوقوف في وجه المعتدين على حقوق الناس والمستهترين بها لينشأ تيار معاكس لهم سواء بدافع المصلحة أو الشهرة أو بدوافع إنسانية.

لقد صار للبيانات أسواق تُباع فيها وتُشترى، وصار في تلك الأسواق سماسرة تتوسط أعمال بيع وشراء البيانات، حيث تستخدم شكل خوارزميات تزود الشركات من خلالها بتفاصيل عن المستهلكين؛ فتحدد آليات التأثير في أفعالهم والتنبؤ بها، ونماذج الميل والاستعداد عندهم، وقياس الاتجاه العام، فبيانات أي شخص بمعزل عن الأخرى ليست ذات قيمة كبيرة، كما لو كانت البيانات مجتمعة.

ويمكن التمييز بين نوعين من السلوك في هذا الاتجاه فإن:

- كانت عمليات جمع البيانات المتاجر بها تمت دون موافقة أصحابها فهي أشبه بالبضائع المسروقة التي تباع في الأسواق السوداء وهذه عمليات تنتمي للاقتصاد الأسود كما هو حال المخدرات والمسروقات والمراهنات والمحرمات عموماً.
- كانت قد تمت بموافقتهم؛ إنما تباع وتشترى خارج إطار الإحصاءات الحكومية فهي تتم في أسواق الظل وتنتمي لاقتصاد الظل.

للذلك فإن وصف (تيم كوك) الرئيس التنفيذي لشركة آبل بأن ذلك من اقتصاد الظل غير دقيق؛ فقد يكون أيضاً من الاقتصاد الأسود، وقد أوضح (تيم) بعض طرق بيع البيانات وأكثرها انتشاراً بقوله: إذا اشتريت منتجاً من بائع تجزئة عبر الإنترنت، فما لا يخبرك به بائع التجزئة قيامه ببيع أو نقل المعلومات حول مشترياتك إلى سمسار البيانات، وهي شركة موجودة فقط لجمع معلوماتك وبيعها إلى مشترٍ آخر. ويختفي أثر ذلك قبل أن تعرف أن هناك أثراً. وهذا سلوك يحتاج دراسة وتمحيصاً لأن فيه تجسس وتصرف بملكية الغير دون إذن منه.

وهناك طرق تتبعها بعض الشركات، مثال ذلك إذا أراد مشترك الانسحاب من Oracles Datalogix، التي تزود فيسبوك بحوالي ٣٥٠ نوعاً من البيانات، يطلب منه إرسال طلب مكتوب، مرفقاً بنسخة من أوراق هويته الحكومية في البريد العادي لمدير الخصوصية في أوراكل، وبذلك تكون هذه البيانات متاحة لاستخدام طرف ثالث.

ويجب أن لا نتجاهل ما يفعله الهاكرز أفراداً وشركات سواء بدوافع تخصهم أو بدوافع من قبل بعض الحكومات في جمع المعلومات بطريقة غير شرعية ولأهداف غير سليمة.

سماسرة البيانات:

سماسرة البيانات هم متقفو الأثر الإلكتروني، تتشابه طبيعة عملهم مع السماسرة المعتادين الذين يتقاضون مالاً مقابل اتمام بعض الصفقات. رأسمالهم البيانات التي تحتاجها الشركات التجارية الباحثة عن المستهلك المناسب لمنتجاتها؛ فيوفرون لها المعلومات الشخصية عن المستخدمين أكثر مما يعرفها المستخدم عن نفسه؛ فالسماسرة يتتبعون مسار ظل المستخدمين، ويتحرون آثارهم الرقمية التي يخلفونها على الشبكة، جامعين بيانات ضخمة للمستخدمين حول العالم.

وتقسم البيانات إلى: معلومات شخصية للمستخدمين، وتفضيلاتهم التي تجمع عن طريق « كوكيز المتصفح » أو بتتبع تاريخ التصفح على مختلف المواقع. ثم تخزن البيانات على خوادم ضخمة تضم تاريخ كل فرد على الانترنت.

مخاطر سماسرة البيانات:

يكمن الخطر في:

- أن هناك أشخاصاً يعلمون كل شيء عنك ويمكنهم توجيه تفضيلاتك بإظهارها على صفحتك على هيئة إعلانات، أو كمحتوى سواء من أصدقائك أو من الصفحات العامة التي تتابعها.
- تنميط البشر ودفعهم للاهتمام بالأشياء نفسها وتحويلهم إلى شرائح محددة من المستهلكين يمكن دفعهم لاستهلاك ما تريده الشركات العملاقة، سواء كان الاستهلاك مادياً، أو ثقافياً، أو سياسياً.

والطريقة الأسهل للسيطرة على مجموعات من البشر، هي في تحويلهم إلى شرائح محددة يمكن توقع ردود أفعالهم. تلك الشرائح التي يمكن أن نراها بشكل واضح على الشبكات الاجتماعية تنقسم بين من يجاري التيار العام والمعارض للتيار العام، والمعارض للاثنين والساخر من الجميع، والمراقبين من بعيد.

وبحسب هذا التقسيم، تصبح عملية توقع ردود الأفعال بسيطة ويمكن حسابها بدقة. كما تصبح عمليات البيع والشراء، وتدوير البشر في آلات الاستهلاك، وحساب المخاطر والاحتمالات، أسهل بكثير على الشركات.

حجم اقتصاد الظل الرقمي:

يكسب سماسرة البيانات المليارات من بيع تفاصيل حياة الناس؛ فقد زادت هجرة أموال الإعلانات من التلفزيون إلى العالم الرقمي بشكل كبير، ويعود الفضل في ذلك إلى عمل سماسرة البيانات. وتوقعت وكالة (زينيث) للتسويق الإعلامي بأن يصل حجم الإنفاق الإعلاني على الهواتف الذكية إلى ١٣٤ مليار دولار عام ٢٠١٨، بعد أن هرعت العلامات التجارية إلى شبكات فيسبوك وسناب شات وغوغل[١].

وقد وثّق تقرير صدر عام ٢٠١٤ عن لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية كميات المعلومات التي يملكها بعض سماسرة البيانات عن كل مواطن أمريكي، فوجد أن قاعدة بيانات أحد سماسرة البيانات فيها معلومات عن ١.٤ مليار معاملة استهلاكية وأكثر من ٧٠٠ مليار عنصر بيانات مجمعة، بينما غطت قاعدة بيانات وسيط بيانات آخر تريليون دولار من معاملات المستهلكين، ويضيف سمسار آخر لقواعد بياناته ٣ مليارات سجل جديد كل شهر.

وتمتلك شركة السمسرة Acxiom محتوى يصل حجمه لـ ١٠٪ من مستخدمي الانترنت حول العالم، وتتحكم شركة «ديجتال لوجيكس» بحجوم مشابهة، وهي تقدم خدماتها لشركات كـ(بيبسي وفورد وغوغل وفيسبوك).

[١] سماسرة البيانات؛ الصائدون الذين لا يخطئون فرائسهم، زكريا التهامي، 2017/2/8، الأنباء الكويتية رابط

– فيسبوك كمثال –

وقعت إدارة فيسبوك عام ٢٠١٣[١] اتفاقية مع عدد من شركات سماسرة البيانات Datalogix, Epsilon, Acxiom, BlueKai تسمح لهم بالوصول إلى صفحات مستخدمي فيسبوك ونشر إعلاناتهم عليها مباشرة. واعتبرت إدارة فيسبوك هذه الخطوة ضرورية لتحسين ورفع جودة الخدمة التي يتلقاها المستخدم. وبذلك يتحكم سماسرة البيانات في المحتوى الإعلاني الذي يشاهده المستخدم على صفحته الخاصة بعد أن كان دورهم محصوراً في جمع البيانات.

يستخدم فيسبوك وأخواته نشاط ٢.٧ مليار شخص – وهذا عدد مستخدمي التطبيقات التابع للشركة – وجميع معلوماتهم الشخصية، بما في ذلك صورهم، ومحادثاتهم، ودائرة معارفهم القريبة والبعيدة.

وبتطور مجال الذكاء الاصطناعي صارت عمليات جمع المعلومات وتحليلها أسهل، وكما تطور نظام اتخاذ القرارات بشأنها؛ مما يجعل من تلك المعلومات عند اندماجها مع تقنيات الذكاء الاصطناعي أمراً مخيفاً بسبب قدرته التأثيرية اقتصادياً وسياسياً في يد شركات التواصل الاجتماعي، مما يجعلها أحياناً أقوى من الحكومات.

يوضح الشكل التالي عائدات فيسبوك السنوية من ٢٠٠٧–٢٠١٧. وقد انتهى عام ٢٠١٨ بزيادة أرباح قدرها ٣٠٪ عن عام ٢٠١٧ رغم ما تعرضت له من فضائح.

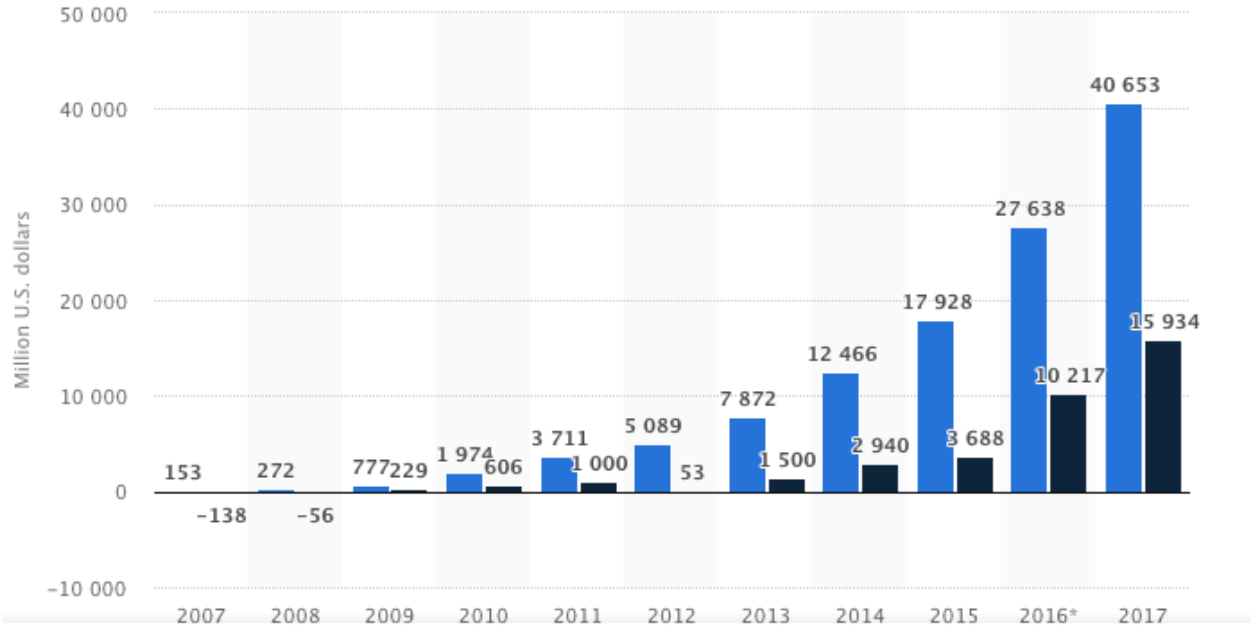

المصدر: موقع Statista، الرابط.

[١] مالك مصطفى، صحيفة السفير، رابط

حلول ومقترحات:

١- خضع كبار سماسرة البيانات، كشركات Axciom و Experian و Oracle و Criteo، إلى التدقيق في أوروبا، وذلك بعد أن قامت مجموعة Privacy International للخصوصية بتقديم سلسلة من الشكاوى في شهر نوفمبر الماضي طالبة من المنظمين التحقيق فيما إذا كانت تلك الشركات قد أوقفت عملها الأساسي بعد تطبيق قانون اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية GDPR. ويطال القانون الشركات التي لديها عملاء ومستخدمين في الاتحاد الأوروبي بغض النظر عن مقر الشركة.

وبموجب القانون الجديد سيحق للأفراد ما يلي:

- **الحق في الوصول**: يحق للأفراد طلب الوصول إلى بياناتهم الشخصية، والسؤال عن كيفية استخدام بياناتهم من الشركة بعد جمعها. ويجب على الشركة تقديم نسخة من البيانات الشخصية مجاناً بصيغة الكترونية إذا طلب ذلك.
- **الحق في النسيان**: يحق للأفراد طلب حذف أو وقف استخدام بياناتهم في أي وقت. وقد تلقت غوغل حوالي ٦٥٠ ألف طلب حذف بيانات شخصية، ومنعها من الظهور على محركات البحث من متضررين من هذا الأمر.
- **الحق في إمكانية نقل البيانات**: يحق للأفراد نقل بياناتهم من مزود خدمة إلى آخر. ويجب أن يحدث ذلك في صيغة مستخدمة بشكل شائع قابل للقراءة.
- **الحق في المعرفة**: ويشمل جمع البيانات من الشركات، وإبلاغ الأفراد قبل جمع ما يخصهم من بيانات. ولابد من موافقة المستهلك بذلك الجمع بحرية وليس بأسلوب ضمني؛ كأن لا يُسمح للمستخدم بالحصول على خدمة الموقع دون موافقته دون أية خيارات إضافية.
- **الحق في تصحيح المعلومات وتغييرها**: ويضمن إمكانية تحديث الأفراد لبياناتهم سواء كانت قديمة أو غير كاملة أو غير صحيحة.
- **الحق في وقف الاستخدام أو منعه**: يمكن للأفراد طلب عدم استخدام بياناتهم للمعالجة، فيمكن تخزينه فقط دون استخدام.

- **الحق في الاعتراض**: يتضمن حق الأفراد في وقف معالجة بياناتهم واستخدامها للتسويق المباشر دون أية استثناءات، وتتوقف أي معالجة أو استخدام بمجرد طلب ذلك، ويجب توضيح هذا الحق للأفراد في بداية أي طلب اتصال.
- **للأفراد الحق في معرفة أي اختراقات تضر بالبيانات الشخصية للفرد**: وذلك بإبلاغه خلال ٧٢ ساعة من علمه بالانتهاك.

أما العقوبات فصارمة على الشركات والمؤسسات التي لا تلتزم بالقانون؛ لأن الغرامات تصل إلى ٤٪ من الدخل السنوي للشركة، أو ٢٠ مليون يورو. فشركة غوغل التي يصل دخلها السنوي إلى نحو ١٠٠ مليار دولار، يمكن أن تضطر إلى دفع غرامة ٤ مليارات دولار، في حالة المخالفة الصارخة للقانون. وفعلاً فرضت هيئة حماية البيانات الفرنسية في ٢٢-١-٢٠١٩ غرامة قدرها ٥٧ مليون دولار أمريكي على شركة غوغل لخرقها قواعد الخصوصية الخاصة بالاتحاد الأوروبي على الإنترنت، وهي أكبر عقوبة تفرض على عملاق التقنية الأمريكي. أما السبب فكان افتقار أكبر محرك بحث في العالم إلى الشفافية والوضوح في الطريقة التي يطلع بها المستخدمون على تعاملها مع البيانات الشخصية، إضافة لفشلها في الحصول على موافقتهم بشكل صحيح على الإعلانات المخصصة.

وبالمقابل[١] ألزمت ولاية فيرمونت الأميركية شركات المتاجرة بالبيانات للتسجيل رسمياً لديها، والالتزام بمعايير حماية الخصوصية والبيانات. وذكر نائبها العام أنه ستكون هناك رسوماً محددة على طلب البيانات، بهدف حمايتها والحفاظ عليها؛ حيث سينظم القانون عمل شركات البيانات في أربعة محاور أساسية:

(١) توحيد وتخفيض الرسوم التي تدفع عند الاستعلام عن المستهلك،

(٢) حماية المستهلك من الاحتيال،

(٣) التأكد من وجود أنظمة حماية للبيانات،

(٤) ضمان الالتزام بالشفافية للمستهلك عند التعامل مع الشركات المختلفة.

٢- أوضح (تيم كوك)، أن هذه المشكلة قابلة للحل، وأنها ليست معضلة كبيرة جداً أو صعبة للغاية؛ فدعا[٢] الكونغرس الأمريكي لسن تشريعاً شاملاً للخصوصية ينهي اقتصاد الظل لسماسرة البيانات، وقال: إن أحد أكبر التحديات في حماية الخصوصية كون الانتهاكات غير مرئية.

---

[١] ولاية فيرمونت تعلن الحرب على سماسرة البيانات، موقع تحت المجهر، 29/05/2018 رابط

[٢] اقتصاد الظل وعالم سماسرة البيانات الغامض، تيم كوك، مجلة التايم الأمريكية، الخميس ١٧-١-٢٠١٩. رابط

وبرأيه فالقوانين لوحدها غير كافية لضمان أن الأفراد يمكنهم الاستفادة من حقوق الخصوصية الخاصة بهم. حيث لابد من إعطائهم أدوات تمكنهم من اتخاذ إجراء، كما ينبغي تسليط الضوء على الجهات التي تتاجر بالبيانات وراء الكواليس؛ فللابتكار والأفكار والميزات الرائعة قدرات تأثيرية تسير جنباً إلى جنب مع خصوصية المستخدم.

٣- تنوي الحكومة اليابانية أن تصبح مخترقاً أبيضاً، والمخترق الأبيض هو من يمارس ما يعرف بالقرصنة الأخلاقية. يهدف المعهد الوطني للمعلومات وتقنية الاتصالات في اليابان لتعزيز أمن الدولة الإلكتروني، وتحقيقًا لتلك الغاية، سيبدأ المعهد ابتداء من شهر فبراير ببذل شتى الجهود لاختراق أجهزة الموطنين المتصلة بالإنترنت؛ يشمل ذلك: كاميرات الويب والراوترات وأي أجهزة متصلة بإنترنت الأشياء، وسيستمر على هذا المنوال لمدة أقصاها خمسة أعوام، حسب ما قالته هيئة الإذاعة اليابانية، وسيُخطر المعهد المستخدمين الذين اُخترقت أجهزتهم بنجاح، ويُبلغهم بالحاجة إلى تعزيز أمنهم الرقمي، وصرح أحد باحثي المعهد (دايسوكي إينو) لهيئة الإذاعة اليابانية: أن المعهد سيحمي كافة البيانات التي يجمعها، وتشمل البيانات معلومات خاصة كالصور والفيديوات المأخوذة عبر كاميرات ويب المتصلة بإنترنت الأشياء. ولكن هل ستكون قواعد البيانات المجموعة في منأى عن الهاكرز المحترفين الذين لا يقف في وجههم عائق معين؟؛ لأنها ستكون صيداً ثميناً.

بعد عرض تحليلنا الاقتصادي، لابد من عرض رأينا الفني بصفتنا محلل نظم ومبرمج وممارس منذ عام ١٩٨٧ : إن تقديم منتج على شكل Application فيه خدمات معينة، كخدمة الخرائط GPS مثلاً، الذي تستخدمه تطبيقات عديدة، كـ UBER، فإن جمع المعلومات من قبل شركة خدمة الخرائط أو أوبر عن عملاء الشركة هو عمل مفيد لها ولهم في الوقت نفسه؛ فهي تحسن منتجها وتطوره، كما تقدم لهم مقترحات ذكية يستفيدون منها. كذلك فإن قائمة مشتريات العميل من مركز شراء (مول) عبر التسوق الالكتروني، عملية مفيدة لإدارة المول لإدارة مشترياتها ومخازنها، ومفيدة للعميل باقتراح ما اعتاد شراؤه عادة مما يخفف عليه عبء البحث والتحديد، أو اقتراح العروض المشابهة لما يشتريه عادة. لكن المعلومات التي جمعت وتراكمت هي التي يُعاد استخدامها بالبيع أو بتوجيه الإعلانات للمستفيدين منها. وهذا ما تحاول قوانين GDPR وغيرها ضبطه، إضافة لتقنيات تمكن المستخدم من التحكم ببياناته، لكن ذلك لن يمنع الشركات من ابتكار خوارزميات تتجاوز كل ما سبق. فسباق الذكاء قائم لا يتوقف إلا عند من أراد الانسحاب منه.

حماة (حماها الله) في الخامس من جمادى الآخر ١٤٤٠ هـ الموافق الحادي عشر من شباط (فبراير) ٢٠١٩ م

الرقابة الشرعية للدولة في المجال الاقتصادي عند ابن تيمية

الدكتور فريد أمار

أستاذ بجامعة محمد الخامس الرباط

حين يشار إلى ابن تيمية كأحد أقطاب الفكر الإسلامي في القرون السابقة، فقليلا ما ينتبه إلى إسهاماته الاقتصادية من الناحية التنظيرية والإجرائية معا .فبالإضافة إلى إسهاماته في التأسيس المفاهيمي في المجال الاقتصادي (مقالات سابقة في هذه المجلة) نجد أيضا تأسيساته النظرية لمجال وحدود تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية. فتنظيم المجال الاقتصادي يحتاج إلى ضوابط وقواعد تساهم في تسيير دواليب الاقتصاد في المجتمع، وتدبير أمور الناس ورعاية مصالحهم.

ولابد لهذه القواعد والضوابط أن تكون مستمدة من الشرع ومقاصده، كما لابد لها من أجهزة تسهر على تطبيقها وتنزيلها على واقع المجتمع. فالدولة حسب ابن تيمية تعتبر أهم الأجهزة التي تناط بها مهمة ضمان الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاجتماعي. وقد ميز ابن تيمية بخصوص الدور الرقابي للدولة بين الآليات التنظيمية والرقابية من جهة، والآليات العقابية والزجرية من جهة أخرى كإطار حدده الشرع للحفاظ على سلامة المجتمع وحقوق العباد. ويبقى مبدأ العدل هو الإطار الفلسفي الذي يحدد نظرة ابن تيمية إلى العلاقات بين العباد، بالإضافة إلى جانب الأخلاق والقيم كبعد منظم لهذه العلاقات.

المبحث الأول: دور الدولة في المجال الاقتصادي:

لسنا هنا بصدد الحديث عن مفهوم الدولة والحكم عند ابن تيمية وإن كان من الذين سبقوا فأبدعوا في هذا المجال، لكن ما تجدر الإشارة إليه هو خصوصية طرح ابن تيمية لهذا الموضوع[1]، فقد كان عصره متسما بغزوات التتار والصليبيين. فكانت هذه الظروف تستدعي وقفة نصح وإرشاد وتستدعي مراعاة المصلحة العامة لصد العدوان الخارجي أولا، ثم تنظيم البيت الداخلي فيما بعد، فكان طرح ابن تيمية للدولة ووظائفها يتسم بالمرونة وبعد النظر، فقد دعم الدولة القائمة رغم ضعفها، وحرض الناس على الجهاد من جهة، ووضع رسالة مختصرة تحدد وظائف الدولة وحقوق الراعي والرعية من جهة أخرى من خلال كتابه "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، ثم بعد ذلك كتب رسالة في "الحسبة" تحدد سلطة ولي الأمر في مجال الحياة الاقتصادية لإقامة العدل بين الناس. لقد استطاع ابن تيمية من خلال هذين البحثين أن يجلي مسألة تعد من المسائل التي يدور حولها

١ - للتوسع، أنظر "آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي" محمد المبارك، ص: 21.

فلك الاقتصاد المعاصر، وهو مدى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وإذا كانت هذه القضية معروفة في الفقه الإسلامي من قبل، فابن تيمية حاول أن يجمع الأحكام المتعلقة بهذا الموضوع ليصوغ نظرية عامة تحدد الدور الفعلي للدولة في الاقتصاد، موضحا أنها جهاز مدني من حيث السلطة ومصدرها، ومن حيث علاقة الحاكم بالمحكوم، وليست جهازا قائما على المفهوم اللاهوتي كما عرف في أوروبا في نفس الفترة. كما أنها ليست شرطي أمن يوفر الظروف لكبار الملاك والمستثمرين ويزجر الفلاحين الصغار والعمال كما في النظامين الإقطاعي والرأسمالي، ولكنها جهاز اجتماعي يسعى إلى تنمية الحياة الإنسانية بتنظيم الحياة الفردية والملكية والعمل وضبط العلاقة بين الفرد والجماعة.

المطلب الأول: وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

يرى ابن تيمية أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو الإطار الجامع لكل الولايات الإسلامية، فجماع الدين وجميع الولايات (من أهم هذه الولايات، ولاية المال وولاية الحسبة) هو أمر ونهي.

فالله تعالى بعث الرسل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو أمر واجب على كل مسلم قادر، لأنه وإن كان فرض كفاية، فهو يصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره[١].

لذلك كان مناط الوجوب هو القدرة، وذو السلطان هم أقدر من غيرهم على ذلك، فكانت الدولة ومن خلالها ولي الأمر الجهاز الذي يقوم بهذه الوظيفة أكثر من غيره، فالدولة تتوفر على أجهزة تمكنها من القيام بهذا الدور كجهاز القضاء لتدبير الأمر الداخلي، ووظيفة الجهاد للحفاظ على الدين، وللقيام بهذه الوظيفة حدد ابن تيمية قواعد ذهبية تؤطر تصوره لهذه الوظيفة وكيفية أدائها:

أولا: يجمع ابن تيمية بين ثلاثة أمور لابد من توفرها للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وهي **العلم والرفق والصبر**، فالعلم قبل الأمر والنهي، والرفق معه والصبر بعده. وإن كان كل من الثلاثة مستصحبا في هذه الأحوال[٢]. وقد استوحى هذا الكلام من السلف الصالح كما ورد مرفوعا عن القاضي أبو يعلى في المعتمد "لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فقيها ينتهي عنه"[٣].

فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يكون إلا بالعلم: فالعلم بمقصود الشرع من أوامره ونواهيه ومعرفة أحوال الواقع معرفة متعمقة تجعل مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تراعي المصالح التي قصدها الشرع، وتؤدي إلى

١ -"الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية" لابن تيمية، تحقيق: صلاح عزام، ص: 13.

٢ - المرجع السابق، ص: 85.

٣ - المرجع السابق، ص: 85.

أداء حقوق الناس وواجباتهم، والعالم لابد له أن يرفق بالعباد، فالرفق ما كان في شيء إلا زانه وما غاب عن شيء إلا شانه كما يقال، والناس في حاجة إلى ما يبصرهم بأخطائهم ويحسن نصحهم، لا إلى من يعاتبهم ويسرع في معاقبتهم، وهذا ما يستدعي الصبر، فالأمور لا تتغير دفعة واحدة، لكنها تستدعي التدرج والتريث.

ثانيا: يعرف ابن تيمية الأمر بكونه طلب الفعل وإرادته، والنهي بكونه طلب الترك وإرادته، فلابد لكل حي من إرادة وطلب في نفسه، ويقتضي بهما فعل غيره إذا أمكن ذلك، فإن الإنسان حيث يتحرك بإرادته، فشرط تحقق الأمر والنهي حسب ابن تيمية هو الإرادة، فهي التي تدفع الإنسان إلى فعل ما يفعل أو تركه لما لا يريد، فهي الموجهة لحركة الإنسان، لذلك كان تحقيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رهين باستجابة الإرادة لهذا الأمر وهذا النهي، فكان لزاما إذن في أداء هذه الوظيفة **اعتماد أسلوب الإقناع والترغيب لا أسلوب الإخضاع والترهيب**.

ثالثا: "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على كل بعينه، بل هو على الكفاية كما دل عليه القران"[1]. والكفاية دليل على شرط القدرة، وهذا الأمر متوفر في الدولة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولكن الهدف هنا يتحدد من جهة في كون وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تهم كل أفراد المجتمع وإن كانت لا تجب عليهم فرضا بل كفاية. فالمهم إذن هو إشعارهم بهذه الوظيفة ومسؤوليتهم في أدائها أو المساهمة في أدائها، ومن جهة أخرى فإن هذه الوظيفة تستوجب جهازاً منظما وقادرا على أدائها كما يجب، مما يقطع الطريق على وضع تعمه الفوضى ويتعدد فيه المتدخلون في النظام وتضيع الحقيقة.

المطلب الثاني: وظيفة الحسبة

إذا كانت الحسبة من أهم الولايات الدينية عند ابن تيمية، والتي يدور مقصدها حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن أهم شروط توليها: **الصدق والأمانة والعدل**، وإذا كان في الواقع صعوبة إيجاد من يتوفر على كل الصفات والفضائل، كان لزاما أن يتولى من تكون صفاته أصلح بهذا المنصب، ثم الأقرب فالأقرب.

أما وظائف المحتسب بكونه يمثل الإمام وينوب عنه، فقد حددها ابن تيمية فيما يلي:

١ـ الحفاظ على العبادات: فمن أكبر مهامه، حث الناس على أداء الصلوات مع الجماعة، وفي مواقيتها، ويتعهد الأئمة والمؤذنين[2]؛ فالصلاة عماد الدين ولا يستقيم أمره إلا بها، فنجد مثلا أن الزكاة كثيرا ما يقترن ذكرها

١ - المرجع السابق، ص: 74.

٢ - المرجع السابق، ص: 18.

بالصلاة كما في قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾[1]. فالحفاظ إذن على فريضة الزكاة لا يكون إلا بالحفاظ على الصلاة، والمفرط في الصلاة أهون عليه التفريط في الزكاة، وكذلك الأمر بالنسبة لكل العبادات كالصوم والحج...

٢ـ أداء الأمانات ومنع الغش:

فالمحتسب يأمر بصدق الحديث وأداء الأمانات وينهي عن المنكرات من الكذب والخيانة وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال والميزان، والغش في الصناعات والمبيعات والديانات ونحو ذلك[2]. قال تعالى: ﴿ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾[3]. قال تعالى ﴿أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين وزنوا بالقسطاط ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾[4]. وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا فقال: ما هذا يا صاحب الطعام؟ فقال: أصابته السماء يا رسول الله. فقال: أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس "من غشنا فليس منا" وفي رواية "من غشني فليس مني"، وبذلك يخبر النبي عليه السلام بأن الغش لا يدخل صاحبه في أهل الدين والإيمان[5]. وصور الغش كثيرة، فقد يكون في البيوع، وذلك بكتمان العيوب وتدليس السلع، وقد يكون في الصناعات كالذين يصنعون المطعومات أو الملبوسات بالغش في الكيل أو جودة النوع. ومن الصناعات التي ركز عليها ابن تيمية صناعة الكيمياء، حيث يغش أصحابها في النقود والجواهر والعطور وغيرها، فيصنعون الذهب أو الفضة أو العطور كالعنبر والمسك، فابن تيمية يعتبر هذه الصناعات من قبيل مضاهاة خلق الله تعالى وتقليده سبحانه كما في الحديث القدسي "ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقي؟ فليخلقوا ذرة، فليخلقوا بعوضة"[6] إلا أن الملاحظ أن مثل هذه الصناعات هي الأكثر انتشارا وأن منتوجاتها هي الأكثر استعمالا بين الناس نظراً لانخفاض ثمنها ووفرتها. ولم يحصر ابن تيمية الغش في هذا المستوى بل تعداه إلى إطاره العام الذي يهم الجانب الديني فاعتبر أن الغش والتدليس في الديانات من أعظم أنواع الغش والتدليس كالبدع المخالفة للكتاب والسنة والإجماع، ومثل الغلو في الدين أو الإلحاد[7].

---

١ - سورة البقرة، الآية: 43.

٢ - المرجع السابق، ص: 20.

٣ - سورة المطففين، الآيتين: 2-3.

٤ - سورة الشعراء الآيات: 181-182-183.

٥ - الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية لابن سمير ـ تحقيق صلاح عزام، ص:20.

٦ - المرجع السابق، ص: 21.

٧ - المرجع السابق، ص: 53.

٣ـ النهي عن إبرام العقود المحرمة:

"ويدخل في ذلك المنكرات التي نهى الله عنها ورسوله كعقود الربا والميسر ومثل بيع الغرر وكحبل الحبلة والملامسة والمنابذة وربا النسيئة وربا الفضل والنجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها، وتصرية الدابة اللبون وسائر أنواع التدليس وكذلك المعاملات الربوية كانت ثنائية أو ثلاثية إذا كان المقصود بها جميعها أخذ دراهم أكثر منها إلى أجل"[١].

والمقصود هنا بالثنائية هو ما يكون بين اثنين مثل أن يجمع إلى القرض بيعا أو إجارة أو مساقاة أو مزارعة لقوله ﷺ في ما صح عند الترمذي: "لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيع ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك" ـ ويدخل في هذا بيعتان في بيعة التي نهى عنها الرسول ﷺ .أما الثلاثية فهي ما يدخل فيه طرف ثالث بين المتعاقدين يسمى محللا للربا، يشتري السلعة منه آكل الربا ثم يبيعها المعطي للربا إلى أجل ثم يعيدها إلى صاحبها بنقص دراهم يستفيدها المحلل. وكل هذه المعاملات حرام بإجماع المسلمين ورغم ما نجد فيه اختلافا بين العلماء في بعض المسائل إلا أن الثابت عند رسول الله ﷺ والصحابة التابعين هو تحريم ذلك كله[٢].

٤ـ النهي عن تلقي التجار في طريقهم إلى الأسواق:

فيرى ابن تيمية أن هذا الأمر من المنكرات التي نهى الرسول ﷺ عنها لما فيه من تغرير البائع الذي لا يعرف قيمة مبيعاته بسعر السوق فقد يبيعها بقيمة أقل غررا وغبنا، لذلك ثبت له الخيار بعد معرفته لسعر السوق بين أخذ الفرق بين ثمن البيع وثمن السوق أو الاكتفاء بثمن البيع الأول. وينطبق القول على كل من باع أو اشترى وكان لا يعرف السعر الحقيقي فيبيع بأقل الثمن أو يشتري بسعر أكبر فهذان جاهلان بالسعر، ولذلك نهى الرسول ﷺ أيضا أن يبيع حاضر لباد وقال: "دعوا الناس يرزق بعضهم بعضا".

٥ ـ منع الاحتكار:

فالاحتكار هو إخفاء ما يحتاج إليه الناس من السلع أو شرائها من السوق حتى يرتفع سعرها ويغلى ثمنها فلا يجد الناس بدا من ابتياعه ولو غلا ثمنه، ولهذا نهى النبي ﷺ عن هذا التصرف فقال: "لا يحتكر إلا خاطئ"، رواه مسلم في صحيحه ـ فالاحتكار ظلم للعباد لذلك يرى ابن تيمية أن على ولاة الأمور إكراه الباعة على بذل ما

١ - "الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية"، لابن تيمية، تحقيق صلاح كعزام، ص: 22.

٢ - المرجع السابق، ص: 23.

عندهم لمن يحتاج إليه بثمن المثل، وهذه وظيفة توكل إلى المحتسب، ومن طرق التدخل لمنع الاحتكار والحفاظ على المستوى العادي للأسعار تحدث ابن تيمية عن التسعير واعتبر أنه يكون على وجهين:

أولهما: ما فيه ظلم، وهو عندما يبيع الناس على الوجه المعروف من غير ظلم. وارتفع السعر إما لقلة الشيء أو لكثرة العباد، فهذا إلى الله وإلزام العباد بسعر معين إكراه لا يجوز.

ثانيهما: ما هو عدل جائز، وهو حالة احتكار السلع وبيعها بزيادة فهنا يجوز بل يجب إلزام الباعة بقيمة المثل.

المطلب الثالث: العقوبات الشرعية

ويتعلق الامر هنا بمسألة تطبيق هذه العقوبات وتقديرها في حالة التعزير، لأن هذا أمر موكول للدولة، ويدخل في صميم اختصاصاتها، فالدولة ومن خلال جهاز القضاء هي التي تسهر على تطبيق العقوبات[1] ضمانا للحقوق وإقامة العدل بين الناس، فإذا كان القاضي هو الذي ينزل الأحكام على المخالفين المستحقين لها، فولاة الأمور ونوابهم هم الذين يوفرون الشروط الضرورية لتنفيذ أحكام القضاء على القوي والضعيف والغني والفقير دون تمييز. لذلك يعتبر ابن تيمية أن تطبيق العقوبات الشرعية من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأن الله ينزع بالسلطان ما لا ينزع بالقرآن[2]. لذلك فدور ولاة الأمور إقامة هذه الحدود والحقوق دون تهاون أو تخاذل، وهنا يورد ابن تيمية في كتاب "السياسة الشرعية" قولا لعلي ابن طالب رضي الله عنه: "لابد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة فقيل: يا أمير المؤمنين هذه البرة فقد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ فقال: تُقام بها الحدود وتأمن بها السبل ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفيء"[3]. وإلى جانب تطبيق العقوبات الشرعية، يخص ابن تيمية بالذكر نوعا من التعازير وهي التعازير المالية، إذ يعتبر التعزير بالعقوبات المادية أمراً مشروعا في مواضع مخصوصة في مذهب مالك في المشهور عنه ومذهب احمد في مواضع بلا نزاع ومواضع فيها نزاع عنه، وعند الشافعي وإن كان تنازع في تفصيل ذلك. فقد ذكر ابن تيمية عدة أمثلة تدل على ذلك من أفعال الرسول ﷺ وأفعال الصحابة[4]. فالتعازير المالية مشروعة، لكن أمر إفرادها بالقول وفصلها عن العقوبات الشرعية " غير المالية" أمر نجد له تفسيرين عند ابن تيمية أولهما؛ أن كثيرا من الولاة يلجؤون إلى تعطيل الحدود الشرعية وتعويضها ببعض العقوبات المالية تخفيفا للعقوبة عليهم وهذا ما يفسد المسلمين كما يقول ابن تيمية "وكثير مما يوجد من فساد أمور الناس إنما

---

١ - "الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية" لابن تيمية ـ تحقيق: صلاح عزام، ص: 55.

٢ - المرجع السابق، ص: 59.

٣ - المرجع السابق، ص: 59.

٤ - "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية"، لابن تيمية، ص: 73.

هو تعطيل الحد بمال أو جاه"[1]. أما التفسير الثاني؛ فهو أهمية العقوبات المالية فيما ليس فيه حد مشروع، فهي تساهم في تقويم وإصلاح أمور الدين والعباد في كثير من الأمور، فالعقوبات المالية كما يقول ابن تيمية منها ما هو من باب إزالة المنكر حيث يقسم العقوبات المالية إلى أقسام ثلاثة؛ إتلاف وتغيير وتمليك الغير[2]

المبحث الثاني: الدولة ومبدأ العدل عند ابن تيمية

إذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية قد فصل في دور الدولة في إقامة العدل بين الرعية، وفي دور العقوبات الشرعية على الخصوص في تقويم اعوجاج المجتمع وتنقية من كل مظاهر الظلم، فيبدو أنه لا يكتفي ولا يقف عند هذا الحد، بل يذهب إلى حد اعتبار العدل مبدأ عاما يجب أن يعم الحياة الإنسانية وأن يكون المنظم للعلاقات الاجتماعية، لذلك نلمس أن العدل مبدأ ينتظم في جميع آراء بن تيمية.

المطلب الأول: مفهوم العدل عند ابن تيمية

وإذا كانت الأمور تفهم بضدها، فقد تحدث شيخ الإسلام عن مختلف مظاهر الظلم والقهر التي يتعرض لها الناس سواء من طرف الولاة أو فيما بينهم واعتبر ذلك من الأمور التي تسري في المجتمع فتفسده وتضله، فعارض الكلف السلطانية التي تأخذ من الرعية وكل ما يؤخذ منهم ما يزيد على الزكاة الواجبة أو الخراج الواجب، وما يؤخذ من البائعين على بيعهم، وتارة من المشترين أنفسهم، فكل هذه التصرفات يعتبرها ابن تيمية من الظلم الواقع على الرعية والذي يكون عادة بحجة الحاجة إلى تلك الأموال في الجهاد. وإن كانت هذه الأموال قد أخذت من ذويها بغير حق فقد رأى ابن تيمية أنه لا يجب أن يظلم المكرهون على ذلك شركاؤهم عند لزوم أدائهم بل يجب تحري العدل حتى في حالة وقوع الظلم، إذ لا يجوز أن يظلم بعضهم بعضا، فظلم الآخذ لا يبرر ظلم المأخوذ منه لأخيه، بل عليه التزام العدل في ما يؤخذ منهم سواء كان ذلك بحق أو بغير حق[3]. وفي هذا يقول ابن تيمية: "أما المطالبون بها فهذه كلف تؤخذ منهم بسبب نقودهم وأموالهم، فليس لبعضهم أن يظلم بعضا في ذلك بل العدل الواجب لكل أحد على أحد في جميع الأحوال، والظلم لا يُباح منه شيء بحال حتى إن الله تعالى قد أوجب على المؤمنين أن يعدلوا على الكفار في قوله تعالى: ﴿كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ان لا تعدلوا. اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾. فالله تعالى يربط بلوغ مقام التقوى بالتزام العدل حتى مع الكفار رغم ما بينهم وبين المؤمنين من عداوة وبغضاء، وهذا ما يجعل ابن تيمية يرى أن الذي لا

١ - "الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية" لابن تيمية ـ تحقيق: صلاح عزام، ص: 67.

٢ - "الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية" لابن تيمية، تحقيق صلاح عزام، ص: 61.

٣ - "مجموع فتاوى" لابن تيمية، م: 30/، ص: 339.

يستطيع أن يرفع الظلم على نفسه وإخوانه، فلا يجب عليه أن يمتنع عن أداء ما فرض عليه ولو ظلما إما لجاه أو رشوة لأن في ذلك مضاعفة الظلم على شركائه؛ حيث يظلمون بدفع قسطهم وقسط شريكهم الذي امتنع عن الدفع فيكون الظلم مكررا بخلاف ما إذا أخذ من كل واحد قسطه فإن النفوس ترضى بالعدل ولو في حالة الظلم[1]، فإن كان الظلم الواقع على أصحاب الأموال سواء كانوا مضاربين أو أولياء اليتامى أو وكلاء وشركاء قد يدفع ظلما أكبر منه فإن ذلك يصبح واجبا لأن حفظ المال واجب وإن لم تكن الطريقة إلا بذلك فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب[2]: وإذا أمكن أن نختصر قول ابن تيمية لقلنا: (تحروا العدل حتى في حالة الظلم) وتحقيق العدل في أضيق صوره قد يكون في شكلين:

أ ـ العدل الذي يؤدي إلى التساوي في الظلم.

ب ـ العدل الذي يدفع ضررا عظيما بوقوع ظلم أخف.

وقد استوحى شيخ الإسلام من حكاية لقمان أصناف الناس في باب الظلم الذي يكون بغير اختيار المظلوم فجعلهم ثلاثة أصناف: **العادل والظالم والمحسن**[3].

- فالعادل: هو الذي ينتصر لنفسه بعد ظلمه وجزاؤه أنه ما عليه من سبيل لقوله تعالى: ﴿لمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل﴾ فلم يكن بذلك ممدوحا أو مذموما.
- والظالم: وهو المقصود بقوله تعالى: ﴿إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير حق﴾ فهؤلاء عليهم السبيل للعقوبة والاقتصاص.
- المحسن: وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾، فالإحسان يكون بالصبر على ظلم واقع من جهة، والسماح للظالم من جهة أخرى، وهذا قليل ما يوجد في الناس لأنه من الأمور الصعبة.

وهذه الأصناف الثلاثة هي التي ذكرت في آخر سورة البقرة في أصناف الناس في المعاملات؛ فالمحسن هو المتصدق، والظالم هو المرابي، والعادل هو البائع[4] وانطلاقا من حديث ﷺ[5]؛ فمنهم من ينتصر لنفسه لا لربه وهو

---

١ - المرجع السابق، ص: 341.

٢ - "مجموع فتاوى" لابن تيمية، م: 30/، ص: 344.

٣ - المرجع السابق، ص: 368.

٤ - المرجع السابق، ص: 368.

٥ - المرجع السابق، ص: 369.

الذي فيه جهل وضعف دين، ومنهم من ينتقم لنفسه لا لربه وهم شر الأقسام، أما الكامل فهو الذي ينتصر لحق الله ويعفو عن حقه وهو خلق الرسول ﷺ .

ومن خلال هذه الأصناف يتبين أن **المقام العالي في الإسلام ليس هو القصاص أو المطالبة بالحقوق، بل العفو والصفح وهو أعلى المقامات**، وفي الأحاديث والآثار نجد الكثير مما يدل على استحباب العفو عند الظلم؛ يقول تعالى: ﴿ خذ العفو وأمر بالمعروف وأعرض عن الجاهلين ﴾، فهذه الآية فيها جماع الأخلاق الكريمة، فإذا كان الواجب هو إقامة العدل وذلك بإزالة الظلم فإن الأوجب منه والأسمى هو العفو عن الظالم لأن العدل يكون انتصارا للنفس والعفو يكون فيه انتصار النفس.

المطلب الثاني: العدل ومبدأ قيام الدول: قانون البناء والاستمرارية

لم يكن تصور ابن تيمية لمبدأ العدل مقتصراً على فض النزاعات بين الناس ورد الحقوق لأصحابها والضرب على يد الظالم، بل ذهب إلى حد اعتباره إطارا عاما ينظم حركة الأمم والمجتمعات، فجعل منه قانونا اجتماعيا تُقاس به قوة الدول وقدرتها على الثبات، فبالعدل تبنى الحضارات وتدوم، وبالظلم تهدم الحضارات وتزول، لذلك فالدين وحده لا يكفي للبناء والاستمرار إذ لابد من العدل، لهذا يقول شيخ الإسلام: "ولهذا يروى: الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة"[١]، ففي العدل ضمان الاستقرار لأن الحقوق تكون لأصحابها والعقوبة تنزل بالظالم، فيرضى المظلوم بإنصافه ويرتدع الظالم بزجره وفي هذا استقامة أمور الدنيا وإن كانت الآثام والمعاصي منتشرة لأن هذه الأمور مآلها إلى الله فيعذب أصحابها في الآخرة بما شاء، أما الظلم ففيه ضياع حقوق الناس فإذا اشتد انتفض الناس وثاروا وفي هذا زعزعة للاستقرار، كما أن دعوة المظلوم مستجابة عند الله في الدنيا قبل الآخرة؛ فالله ينزل سخطه وعقابه في الدنيا على الظالم خاصة إذا كان مؤمنا، فالعقوبة العاجلة فيها إنصاف للمظلوم وأخذ حقوقه وفيها مثوبة الظالم حيث قال: "وأمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم، ولهذا قيل أن الله يقيم الدولة العادلة ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة، ويقال الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام، وقال النبي ﷺ: ليس أسرع في الذنب عقوبة من البغي وقطيعة الرحم فالباغي يصرع في الدنيا وإن كان مغفورا له مرحوما في الآخرة وذلك أن العدل نظام كل شيء، فإن أقيم أمر

١ - "الحسبة ومسؤولية الحكومة الإسلامية" لابن تيمية، تحقيق صلاح عزام، ص: 3.

الدنيا بعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاف... ومتى لم تقم بعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة"[1].

خلاصة القول:

لقد استطاع ابن تيمية أن يعطي وصفات دقيقة تعالج ما اعتل من أمور الناس في عصره، فوضع أسس وقواعد تهتدي بها الدول في تدبير أمورها وتسيير دفة حكمها، فاستطاع أن يحسم في نقاش لازال يدور إلى حد الآن وهو حدود تدخل الدولة في أمر الاقتصاد، فتمكن من تجلية دور الدولة كمحور أساسي في تدبير شؤون الاقتصاد، ولم يقف عند حدود تقديم آراء ونظريات بل قدم لوصفات كاملة تختزل دور كل الفاعلين في الدولة حكاما ومحكومين، والشروط اللازم توفرها في كل منهم لكي تستوي أمور الدنيا والدين، لذلك لم يكن اهتمام ابن تيمية بالدولة كمحور اقتصادي اهتماماً عاما، بل ناقش مختلف تفاصيل هذا الدور معرفا بمختلف وظائفها الأساسية المتعلقة بالمجال الاقتصادي، ومشيرا إلى المهام الموكلة إليها كجهاز للحفاظ على التوازن والعدالة. فالدولة عند ابن تيمية تتدخل في المجال الاقتصادي من خلال وظيفتين: أولهما، تدبير الشؤون المالية (جمع الأموال السلطانية، التوزيع، تنمية الموارد، تشجيع الإنتاج...) ثانيهما: الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال دور الحسبة وتطبيق العقوبات الشرعية، فالدولة إذن لها دور مزدوج وهو أكبر من أن يقوم به فرد أو جماعة، وهذا ما يبرز أهمية دور الدولة وتدخلاتها عند ابن تيمية، إلا أن الشرط الذي ينظم هذا الدور المزدوج هو مدى تحريها لمبدأ وقيمة العدل.

خطاطة: دور الدولة في المجال الاقتصادي عند ابن تيمية

١ - المجرع السابق، ص: 71.

خلق النقود الائتمانية في البنوك الإسلامية ومعايير العدالة في الإسلام

د. عمر عوض حاج حامد

دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ورئيس قسم الادارة الدولية بجامعة AMA بالبحرين

التوسع النقدي وإصدار النقود الائتمانية أحد بديهيات النظام النقدي والسياسة النقدية، والنظام الاقتصادي الإسلامي في العديد من الدول والتجارب للسياسات النقدية يقوم بخلق الإئتمان من خلال آليات توليد النقود المستخدمة، إلا أن للنقود في التشريع الإسلامي مفهوم محدد وواضح ودقيق، وذلك لارتباط التعامل النقدي بأحد المحرمات في التشريع الإسلامي وهو التعامل بالربا، وهي حرمة واضحة ومتفق عليها ومبينة في مصادر التشريع الإسلامي الأولية والثانوية لذا يرتكز النظام المالي الإسلامي في آلياته وأدواته على حقيقة تحريم الربا.

كما أن الإسلام كدين ومنهج وتشريع يقوم على العدالة كمعنى أصيل، عدالة التوزيع وعدالة اكتساب الأجر وعدالة القيمة وعدالة الأحكام، وعدالة المعاملات التي تقوم على القيمة العادلة للسلع والخدمات وعدالة معايير القياس المكيل والموزون، وكذلك عدالة النقود وعدالة قيمة النقود، لذا تحاول هذة الورقة بحث مدى تعارض أو توافق خلق النقود كأحد وسائل السياسة النقدية مع مبدأ العدالة الأصيل في النظام الاقتصادي الإسلامي.

لذا يبرز التساؤلان التاليان:

- هل خلق النقود يتوافق مع منطلقات ومرتكزات ومبادئ وقيم الشريعة الإسلامية فيما يختص بالعدالة والقيمة العادلة ؟
- هل يسبب خلق النقود بشكلها المعاصر كممارسة مصرفية وأحد أدوات السياسة النقدية أية إشكالات اقتصادية تهدد الإستقرار الاقتصادي للمجتمع؟

مفهوم النقود ووظائفها

تطور المجتمع الإنساني واستحدث وسائل وأدوات لتسهيل التبادل التجاري والخدمي، مستحدثاً في كل مرحلة طرقاً أسهل وأكثر أماناً، لذا مرت النقود بتطور وإستحداث كبير بدأ منذ ابتكار المقايضة والتبادل إنتهاءاً بالنقود الإلكترونية المستخدمة حالياً، وهذا التطور بالرغم من أنه يبدو تطوراً مذهلاً إلا أنه بدون شك أفقد النقود أحد أهم خصائصها وهو الثمنية. ومنذ الحضارة السومرية في بلاد ما بين النهرين التي هي أول حضارة إنسانية منظمة شرعت القوانين والنظم وأنتجت كل فنون الزراعة والحرف وظهور التخصص والتقسيم الإجتماعي للعمل وظهور

أدوات الإنتاج التي خلقت فوائض إنتاجية كان لابد أن تأخذ طريقها للتبادل[1]، وبالتالي الحاجة لأدوات ووسائل للتبادل التجاري مترافقاً مع أهداف ومرامي الإنتاج أكثر من الإشباع، بل تعداه إلى فائض للإنتاج مما خلق الحاجة لأدوات للتبادل التجاري؛ فظهرت النقود كأداة للتبادل ومقياساً ومخزناً للقيم؛ مما يتطلب استخدام قيم معيارية للتبادل ومقبولة من المتبادلين ولها قيمة ذاتية (الثمنية) فأُعتمد الذهب والفضة كمعدنين معياريين للتبادل، يعتقد أن ذلك في الفترة من ٣٠٠٠–٣٥٠٠ ق.م في بلاد ما بين النهرين؛ فأصبحت النقود أي شيء له قيمة ذاتية ومقبول من المتبادلين قانوناً أو عرفاً كوسيط للتبادل وأداة لتسوية الديون وإبراء الذمم[2].

لذا فإن القيمة هي جوهر فكرة النقود، ينتفي جوهرها بإنتفاء القيمة، ويحدث الاختلال لجوهر النقود حال فشلها في الاحتفاظ بالقيمة، وتغير قيمة النقود يعني اختلال ثمنيتها وفقدانها لأهم خصائصها، وأي ربط لقيمة النقود بالأسعار يجعلها تتأرجح ارتفاعاً وانخفاضاً حسب القوة الشرائية، فوجود قوة شرائية للنقود يعني عدم دقتها في الاحتفاظ بالقيمة مما يعني فقدانها لأهم خصائصها، وهو التحول الأخطر في جوهر النقود، لعل هذة الظاهرة هي التطور الطبيعي لتطور وتبدل جوهر مفهوم النقود وشكلها المتداول ومرّ هذا التطور بعدة أشكال أخذتها النقود بدءاً من النقود السلعية وحتى النقود الالكترونية[3].

باستعراض ما مرت به النقود من تطور منذ ظهورها كمخزن للقيمة ووسيط للتبادل ووحدة للحساب، فإن النقود تتطور باتجاه فقدانها لجوهرها في كل مرحلة من مراحل التطور، بعيداً عن الثمنية والقيمة، مما يجعل للنقود معنى آخر في المجتمعات الحديثة، ويبدو أن هذا التطور يعمق من أزمة النقود. بدأ هذا التحول منذ ظهور النقود غير المغطاة باعتبارها شكلا ينافي جوهر النقود، مما يجعل قوتها تحدد وفق معطيات أخرى غير الثمنية، ما يجعل قيامها بوظائفها أمراً مشكوكاً فيه؛ بعكس وجود غطاء ذهبي أو غير ذلك؛ مما يعطي النقود خاصية الثبات والإستقرار، ويجعلها مرتبطة بشكل رئيسي بقوتها الشرائية التي ترتفع وتنخفض تبعاً للظروف الاقتصادية ولتقلبات عناصر الإنتاج التي هي في طبيعتها غير متماثلة (العمل ورأس المال والأرض... الخ)؛ فالنقود تحقق هذا التماثل كونها عنصراً مشتركاً يمثل الأثمان النقدية لهذه العناصر من خلال التقييم النقدي للعملية الاقتصادية، وهو العنصر الأساسي في وجود النقود، ويظهر هنا بوضوح الفرق بين مفهوم القياس السلعي والنقدي كمفهومين متباينين وهو المبرر لظهور النقود كمفهوم بديل وكشكل يختلف عن التبادل. يتميز

[1] نزيه الشوقي، التاريخ السياسي العربي الاسلامي،دار كيوان للنشر،دمشق،2005،ص20
[2] ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،1999، ص 32
[3] سامي عفيفي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004، ص 153

(القياس السلعي) باليسر والعدالة في التقييم ويحقق التوازن المطلوب بين الأسعار الحقيقية والنسبية والأسعار المطلقة أو النقدية، وبذلك تقوم النقود بدورها بصورة جيدة إذ تحقق العدالة وتمنع الغبن والظلم والتطفيف، ويخلق ذلك القبول العام والثمنية، وهذا أمر يتفق مع جوهر التشريع الإسلامي بتحقيق العدالة والإنصاف والقسط، وأي إنحراف للنقود عن هذا المسار يجعلها أمراً يتنافى مع منطلقات الشريعة الإسلامية لذا كان للإسلام نظرة سليمة للنقود تتفق وأحكام التشريع الأخرى، وبظهور النقود الورقية للتداول فقدت النقود أحد أهم خصائص اتفاقها مع التشريع الإسلامي ومبدأ العدالة، فقوة النقود الورقية تنشأ من قوة المصدر وهو الدولة دون وجود قيمة حقيقية، لذا يمكن أن تكون النقود الورقية سلعة تنتجها الدولة عبر أحد مؤسساتها وهو البنك المركزي، وللسلع في الفقه الإسلامي أحكام محددة تجعل تضاداً بينها وبين أحكام الشريعة الإسلامية للنقود؛ حيث يجوز في السلع التبادل والمداينة والرهن والسداد الآجل والأرباح (وأحل الله البيع وحرم الربا) وهذا أمر يحتاج للنظر والدراسة، فانتفاء الغطاء السلعي للنقود يجعلها أمام إشكالية تقييمها، وما هو متبع حالياً لتقييم النقود آلية سعر الصرف بربط وحدات النقد الوطنية بوحدات نقد أجنبية ويعطي هذا الربط القيمة للعملة الوطنية (القيمة المعيارية) .

النقود الائتمانية

تطورت النظم المالية والنقدية وظهرت مؤسسات الوساطة المالية (المصارف) وسيطر النقد الورقي القانوني على المعاملات المالية، أدى ذلك لظهور وظائف أخرى للمصارف غير الوساطة المالية – وظيفتها الأساسية – التي تتمثل في عمليتي التمويل والاستثمار وخلق التواصل المطلوب بين وحدات الفائض ووحدات العجز وتوفير الأمان وتقليل المخاطر وتنظيم عمليات الاستثمار لوحدات الفائض والتمويل لوحدات العجز، من خلال موارد حقيقية لوحدات الفائض التي تعكس القيم والثروات الحقيقية لتقوم البنوك بدورها في خلق عمليات وأنشطة اقتصادية وإنتاجية حقيقية، إلا أن الفلسفة والقواعد النقدية الحديثة التي تقوم بشكل رئيسي على القيمة القانونية دون القيم الحقيقية، مما أدى لظهور دور آخر للمصارف وهو خلق النقود، وتمثل النقود المصرفية الإيداعات التي تأخذ شكل الودائع الجارية تحت الطلب وتسجل كرصيد دائن للوحدات الاقتصادية، تشكل ودائع المصارف جزءاً هاماً من عرض النقود وتنقسم إلى الودائع الأولية والودائع المشتقة، التي تولدها المصارف في عملية منح الائتمان[1]، وهذه العملية هي إحدى أدوات السياسة النقدية التي تنفذها المصارف بتوجيه من البنك

[1] نحو نظام نقدي عادل،محمد عمر شابرا،دار البشير للنشر والتوزيع،الاردن، عمان،1997،ص 170

المركزي لإحداث توسع في العرض النقدي بإلزام المصارف بنسبة إحتياطي نقدي تزيد أو تنقص من مقدرة البنك على اشتقاق الودائع.

وتنفرد البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية بمقدرتها على خلق النقود الائتمانية، وتمثل هذه النقود الشكل الثاني من وسائل الدفع في المجتمع وهي جزء من الرصيد النقدي للاقتصاد ويمكن أن تستخدم لإنجاز المعاملات المختلفة؛ لذا فإن الإيداع المصرفي هو نقطة البداية لإنشاء النقود المصرفية[1] مما يعني أن الأساس لهذه النقود الائتمانية هي الودائع الأساسية دون وجود قيمة فعلية تستند عليها.

تفتقد النقود الائتمانية لغطاء الإصدار الذي تفتقده كذلك النقود القانونية والتي تمثل الأساس للنقود الائتمانية والتي لها مقدرة تسوية المدفوعات، ولعل افتقاد هذة النقود لأهم الضوابط المرتبطة بالإصدار النقدي من ضرورة تحقيق التوازن بين كل وحدة نقدية مصدرة والعناصر الإنتاجية لتكون بذلك للنقود المصدرة قيمة حقيقية.

تقوم عملية الائتمان على عنصر هام يمثل حجر الزاوية في العملية برمتها وهو ثقة المقرض في طالب القرض وتبنى هذة الثقة على مصدرين: ثقة ذاتية وثقة موضوعية؛ الثقة الذاتية مرتبطة بالمقترض وماله من كفاءة مالية وسمعة ودخل وأصول رأسمالية والثقة الموضوعية تختص بالنشاط المراد تمويله ومدى جدواه الاقتصادية.

تعتمد مقدرة البنوك على خلق الائتمان على ما يحدده البنك المركزي من نسبة إحتياطي نقدي وهي نسبة من أصول البنك ينبغي على البنك إبقاءها لدى المصرف المركزي على شكل احتياطي نقدي هذا من جهة فضلاً عن الودائع التي يحتفظ بها المصرف لدى المصرف المركزي كأرصده دائنة وتقدر الإضافة الصافية من نقود الودائع الى العرض الكلي للنقود بمقدار نقود الودائع مطروحاً منها الرصيد النقدي السائل لدى المصارف، ويطلق على النسبة التي تتضاعف بها نقود الودائع "بمضاعف الائتمان" وهو يساوي مقلوب نسبة الرصيد النقدي الا أنه يجب الإشارة إلى أن هذه المضاعفة قد لا تتحقق لما قد يكون هناك من تسربات نقدية عن طريق تداول جانب من النقود بين الأفراد خارج الجهاز المصرفي وما قد يكون هناك من سيولة نقدية لدى المصارف تزيد من نسبة الرصيد النقدي أو بسبب عدم وجود فرص توظيف لها.

يهدف إحداث الائتمان إلى زيادة مصادر التمويل أمام المنظمين والمشروعات الاقتصادية وتحقيق استخدام أمثل للفوائض النقدية الموجودة في المصارف التجارية لحساب بعض المشروعات الاقتصادية بتوجيهها إلى قطاعات

[1] ابراهيم صالح العمر، النقود الائتمانية ودورها واثارها في اقتصاد اسلامي، دار العاصمة للنشر والتوزيع، السعودية، 1414ه،ص8

بعينها تحتاج للدعم. كما ينتج إحداث الائتمان أفضل الوسائل لتسيير عملية المبادلة لدعم النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات الائتمان، كما يسهم إحداث الائتمان في توفير جزء من الموارد التي تستخدم كغطاء في إصدار العملات الورقية والمعدنية؛ لأن إستخدام وسائل الائتمان في تسوية المدفوعات يقلل من استخدام النقود القانونية.

عوامل تحديد الائتمان

إنه من خلال فهم مفهوم الائتمان وفهم علاقة الائتمان بالثروة فالعوامل التى تحدد الائتمان يمكن إجمالها في العوامل التالية:

أولاً – العوامل الذاتية

يقصد بالعوامل الذاتية تلك العوامل المتصلة بطبيعة الإقراض المصرفي بالنسبة للبنوك التجارية خاصة ذات الأمد القصير؛ فمن المعروف أن القرض المصرفي قصير الأجل لا يُسحب من البنك دفعة واحدة عند عقده إلا عند حسم الكمبيالات التجارية، أما في حالة الإقراض المباشر فإن المعتاد سحب القرض على دفعات، ويرتبط ذلك بالتحصيلات التي يقوم الفرد بتحصيلها وإيداعها في حسابه المدين، فمن المتبع في البنوك التجارية عندما يمنح البنك القرض يُسمح للمقترض سحب شيكات بشرط ألا يتعدى السقف المرسوم، ويقيد البنك كل مبلغ يتم سحبه من الاعتماد في الجانب المدين من صفحة الحساب كما يقيد ما يودع فيه في الجانب الدائن من الحساب ويعبر الرصيد عن قيمة الدين الفعلي؛ فمثلاً إذا منح البنك عميلاً من عملائه اعتماداً مديناً – أى حساباً جارياً مديناً في حدود ١٠٠٠٠٠ وقام بالسحب والإيداع في هذا الحساب حتى بلغ الجانب المدين ١٢٠٠٠٠ والجانب الدائن ٧٠٠٠٠ فإن مقدار المديونية في هذا الحساب هي ٥٠٠٠٠ وتحسب الفوائد البنكية يومياً أو أسبوعياً حسب الرصيد، من هذا المثال فإن البنك يقبل على هذا الحساب حتى يبلغ رصيد الجانب المدين ١٠٠٠٠٠ وعندما يزيد على ذلك يتوقف عن الدفع حتى يتم إجراء إتفاق جديد. أما الحسابات الجارية المدينة فلا يُنظر إليها مجزأة ولكن يُنظر إليها وحدة واحدة وعلى ضوئها تحدد سياسة البنك الاقراضية كما يقوم البنك المركزي على ضوء سياساته النقدية باستخدامها كإسلوب للتحكم في كمية النقود المعروضة.

ثانياً – العوامل الاقتصادية

تؤثر التغيرات الاقتصادية على حجم الائتمان، هذه التغيرات تحدث ضمن الدورة التجارية المتمثلة في فترتي الرواج والكساد، ففي فترة الرواج ينشط الاستثمار ويندفع رجال البنوك لعقد القروض، ويتدخل البنك المركزي

لتسهيل عمليات الائتمان من خلال ما يعتمده من قروض أو يحسمه من كمبيالات مقدمة من البنوك التجارية، أو ما يتخذه من سياسات نقدية أخرى تساعد على توفير السيولة النقدية للبنوك التجارية مما يساعد على زيادة حجم الحسابات الجارية المدينة، أما في فترة الكساد فإلى جانب الأثر النفسي السيء الذى تتركه على رجال البنوك فإنها تساعد على عدم التوسع في منح القروض وإبقائها على حالها وتقليصها بتصفية بعضها إختيارياً أو إجبارياً، كما أن فترة الكساد تعمل على خفض معدل الفائدة الفعلي على القروض ذلك لأن الفترة تتميز بالفائض الكبير في السلع مما يؤدي للإحجام عن الاقتراض.

ثالثاً – العوامل القانونية النظامية

مع تقدم أساليب البنوك التجارية وتنوعها في جذب الودائع وتكوين الائتمان إتضحت قدرة البنوك التجارية على تكوين وسائل الدفع ومحوها بما يملك الجهاز المصرفي من قوة وطاقات يمكن توجيهها حسب مقتضيات الأوضاع الاقتصادية والسياسات المالية التى ترسم الدولة حدودها وحسب ما تمليه عليها مقتضيات السياسة النقدية ونتيجة لهذه القدرة في تكوين الائتمان فإن السلطات تقوم بتشريع الوسائل لتشكيل رقابة على المصارف من خلال عدد من القوانين والأنظمة.

الأثر الاقتصادي لخلق الائتمان

يمكن تصنيف خلق الائتمان كأحد أدوات السياسة النقدية التي تهدف لتمكين أو تحجيم البنوك من خلق الائتمان والتأثير بذلك على العرض النقدي من خلال نسبة الإحتياطي النقدي القانوني وهي تلك النسبة أو الرصيد من النقود التي يُلزم البنك المركزي البنوك التجارية الإحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة، أو ودائع جارية أو آجلة ويكون الهدف المباشر من الإحتفاظ بهذه الودائع لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة بهدف بقاء مراكزها المالية سليمة وبالتالي يطمئن المودعون على أموالهم، على أن الهدف الآخر لهذه الودائع المقتطعة كاحتياطي قانوني هو التأثير على عرض النقد لدى البنوك التجارية. ففي حالة الإنكماش الاقتصادي يسعى البنك المركزي لتقليل نسبة الإحتياطي القانوني بحيث تتوفر لدى البنوك كمية أكبر من الودائع التي تستخدمها في منح الائتمان وبالتالي التوسع في عرض النقد للخروج من حالة الكساد الاقتصادي. وزيادة عرض النقد ستقلل بالضرورة من تكلفة الأموال على المقترضين من ناحيتين: إحداهما: بسبب المنافسة التي ستحدث نتيجة زيادة أموال البنوك مما يدفع باتجاه تقليل سعر الفائدة لجذب مزيد من المقترضين، والثانية انخفاض تكلفة الأموال

على البنوك التجارية، على أن لاستخدام هذه السياسة الكثير من المحاذير، ففي حالات التضخم تكون هذه السياسة فاعلة بشكل أكبر عنها في حالات الكساد الاقتصادي وذلك لإنخفاض الطلب على القروض في حالة الكساد.

الأثر التضخمي لخلق النقود الائتمانية

لبحث أثر النقود الائتمانية على الاقتصاد يجب بشكل مباشر دراسة أثر عرض النقود على الاقتصاد ككل والعلاقة القوية بين عرض النقود من جهة والأسعار من جهة اخرى وارتباط مستوى الأسعار بالتضخم. بالنظر للتعريف الأمثل للنقود فإن عنصراً ذو قيمة يستخدم في التبادل والمعاملات وخزن القيم وخلق الائتمان، تأخذ النقود مفهوماً جديداً لا يتفق والخصائص الواجب توفرها في النقود، هذه العملية تعطي البنوك التجارية القدرة على خلق النقود بدون تكلفة وتعطي لنفسها بالقانون والسياسات النقدية المتبعة قوة شرائية مما يزيد من عرض النقود، وبالتحليل النقدي وحسب النظرية الكمية للنقود فإن النظرية تفترض عدداً من الإفتراضات تربط بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار مبررة إرتفاع الأسعار بزيادة كمية النقود، فالنظرية تبحث في أثر كمية النقود على قيمتها، وتعتبر معادلة التبادل شكلاً من الإثبات على صحة النظرية الكمية، وبالنظر لتأثير خلق النقود على عرض النقود حيث تمثل النقود الائتمانية أحد مكونات عرض النقود ما يعني زيادة عرض النقود، وبالتالي التأثير سلباً على الأسعار بالزيادة وزيادة الآثار التضخمية وانخفاض القوة الشرائية للنقود.

إن التناغم بين حجم النقود وحجم السلع والخدمات هو الذي يحقق التوازن المنشود في الاقتصاد، بقطاعيه الحقيقي والنقدي، مما يعكس تغطية النقود بحجم مماثل من الإنتاج وبينت ذلك النظرية الكمية للنقود، فمجمل التحليل الكلاسيكي يقوم على التوازن بين القطاع الحقيقي والنقدي المرتبط بعرض النقود الذي يُفترض لتحقيق التوازن؛ حيث يتحقق عرضاً أمثل للنقود وهو المعدل المطلوب لكمية النقود الذي يحقق للمجتمع أقصى قدر من الخدمات التبادلية، وأي زيادة في العرض النقدي عن هذا المعدل الأمثل يؤدي الى آثار تضخمية تدفع بمعدل التضخم إلى الإرتفاع من خلال العلاقة الوثيقة بين معدل التضخم ومعدل الزيادة النقدية، وتزايد كمية النقود في الاقتصاد بمعدلات منخفضة جداً لايؤدي لآثار تضخمية، أما حال زيادة عرض النقود فتتزايد الأسعار بدرجات طفيفة في البداية ولكن سرعان ما تتسق نسبة الزيادة في الأسعار مع حجم زيادة كمية النقود مما يؤدي للأثر التضخمي الذي ما كان ليحدث لو ترافق مع الزيادة النقدية زيادة في الإنتاج تجعل لكمية النقود غطاءاً قيمياً.

ويعتبر التضخم بجميع أنواعه إشكالية اقتصادية حقيقة تلقي بظلالها على جميع المعطيات والمؤشرات الاقتصادية ويتمثل ذلك بشكل واضح في تغير قيمة النقود (القوة الشرائية) الأمر الذي يهدد تطبيق مفهوم العدالة في الإسلام حيث يخلق تغير قيمة النقود إجحافاً وظلماً للدائنين، فانخفاض قيمة النقود يعرض الحقوق للضياع ويعمل على تناقص القيمة الحقيقة للدين مع بقاء القيمة الأسمية على حالها ويجعل أي عائد تعويضي لقيمة الدين شبهة للربا المحرم بشكل قاطع في الإسلام.

مما لا شك فيه ان إحداث نقود الودائع والتوسع في الإئتمان سيؤدي إلى زيادة وسائل الدفع وبالتالي عرض النقود ما يؤدي إلى التضخم والتأثير على الأسعار بالزيادة وانخفاض القوة الشرائية للنقود فيتضرر كل من ذوي الدخول المحدودة والدائنين، كما تهتز وظيفة النقود كمقياس للقيم.

تعتبر وظيفة إصدار النقود وتحديد وسائل الدفع من الوظائف السيادية ولا يجوز لغير الدولة القيام بها، وللبنوك التجارية بإحداث نقود الودائع والتوسع فيه.

كما أن التوسع في إحداث الائتمان يعتبر أكلاً لأموال الناس بالباطل لأن البنوك التجارية تعمل على التصرف في الوديعة بإقراضها دون إذن مسبق من أصحاب الودائع وتعمل على تحقيق أرباح طائلة نتيجة للفائدة الربوية واستغلال ثقة الناس فيما تصدره من أوامر دفع وعلى إيداع أموالهم فيها. كما أنها تقوم بتحقيق أرباح طائلة نتيجة للاقراض بفائدة مما يعني أن هذة المعاملة معاملة ربوية لا تتفق مع تعاليم الإسلام.

من المؤكد أن المصارف التجارية لا تقرض إلا الأغنياء مما يزيد غنى الاغنياء؛ فتتركز نتيجة لذلك الثروة في أيدٍ قليلة ويحرم منها الفقراء، والبنوك لا تقرض إلا من تثق في مقدرته على السداد.

ختاماً يتضح أن خلق النقود الائتمانية (بالصورة التى تمارسها البنوك التجارية) هو أمر ينتافى مع الشرع الإسلامي، وهو بهذه الكيفية منهي عنه، وإذا كان لهذا الأمر أهميته الاقتصادية وفيه صالح الأمة، فيجب أن يتم وفق شروط تتفق مع الشرع الإسلامي يراعي قيم العدالة والإنصاف.

نظم الدفع
الماضي والحاضر والمستقبل

الدكتور عويسي أمين

أستاذ محاضر، جامعة سطيف ١، الجزائر

صاحب ثورة المعلومات التي عرفتها البشرية مؤخرا، جملة من التغيرات التي مست حياة الأفراد وسلوكياتهم؛ ولعل أهم تغيير تجدر الإشارة له هو توسع العالم الرقمي (الانترنيت)؛ هذا العلم ضم إليه معظم فئات المجتمع.

الولوج للعالم الرقمي فرض نمط سلوك معين؛ ونشأ عن ذلك النمط مجموعة من المعاملات التي تحاكي العالم الحقيقي، لكن في فضاء رقمي، فاتحة بذلك المجال لتداخل العالمين (نقصد : التجارة الإلكترونية؛ الصيرفة الإلكترونية؛ وأخيرا النقود الإلكترونية[١]) .

وكما سبق وأشرنا فإن توسع العالم الرقمي واحتوائه لأغلب فئات المجتمع، بنى جسور ربطت هذا العالم الافتراضي بالعالم الحقيقي الذي نعيش فيه؛ فبدأت المعاملات في العالم الرقمي تطفو للعالم الحقيقي وتؤثر فيه؛ فمثلا أصبح للتجارة الإلكترونية امتدادا للعالم الحقيقي؛ فتباع وتشترى السلع والخدمات في العالم الرقمي (عقد الصفقات والمعاملات)؛ أما نقل السلع والخدمات (ارسال واستلام) فيتم في العالم الحقيقي .

في مرحلة متقدمة من هذا التطور للعالم الرقمي؛ لم تعد الأداة الوسيطة في المعاملات التجارية (أداة الدفع) التي نطلق عليها مصطلح "**النقود**" لها مدلول واضح واستعمال يفي بالغرض؛ الأمر الذي جعل من ضرورة ابتكار أداة جديدة، ضرورة حتمية؛ لتفي بغرض الوساطة والدفع في العالم الرقمي .

هذه الأداة التي ظهرت باحتشام في بدايتها (نقصد النقود الإلكترونية)، أصبحت الشغل الشاغل لجميع مطوري تكنولوجيا الإعلام والاتصال وبذلك وصلت إلى مراحل تطور لم يسبق لها مثيل .

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

يمكن اختصار مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي : أي مستقبل للنقود يكشف عنه مسار تطور أنظمة الدفع؟ ويمكن تفكيك هذا التساؤل الرئيس إلى بضع أسئلة جزئية تيسر فهم مشكلة الدراسة؛ كالتالي : ماهية

[١] مصطلح **رقمي** سيكون مرادف لمصطلح **إلكتروني** في هذه الورقة البحثية؛ رغم اعتقاد الباحث أنه فيه فروق طفيفة بين المصطلحين؛ لذا نقول **نقود إلكترونية** أو **نقود رقمية** فإنها تصب في نفس المفهوم.

نظم الدفع؟ كيف تطورت نظم الدفع التقليدية؟ ما هو الشكل المستقبلي لنظم الدفع؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقديم رؤية شاملة عن مسار تطور نظم الدفع؛ مع التركيز على نظم الدفع المعاصرة (الالكترونية) والمستقبلية (المشفرة).

أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في أهمية الموضع في حد ذاته؛ فالنقود الإلكترونية أصبحت ضرورة حتمية بالنسبة لجميع دول العالم دون استثناء؛ لذا وجب علينا نحن أن نتبنى نظم الدفع الإلكترونية قصد تسهل المعاملات الإلكترونية العاجلة والآجلة التي هي الأخرى أصبحت ضرورة حتمية.

محددات الدراسة (إن وجدت)

ليس هناك حدود للدراسة من حيث الزمن فقد قام الباحث بتقديم عرض مبسط لتطور أنظمة الدفع عبر التاريخ؛ ثم نتوقف برهة عند الحاضر؛ ونقدم في الأخير تصور عما يحمله المستقبل لهذه الأنظمة.

فيما يخص الحدود المكانية يستهدف الباحث منطقة العالم العربي بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، من حيث تبني فكرة النقود الالكترونية؛ ومجموع الدول الغربية المتطورة من حيث التجارب الدولية المقارنة.

التعريف بالمصطلحات

في هذه الورقة البحثية الكثير من المصطلحات المفتاحية منها ما هو معروف ومنها ما هو جديد؛ نقتصر في هذ المقدمة على تقديم تعريف مبسط للعام منها والمعروف أما الجديد والمعقد فنتركه للمتن ليتوافق مع أهداف الدراسة؛ وفيما يلي أهم المصطلحات التي يجب أن يكون القارئ على علم بها قبل الإبحار في خضم هذه الدراسة:

ا. **النقود**: «النقود عند الانسان القديم تقويم وقبول؛ وحديثا عرفت النقود بأنها الشيء الذي يستخدم من قبل الأفراد، ويلقى قبولا عاما كوسيلة للاستبدال وتستخدم وسيطا للتبادل ومقياسا للقيمة ومستودعا للثروة كما تستخدم وسيلة للمدفوعات العاجلة والآجلة» (الكفراوي[1]؛ ١٩٩٨؛ ص: ٢٩).

ب. **أنظمة الدفع**: «وفقا لبنك التسويات الدولية (١٩٩٢)، يتكون "**نظام الدفع**" من: مجموعة محددة من المؤسسات ومجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة لضمان تحويل الأموال (التدفقات النقدية) ضمن منطقة جغرافية. والغرض من أي نظام دفع هو تنظيم، بأكبر قدر من الكفاءة، تحويلات الموارد التي تقتضيها

[1] عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1998).

المعاملات الحقيقية والمالية». (ROSSI[1]; 1998 ; p: 01).

القسم الأول: نظم الدفع القديمة

يضم هذا القسم عرض تاريخي لنظم الدفع القديمة وصولا إلى النقود الإلكترونية من غير المشفرة؛ ويهدف الباحث من خلال هذا العرض المختصر إلى إعطاء القارئ فكرة عامة عن جوهر نظم الدفع.

نظام المقايضة (Barter system):

يعد أول أنظمة الدفع[2] ويقصد به التبادل العيني للسلع في المجتمعات البدائية قبل اكتشاف النقود؛ ورغم استمرار هذا النظام لحقبة طويلة من الزمن إلا أنه في نهاية المطاف ظهرت فيه الكثير من العيوب، أبرزها كان (بشير والأمين[3]؛ ٢٠١٢؛ ص: ٣-٤)، بتصرف من الباحث:

١. عدم توافق الرغبات؛

٢. عدم وجود وحدة لقياس القيمة؛

٣. تعدد الأسعار النسبية للسلع؛

٤. تدني كفاءة التبادل؛

٥. تكاليف زائدة[4].

نظام الدفع المعدني:

هو ثاني نظام نقدي عرفته البشرية؛ وذلك بعد استقرارها وتوافقها على سلعة واحدة لتكون وسيط للمبادلات، وهي **المعدن**؛ ويعد هذا النظام قفزة نوعية في تطور أنظمة الدفع؛ ويعتبره بعض المتخصصين بأنه أول نظام نقدي حقيقي يقوم على وساطة سلعة في المعاملة التجارية.

ولم يقف الباحث على دراسة فصلت المراحل التاريخية بين ظهور معدني "الفضة والذهب" كوسيطين في التبادل التجاري وباقي المعادن؛ أي لم يتم تحديد أتم قبول جميع المعادن ثم تم اختيار "**الفضة والذهب**" أم ظهر "**نظام المعدنين**" ثم لندرتهما ظهر "**النظام المعدني**" بالمفهوم الواسع؛ ويعتقد الباحث أنه كان هناك تزامن في

---

[1] Marco ROSSI, *PAYMENT SYSTEMS IN THE FINANCIAL MARKETS: Real-Time Gross Settlement Systems and the Provisions of Intraday Liquidity,* (USA: St. Maatin's Press, INC, 1998).

[2] مصطلح "أنظمة الدفع" في غالب الأحيان مرادف لمصلح "النظم النقدية"؛ لكن الثاني أوسع وأشمل من الأول.

[3] فريد بشير، عبد الوهاب الأمين، اقتصاديات النقود والبنوك، (الدمام: مكتبة المتنبي، 2012) ط2.

[4] في البداية يجب على الوكلاء التعرف على نظرائهم الذين هم على استعداد للقيام بالصفقة (تكلفة البحوث)، وبعد ذلك، يجب عليهم نقل الموارد ماديا (تكلفة التحويل). فكلما كان فيه اقتصاد في هذه التبادلات، كلما زاد حجم الموارد المتاحة للاستخدامات البديلة.

الظهور باحتساب النطاق الجغرافي العالمي الواسع.

وقد تميزت النقود المعدنية بما يلي (الأفندي[1]؛ ٢٠١٤؛ ص: ٢٩):

١. عدم القابلية للتلف والتآكل؛

٢. سهولة النقل والحمل؛

٣. التجانس والتماثل؛

٤. القابلية للتجزئة؛

٥. الندرة النسبية.

فبعد التأكد من عدم فعالية نظام المقايضة؛ بدأت تتطور وسائل الدفع منتجة نظام الدفع المعدني والذي بدوره أنتج تكاليف مختلفة أخرى؛ كتكلفة التحقق من جودة وسيلة دفع معينة للقيام بمعاملة (جودة المعدن) وهذه التكلفة تعرف بـ: **تكلفة المعلومة**؛ تكلفة ثانية ظهرت مع هذا النظام وهي **تكلفة الفرصة البديلة** الناجمة عن تخصيص موارد معينة لضمان مستوى معين من المعاملات؛ وإضافة إلى ذلك ظهرت أيضا تكلفة أخرى وهي **تكلة الخسارة الناجمة عن السرقة** (ROSSI; 1998 ; p: 01)؛ هذه التكاليف الثلاثة كانت أهم مسبب لاندثار **نظام الدفع المعدني**؛ ومهدت لظهور نظام دفع جديد.

نظام الدفع الورقي:

في نظام الدفع المعدني عملت تكاليف الضياع كحوافز لإيداع النقود السلعية في مراكز الإيداع (البنوك) والحصول على وصولات الإيداع كمقابل. **تكاليف الفرصة البديلة** حفزت الوكلاء على الاقتصاد في المبلغ الإجمالي للأموال المتداولة اللازمة لهيكل التجارة؛ الأمر الذي مهد لبروز نظام دفع جديد عرف تحت اسم "**نظام الدفع الورقي**".

وعرفت في بداية هذا النظام النقود الورقية على أنها **نقود نائبة** (أي: تنوب عن الذهب والفضة)، تصدرها البنوك التجارية وهي مغطاة بالذهب أو الفضة أو المعادن النفيسة وكانت تسمى "البنكنوت Banknote". وبعد ذلك أصبحت البنوك تصدر نقودا بتغطية جزئية عرفت تحت مسمى "**النقود الائتمانية**" (أو "**النقود الوثيقة**") ولم تكن إلزامية؛ ثم بعد ذلك أُحتكر إصدار النقود الورقية من طرف البنك المركزي وصارت إلزامية

[1] محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك والاقتصاد النقدي، (صنعاء، 2014)، ط4.

بقوة القانون فأصبحت تسمى "**نقود قانونية**"؛ وكانت تمثل دين غير قابل للتحويل ولا تدعمه السلع؛ وهي تمثل ابتكارا رئيسيا آخر لتكنولوجيات الدفع. فقد خفضت **تكلفة الفرصة البديلة** الناتجة عن تخصيص سلعة ما لدعم تداولها (حالة "البنكنوت Banknote")، وذلك بشكل عام، ولكن في نفس الوقت زادت في **تكاليف المعلومات** (ROSSI; 1998 ; p: 02).

تطور النقود عند العرب والمسلمين:

ما عُرف عن العرب في الجاهلية أنهم كانوا يستعملون "**الدرهم الفارسي**" و"**الدينار الرومي**" وكلٌ مصدرهُ من تسميته يتضح (أي: فارس ورومية)، وقد أقرها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم على ذلك بعد بعثته؛ ويتفق بعض دارسي النقود على أن أول من ضرب نقودا إسلامية هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه (أنظر: (المقريزي[1]؛ ص ص: ٤–٥) و (القري[2]؛ ١٩٩٦؛ ص: ٧٠))، وكان هذا في السنة الثامنة عشرة من الهجرة؛ ويعتبر البعض أن النقود التي ضربها عمر بن الخطاب لم تكن إسلامية تامة فقد ضربت على النقوش الكسروية؛ ويعتقد هؤلاء أن أول ما ظهر من النقود الإسلامية التامة هي تلك التي سكها عبد الملك بن مروان وكانت سنة ٧٥ هجرية.

أما النقود المغشوشة "**الفلوس**" فيرجح أن أول ظهور لها كان في العصر العباسي الثاني (القري؛ ١٩٩٦؛ ص: ٧٢).

نظم الدفع الإلكترونية (من غير المشفرة):

نشأتها:

ظهرت النقود الإلكترونية مع تطور شكل ونوعية النقود وهي من أحدث أشكال تطور النقود؛ وتعتبر الطريق إلى عالم تختفي فيه عمليات التداول بالنقود ويطلق عليها أيضاً وسائل الدفع الحديثة.

ويمكن القول بأن هذه النقود تعد نوعاً من أنواع النقود النائبة، بمعنى أنها تنوب عن النقود الحقيقية في القيام بوظيفة النقود كوسيط للتبادل ولكنها أخذت شعبية واسعة في إبراء الذمة وتسوية المدفوعات؛ الأمر الذي ارتقى بها إلى مرتبه النقود، وبناءً على ما سبق فإن النقود الإلكترونية تطلق على وسائل الدفع الإلكترونية التي لا تخرج

[1] تقي الدين أحمد المقريزي، كتاب النقود القديمة والإسلامية، (قسطنطينية: مطبعة الجوائب، 1298 هـ = 1880 م).
[2] علي محمد القري، مقدمة في النقود والبنوك مع تطبيقات على المملكة العربية السعودية وعناية بالمفاهيم الإسلامية، (جدة: مكتبة دار جدة للنشر، 1996) ط1.

عن كونها حسابات يتم معالجتها إلكترونياً،

ويقول "**جويل كرتزمن**" مؤلف كتاب "**موت النقود**" عن النقود الإلكترونية: «إن النقود الإلكترونية التي تستخدم اليوم ليست مبنية على الورق والمعدن، بل على التقنية والرياضيات والعلوم» ويقول أيضا: «إن هذه النقود تخلق بدورها مجالها الذي تنطلق فيه» (كرتزمن[1]؛ ٢٠١٢؛ ص: ١٩)؛ بتصرف من الباحث.

وأهم أنواعها (أنظر التفاصيل في: (OMAHONY and others; 2001;[2]p: 07-14)، بتصرف):

ا. الشيك (check)؛

ب. التحويلات البنكية (Giro or Credit Transfer)؛

ج. مراكز التسوية ((ACH) Automated Clearing House)؛

د. خدمات التحويل السلكية (Wire Transfer Services)؛

ه. بطاقات الائتمان (Credit and Debit Cards)؛

و. بطاقات الدفع الإلكتروني (Payment Cards)؛

وصف نظام الدفع الإلكتروني

في نظام الدفع الإلكتروني؛ تقريبا أي معاملة تتكون من إجراءين أحدهما: **الدفع**، وهو: "الرضا والتخلص من الالتزام النقدي من طرف المدين؛ وذلك كما يبين الرسم البياني التالي الهيكل القاعدي لنظام الدفع الإلكتروني:

تسوية "طرف الدفع"	
"طرف الدفع"	
"طرف التسليم"	

[1] جويل كرتزمن، موت النقود، ترجمة: محمد بن سعود بن محمد العاصيمي، (القاهرة: الميمان للنشر والتوزيع، 2012)، ط1.

[2] Donal O'MAHONY and Michael PEIRCE and Hitesh TEWARI, *Electronic Payment Systems for E-Commerce*, (USA: Artech House, 2001), Second Edition.

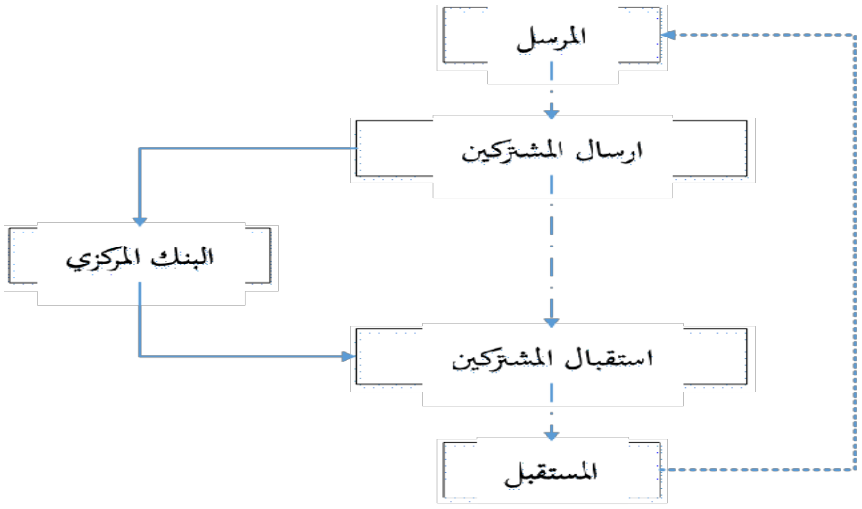

المصدر: (ROSSI; 1998 ; p: 04)

عملية دفع ناجحة من المرسل (الذي هو: مشتري محدد للأصل الحقيقي أو المالي)، إلى المستقبل (الذي هو: بائع محدد للأصل الحقيقي أو المالي) تنتج المدخلات التالية للحساب:

- خصم حساب المرسل في بنك المرسل بمبلغ الصفقة (يصبح حساب المرسل مدين)؛
- خصم حساب بنك المرسل لدى البنك المركزي بنفس مبلغ الصفقة (يصبح حساب البنك المرسل مدين)؛
- يضاف نفس مبلغ الصفقة في حساب البنك المستقبل لدى البنك المركزي (يصبح حساب المستقبل دائن)؛
- يضاف نفس مبلغ الصفقة في حساب المستقبل في بنك المستقبل (يصبح حساب البنك المستقبل دائن).

أنواع أنظمة الدفع:

يوجد نوعان رئيسيان (ROSSI; 1998 ; p: 05) من أنظمة تحويل الأموال بين البنوك يمكن تمييزها وفقا لطريقة التسوية: "**صافي التسويات**" و"**إجمالي التسويات**". في السابق، جميع المعاملات يتم تصفيتها وتسويتها نهاية اليوم، ومنه يتم خفض كل عدد من التسويات، والحاجة إلى السيولة خلال اليوم.

وبعد ذلك، يتم عرض كل معاملة على عملية دفع وذلك عن طريق أساسيات الدفع؛ فإذا، تمت تسوية هذه المعاملات فورا عند حدوثها، يسمى النظام بـ: "نظام التسوية الإجمالي في الوقت الحقيقي" (RTGS[1]). ومن الواضح أن في هذه الأنظمة، "السيولة اليومية Intraday Liquidity" تلعب دورا حاسما في السماح للمشاركين لتسوية معاملاتهم في الوقت الحقيقي.

[1] Real Time Gross-Settlement

تصنيف التسوية الإجمالية:

يمكن تصنيف نظم التسوية الإجمالية إلى ثلاث فئات: **الصافي، السحب على المكشوف وأنظمة الطابور** (ROSSI; 1998 ; p: 05).

في **النظام الصافي**: جميع المشاركين وبهدف الحصول على إرشادات المعالجة والقيام بعملية التسوية هم في حاجة لامتلاك أرصدة كافية في حساباتهم. في حالة عدم وجود تسهيلات السحب على المكشوف، فهذا يعني الحفاظ على الأرصدة النقدية الكبيرة مساوية لأعلى قيمة دين متوقع خلال اليوم. خطر فعل خلاف ذلك هو رفض تعليمات الدفع المقدمة.

في **نظام السحب على المكشوف**، يمنح ائتمان يوم تلقائيا من أجل التسوية السريعة.

وأخيرا، في **نظام الطابور**، لا يتم رفض تعليمات الدفع التي لا تتوفر على الأموال المتاحة، ولا يتم إلغاءها، لكن تنتظر في طابور ويتم الإفراج عنها تلقائيا لما يتم توفير التغطية اللازمة.

القسم الثاني نظم الدفع الإلكترونية المشفرة

في هذا القسم نعرض أهم ما وصلت إليه نظم الدفع من تطور في عصرنا هذا؛ ونكشف بعض الحقاق لظاهرة جديدة لم تكتمل معالمها بعد.

ملاحظة مهمة: نظم الدفع الإلكترونية فيها نوعين:

نظم الدفع الإلكترونية غير المشفرة (أو التقليدية): هنا النقود تسمى "**نقود كتابية**" فهي أرصدة بنكية أو حسابات في قواعد بيانات البنوك المخزنة في أجهزة كمبيوتر إلكترونية.

نظم الدفع الإلكترونية المشفرة: هنا النقود تسمى "**نقود مشفرة Cryptocurrencies**"؛ فهي عملة كالدولار واليورو وغيرها من العملات وليست أرصدة بنكية أو حسابات.

النقود المكملة:

نشأتها:

مع بداية الأزمة المالية العالمية التي انطلقت مع انهيار بنك "ليتمن براذرز" في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ م؛ وانهيار جملة من الأنظمة: انهيار العقار الأمريكي، الأزمة البنكية، أزمة الدين العام... ثم جاءت أزمة "**النظام النقدي**"؛ فأصبح القلق يملأ نفوس جميع الفراد فيما يخص قيمة العملة؛ فلم يعد الأفراد يثقون في عملاتهم

التي أخذت تتأرجح قيمتها بقوة؛ وكان القلق يتمحور في ثلاث نقاط رئيسية:

ا. القدرة الشرائية للعملة؛

ب.قيمتها؛

ج.حجم الثقة التي يجب أن توضع فيها.

ومصدر القلق ببساطة هو ارتباط الجميع بهذا الكيان (النقود)؛ فـ: دخولنا، نفقاتنا، مدخراتنا؛ تقيم كلها بالعملة المحلية. (HERLIN[1]; 2016 ; p :07)

مفهوم النقود المكملة:

هي نقود يمكن استعمالها كمكمل للنقود القانونية (الرسمية)؛ وهي لا تخضع لأي إلزامية، فهي مجرد اتفاق بين البائع والمشتري؛ وجاءت هذه النقود لتطوير الاقتصاد عن طريق القيام بالمعاملات (Transactions) التي لا يمكن للنقود القانونية أن تقوم بها (HERLIN; 2016 ; p: 10).

خصائص النقود المكملة:

تتميز النقود المكملة (HERLIN; 2016 ; p: 12-13)، بما يلي:

ا. أغلب النقود المكملة تربط بين مؤسسات وأفراد مباشرة دون وسيط؛

ب.النقود المكملة لها مرجعية، في الغالب تكون العملة القانونية الرسمية (مثال: ١ وحدة نقدية مكملة = ١٠٢ وحدة نقدية محلية)؛

ج.كل وحدة نقدية مكملة تابعة لمعاملة حقيقية (Real Transaction)؛

د. النقود المكملة لا تحمل فائدة، لذلك لا يوجد لها أي سبب للادخار؛

ه. عكس النقود القانونية؛ النقود المكملة حرة، بمعنى لا توجد لها أي صيغة الزامية (أي فرد حر في قبولها أو رفضها كوسيلة للدفع)؛

و. النقود المكملة تخلق وتدار من طرف هيكل تنظيمي شبكي (Ad Hoc).

البيتكوين:

«سيكون هناك نسخة من الصراف الآلي بتقنية النـد–للند البحتة والتي تسمح بقيام المدفوعات عبر الإنترنت

[1]Philippe HERLIN, *La Révolution Du Bitcoin Et Des Monnaies Complémentaires*, (Paris : Groupe Eyrolles, Atlantico, 2016).

ليتم إرسالها مباشرة من طرف إلى آخر دون المرور عبر مؤسسة مالية. توفر التوقيعات الرقمية جزءا من الحل، ولكن يتم فقدان الميزة الرئيسية لها إذا كنا لا نزال بحاجة لطرف ثالث موثوق به لمنع "مشكلة الانفاق المزدوج".

نقترح حلا "مشكلة الانفاق المزدوج" وهو: استخدام شبكة الند–للند » **ساتوشي ناكاموتو.**

بهذه العبارات تم إطلاق **نظام دفع عالمي** جديد، من طرف مبتكره؛ عرف تحت اسم: "**البيتكوين**".

ويمثل "**البيتكوين**" آخر مرحلة وصل إليها تطور أنظمة الدفع (أو النظم النقدية) في يومنا هذا؛ لذا حاولنا في هذا الجزء تقديم عرض مبسط لهذا النظام والهدف هو استلهام بعض الأفكار نغذي بها اقتراحنا في القسم الثالث من هذه الورقة البحثية.

مفهومها:

هي تجميع لمفاهيم وتكنولوجيات تشكل القواعد الأساسية للنقود الرقمية (Digital Money) في نظام بيئي–اقتصادي (Ecosystem). فهي وحدات عملة (Currency) سميت بـ: "**البيتكوين**"؛ وتستعمل لتخزين ونقل القيمة بين المتعاملين في شبكة "بيت كوين". و"**البيتكوين**" يمكن شراؤها أو بيعها واستبدالها بعملات أخرى في بورصات العملات المتخصصة. "**البيتكوين**" بمفهومها الحقيقي هي الشكل المثالي للنقود في الإنترنت لأنها سريعة وآمنة، وبلا حدود (ANTONOPOULOS[١] ; 2014 ; pp: 01–03).

نشأتها:

المخترع يحمل اسم ياباني "**ساتوشي ناكاموتو**[٢]" (Satoshi Nakamoto)؛ يملك عنوان بريد إلكتروني ألماني؛ وكان يكتب بلهجة بريطانية؛ اخترع شكل جديد من النقود والتي من الممكن أن تغير نظرة العالم للنقود ومفهومها؛ جل العالم: محترفي الانترنت (Hackers)، الصحفيين، رجال الأمن والتحقيق؛ كلهم فشلوا في تحديد هوية هذا المخترع العبقري (FRISBY[٣]; 2014; p: 16).

منذ البداية، قام **ناكاموتو**[٤] بمحاكة نظام الذهب رقميا؛ مبتكرا نوع جديد من النقود العالمية التي يمكن أن تمتلك

---

[١] Andreas M. ANTONOPOULOS, *Mastering Bitcoin,* (USA: Published by O'Reilly Media, Inc., 2014).

[٢] لم يتم تحديد هويته بعد والاسم غير معروف أهو لفرد أم مجموعة من المخترعين؛ الذين قاموا باختراع "البيتكوين".

[٣] Dominic FRISBY, *BITCOIN: The Future Of Money?*, (Unbound, 2014), 1.1 edition.

[٤] https://en.wikipedia.org/wiki/Satoshi_Nakamoto

من طرف أي فرد وتنفق في أي مكان.

مثلها مثل الذهب، هذه العملات الرقمية كانت لا تساوي أكثر مما يدفع فيها (أساسا لا تساوي شيء)؛ لكن تم تثبيت نظامها؛ مثل الذهب؛ وأصبحت "البيتكوين" نادرة، حيث لم تكن فيه أكثر من ٢١ مليون وحدة متداولة؛ وكان من الصعب جدا تزويرها. مثلها مثل الذهب كان يجب العمل كثيرا للحصول على وحدة واحدة من "البيتكوين" وكانت تحظى بمنافسة شديدة.

"البيتكوين" كانت لها ميزة عن الذهب كمخزن للقيمة؛ فلا تحتاج لوسيلة نقل لنقلها من "لندن" إلى "نيويورك"؛ فهي لا تحتاج إلا لمفتاح رقمي خاص وضغطة زر على الفأرة.

للأمان؛ قام "**ناكاموتو**" بابتكار معادلات رياضية غير قابلة للكسر (Uncrackable Mathematical Formulas) أقوى من تلك المستعملة في الأسلحة الحربية. (POPPER[١]; P: 8; 2015)

قيمتها:

في أكتوبر ٢٠٠٩؛ هاوي لد: "**بيت كوين**" تحت اسم 'Liberty Standard' قام بنشر أول معدل صرف (Exchange Rate) لد: "**بيت كوين**". حيث قام باحتساب تكلفة الطاقة المستهلكة من طرف حاسوبه الشخصي لمدة ٣٠ يوما ثم قسمها على عدد "**بيت كوين**" المنتجة للحصول على قيمة وحدة واحدة من الـ: "**بيت كوين**"؛ وكان معدل الصرف (١٣٠٩ "**بيت كوين**" لواحد دولار أمريكي)؛ رغم هذا تلقى نقد بإعطائه قيمة لد: "**بيت كوين**" أكثر من قيمتها الحقيقية.

ثم بعد ذلك تم اعتماد طريقة ثانية لحساب قيمة "البيتكوين"؛ حيث تحسب قيمة "البيتكوين" على أساس حجم وقيمة السلع والخدمات المتبادلة بواسطة "البيتكوين"؛ وفق المعادلة التالية:

قيمة "البيتكوين" = السلع والخدمات المتبادلة بالبيتكوين ÷ كمية "البيتكوين" (COX[٢]; 2013; p: 47).

بعد أربعة سنوات، تحديدا في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٣ م؛ ارتفعت قيمة الـ: "**بيت كوين**" ليصبح معدل الصرف (وحدة واحدة من "**بيت كوين**" تساوي ١٢٤٢ دولار أمريكي) أي ارتفعت قيمة الـ: "**بيت كوين**"، ١.٦

[١] Nathaniel POPPER, *Digital Gold,* (USA: HarperCollins Publishers Inc., 20154) First Edition.
[٢] James COX, *Bitcoin and Digital Currencies*, (Laissez faire books, 2013).

مليون مرة؛ فأصبح سعر الـ: "**بيت كوين**" مساوي لسعر أنصه من الذهب الخالص[١]. (FRISBY; 2014; p: 16)

نظام "البيتكوين"

نظام "**البيتكوين**" هو شبكة ند-للند (Peer-to-Peer network) واختصارها هو (P2P network)؛ ويعمل ببرمجية تثبت على جهاز الكمبيوتر؛ حيث تستقبل عقدة (Node) البيانات من عقدة أخر تحقق (Verifies)؛ وعقدة أخرى تخزن؛ وعقدة أخرى تجمع المعلومات عن جميع العقد الأخرى على مستوى الشبكة؛ حيث عملية تحويل واحدة (Transaction) يمكن أن تحتوي على عدد من المدخلات والمخرجات (CHUEN[٢]; 2015; 47).

إذن نظام "البيتكوين" (Bitcoin – with a capital 'B')، هو "**برتوكول**" آخر؛ وظيفة هذا الأخير (البروتوكول) هي إرسال واستقبال معلومات الدفع.

حيث من خلال "Bitcoin" يتصل جهاز الكمبيوتر الخاص بك بكمبيوتر مستخدم آخر، ويعطيه معلومات اثبات أنك تملك عددا معينا من العملات في هذا العنوان، وتريد منه زيادة الرصيد في هذا العنوان.

وحدة النقد على بروتوكول 'Bitcoin' هي 'bitcoin' (with a small 'b')؛ مثلها مثل الدولار الذي هو وحدة من النقد على الشبكة المصرفية في الولايات المتحدة، لذلك 'bitcoin' هي وحدة من النقد على نظام 'Bitcoin'. ومنه "**البيتكوين**" هو شيئين: **بروتوكول ووحدة من النقد** (FRISBY; 2014; p: 18).

اصدار "البيتكوين":

إن إصدار "**البيتكوين**" يحتاج طرف ثالث مستقل يسخر قوة حاسوبه للشبكة لـ: التحقق من التحويلات، مزامنتها، إضافتها لـ: "سلسلة من الكتل Block Chain".

ولتحقيق ذلك؛ كل عشر دقائق يتم إنشاء **"كتلة Block"** جديدة ومعها يأتي مكافأة قدرها وحدة واحدة من "**البيتكوين**" يتم منحها لمحقق محظوظ.

---

[١] المفارقة في هذه القصة أنه إذا اشترى أحد "البيتكوين" في 2009 ثم باعها في 2014 فإنه كان سيحصل على ربح قدره 2 مليون دولار على كل دولار.

[٢] David Lee Kuo CHUEN, *HANDBOOK OF DIGITAL CURRENCY Bitcoin, Innovation, Financial Instruments, and Big Data,* (USA: Published by Elsevier Inc., 2015).

هذا هو السبب في أن الناس الذين يقدمون قوة أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم لنظام الشبكة يشار إليهم باسم "عمال المناجم"؛ أي: سلوكهم مماثل لسلوك المنقبين عن الذهب. (COX; 2013; p:46).

عناصر نظام "البيتكوين":

ا. التحويلات (Transactions):

يمكن تعريف العملة الإلكترونية (Electronic Coin) بأنها سلسلة من التوقيعات الرقمية (Digital Signatures)؛ كل مالك يقوم بتحويل عملة إلى آخر من خلال توقيع رقمي، باستعمال تجزئة المعاملة السابقة والمفتاح العام للمالك التالي؛ ويقوم بإضافتها إلى نهاية العملة. المستفيد يمكنه التحقق من التوقيعات عن طريق التحقق من سلسلة الملكية.

والرسم البياني التالي يوضح آلية المعاملات (التحويلات Transactions) في نظام "البيتكوين":

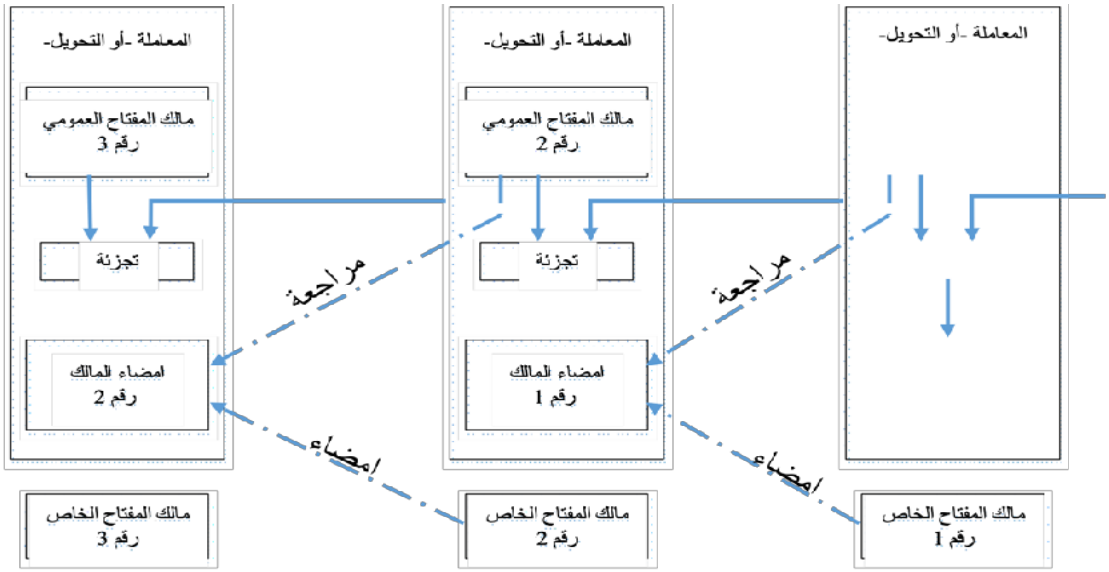

المصدر: (NAKAMOTO; 2008; p: 02)

ب. الطوابع الزمنية (Timestamp Server):

الطابع الزمني هو مقترح من طرف "**ناكاموتو**" لمشكلة الإنفاق المزدوج. حيث يعمل خادم الطابع الزمني (Timestamp Server)، عن طريق أخذ تجزئة كتلة من المواد (البنود)، ويقوم بوضع طابع زمني عليها (Timestamped)، ثم يقوم بنشرها على نطاق واسع. الطابع الزمني يثبت أن البيانات يجب أن تكون موجودة في ذلك الوقت، وذلك من أجل الوصول إلى التجزئة. يتضمن كل طابع زمني (Timestamp) الطابع الزمني السابق في تجزئته، مشكلا سلسلة، معناه أن كل طابع زمني إضافي يعزز

الذي قبله.

والرسم البياني التالي يوضح طريقة عمل خادم الطوابع الزمنية (Timestamp Server):

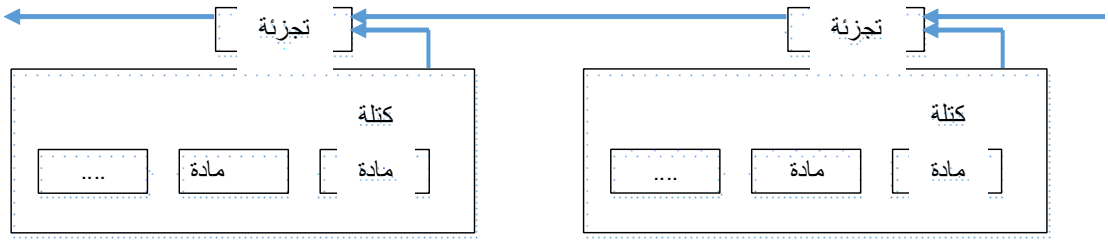

المصدر: (NAKAMOTO; 2008; p: 02)

ج. نظام – إثبات – عمل:

لتثبيت خادم موزع للطوابع الزمنية على أساس الند–للند، نحتاج استخدام **نظام–اثبات–عمل** (Proof–of–Work) يختصر بـ: (**POW**)، يعمل (POW) على إثبات صحة القيمة عند تجزئتها، مثلا مع نظام SHA–256، تبدأ التجزئة مع العدد صفر من البت. متوسط العمل المطلوب هو دالة أسية من العدد صفر من البت المطلوبة، ويمكن التحقق منه عن طريق تنفيذ تجزئة واحدة.

من أجل شبكة الطوابع الزمنية، نقوم بتنفيذ (POW)عن طريق زيادة نسبة حالية في الكتلة حتى يتم العثور على القيمة التي تعطي تجزئة كتلة المطلوب والتي تبدأ بالبت صفر. عندما يقوم المعالج (CPU) بإنفاق الجهد لتنفيذ (POW)، الكتلة لا يمكن تغييرها دون إعادة التشغيل. كما يتم ربط الكتل اللاحقة بعد ذلك، والعمل على تغيير الكتلة سيشمل إعادة بناء جميع الكتل بعد ذلك.

والرسم البياني التالي يوضح آلية الاثبات (Proof–of–Work):

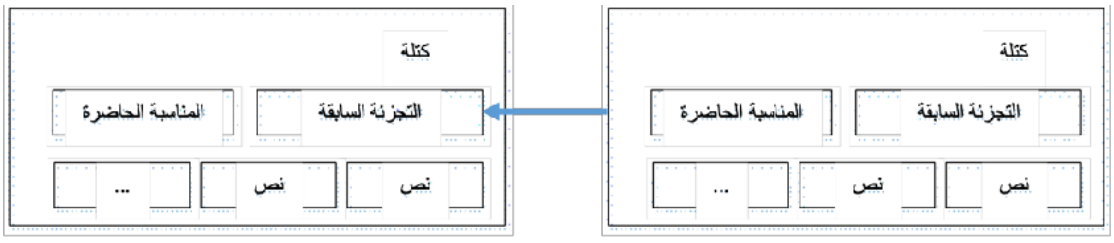

المصدر: (NAKAMOTO; 2008; p: 03)

د. الشبكة:

خطوات تشغيل الشبكة (NAKAMOTO; 2008; p: 03)، هي:

✓ يتم بث (أو ارسال) المعاملات الجديدة (Transactions) إلى كافة العقد (Nodes) .

✓ كل عقدة تقوم بجمع المعاملات الجديدة في كتلة (Block) .

✓ تعمل كل عقدة على إيجاد إثبات صحة العمل (Proof_of_Work) لكتلها .

✓ عندما تجد عقدة إثبات، فإنها ترسل الكتلة إلى كافة العقد .

✓ العقد لا تقوم بقبول الكتلة إلا إذا كانت كل المعاملات فيها صحيحة ولم يتم انفاقها بعد .

✓ العقد تعبر عن قبولها للكتلة من خلال العمل على خلق الكتلة التالية في السلسلة، وذلك باستخدام تجزئة كتلة (hash) التي تم قبولها كتجزئة سابقة .

الخلاصة : عرضنا في هذه الورقة البحثية تطور النقود والنظم النقدية تاريخيا مارين بأهم نقاط التحول سواء في المفهوم أو التطبيق؛ ويمكن القول أن النقود عرفت تحولين أساسيين في التاريخ :

❖ من نقود ذات قيمة ذاتية (السلع، الذهب والفضة) إلى نقود ليس لها قيمة ذاتية (النقود الورقية)؛

❖ من نقود لها وجود مادي (النقود الورقية) إلى نقود لا تملك وجود مادي (نقود كتابية وإلكترونية) .

❖ كما عرفت النقود الإلكترونية هي الأخرى تحول جوهري واحد :

❖ من حسابات إلكترونية في البنوك تخضع للسلطة النقدية المركزية إلى عملات مشفرة غير واضحة المصدر لا تخضع لأي سلطة .

والشيء الأكثر أهمية والذي ركزت عليه هذه الورقة البحثية هو الشكل الجديد الذي عرفته النقود والذي سيقود إلى تغيرات جوهرية في مفهوم النقود وحتى أنه ينبأ بقيام نظام نقدي عالمي جديد؛ ونقصد بكل تأكيد النقود الالكترونية المشفرة والتي من ا أهم ميزاتها :

❖ **الاستقلالية** : فلا تخضع لأي سلطة مركزية؛

❖ **الخصوصية** : لا يملك بيانات المعاملات إلا المتعاملين أنفسهم وعن معاملتهم الخاصة فقط .

❖ **التبادلية** : هي قابلة لانتقال من يد إلى أخرى .

❖ **التوسع** : قابلية التوسع في الإصدار؛ فالمصدرون (المنقبين) يعملون دون توقف لزيادة الإصدار من وحدات العملة المشفرة .

وأخيراً يجب التفكير بتمعن في هذه الظاهرة الأخيرة (النقود المشفرة) وتبنيها لأنها هي نقود المستقبل ونظامها

هو النظام النقدي المستقبلي. والتبني أفضل من الرفض؛ لأنه من الأفضل لنا أن نصنع مستقبلنا النقدي بأيدينا بدل أن يصبح واقع مفروض علينا من طرف الدول التي سبقتنا في المسار.

مرض القلب العصبي التجاري العالمي

إياد محمد يحيى حلاق قنطقجي

ماجستير إدارة الأعمال

متلازمة العقدة الجيبية المريضة هي مجموعة من مشاكل عدم انتظام ضربات القلب والعقدة الجيبية هي منطقة من الخلايا المتخصصة في ضبط ايقاع القلب عن طريق إنتاج وتيرة ثابتة من النبضات الكهربائية المنتظمة، ويعد هذا المرض من أهم أمراض القلب ذات المنشأ العصبي.

إنه في ظل اعتبار الولايات المتحدة الأميركية العصب المالي للجسد المتمثل في الاقتصاد العالمي والمسؤول عن التخطيط المالي، وباعتبار الصين القلب السلعي لهذا الجسد والمسؤول عن ضخ وضبط النبض السلعي للدول، فإن حرباً تجارية أشبه بمرض القلب العصبي أدمت الجزئين الأساسيين للجسد العالمي.

أسباب الإصابة بالمرض:

– **انتقال الشركات الأميركية للإنتاج في الصين:** بدأت مع انتقال الشركات الأمريكية للإنتاج في الصين بسبب قلة تكلفة الإنتاج وتوفر الأيدي العاملة في الصين، حيث أوضح مدير المبيعات لشركة آبل أن بمقدور آبل تجنيد ما يقارب ٣٠٠٠ عامل في الليلة الواحدة ونقلهم لسكن العاملين، أي مكتب تشغيل في أمريكا يستطيع ذلك بهذه السرعة؟ وقد قال أحد كبار الموظفين في آبل: "إذا احتجت ألف قطعة من الجلد فإن المصنع المُزوّد لها يقع على الجانب الآخر من الشارع، وإذا احتجت مليون برغي جديد، فإنك تطلبها من المصنع في الحي المجاور، وإذا أردت هذه البراغي بشكل آخر فإنك ستحصل عليها خلال ٣ ساعات لا أكثر". وهذا ما يميز الصين عن أمريكا فيما تجده شركات الإنتاج من توفر المواد الأولية ورخص ثمنها ما يمثل تكلفة إنتاج قليلة جداً في الصين على غرار ذلك في أمريكا، نتيجته ضعف تحكم عصبي أميركي مؤقت بالنبضات القلبية "الشركات" التي أدت إلى فرط نشاط قلبي صيني في إنتاج المواد والسلع سابقةً للنبضات الكهربائية العصبية.

– حيازة أو سرقة الملكية الفكرية: بدأت الصين بإجبار الشركات الأمريكية منذ سنوات على وجود شركاء صينين ليتسنى لهم العمل في الصين وفقاً لسياسات تطبقها السلطات الصينية على الشركات الأمريكية بشكل عام والشركات التقنية بشكل خاص. وما صب الزيت على النار ما أشارت له بعض مراكز الأبحاث الأميركية أن ممارسات الصين المعتادة من التجسس الإلكتروني الذي دام لعقدين يكلف الولايات المتحدة ما يقارب ٢٠–٣٠

مليار دولار سنوياً، وهذه التكلفة لا تدخل فيها تكاليف التجسس التقليدي عن طريق العملاء الذي كان مستمراً لأكثر من عقدين وبدت التكاليف التراكمية لذلك ما يقارب ٦٠٠ مليار دولار، وقد أشارت بعض الدراسات أنه خلال العقد الذي وقع بين الرئيس باراك اوباما والرئيس الصيني شي جين بينغ الذي نص على الابتعاد عن التجسس الالكتروني التجاري الذي ربما بلغت خسائر الولايات المتحدة منه ما يقارب ١٠٠ مليار دولار سنوياً، وقدرت الدراسة أن ٣٠ مليار من هذه الخسائر تعود لسرقة الملكية الفكرية والباقي يعود لتكاليف الاسترداد وخسائر الجريمة المالية وأن الصين مسؤولة عن معظم التجسس الالكتروني الذي كلف ثلاثة أرباع الخسائر تقريباً والتي تحملتها الولايات المتحدة.

يقول لويس "بالنسبة لبعض الشركات، قد تكون كلفة سرقة الشركات الصينية للملكية الفكرية قاتلة، وخاصة إذا أضفنا إليها مشكلات العمل الأخرى"، وأشار إلى أن هناك تأثير على التوظيف. كما ذكرت الدراسة أن الأبحاث التي أجرتها وزارة التجارة الدولية والاتحاد الأوروبي أكدت أن كل الصادرات بقيمة مليار دولار أوجدت حوالي ٦٠٠٠ فرصة عمل.

وقد شككت الولايات المتحدة الاميركية بفشل بكين في حماية الملكية الفكرية، ناهيك عما كانت تمارسه الصين في كثير من الحالات في إجبار الشركات على تشارك المعلومات مع الشركاء الصينين كنوع من تكلفة الاستثمار في السوق الصيني الضخم.

أعراض الإصابة:

– فرض الإدارة الأميركية رسوم جمركية شاملة على البضائع الصينية: فرضت الولايات المتحدة ثلاث دفعات من الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية هذا العام، بقيمة إجمالية تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار. وضعت الجولتان الأوليتان ٢٥٪ من الرسوم الجمركية على واردات بقيمة ٥٠ مليار دولار من الصين، وانتقمت بكين بالمثل. بعد ذلك قامت واشنطن بتصعيد حاد في النزاع التجاري في سبتمبر مع مجموعة أخرى من الرسوم الجمركية، وهذه المرة على سلع صينية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار، دخلت حيز التنفيذ في ٢٤ سبتمبر، وتبدأ من ١٠٪ وتزيد إلى ٢٥٪ مع بداية ٢٠١٩ ما لم يتفق البلدان على صفقة.

وقد حذر ترامب من أنه قد يكون هناك المزيد في الطريق. وقال الرئيس الأمريكي إنه إذا ثأرت الصين، فستفرض واشنطن تعرفة جديدة على المنتجات الصينية بقيمة ٢٦٧ مليار دولار. إذا مضى ترامب قدما في تلك الجولة من ضرائب الاستيراد، فإن هذا يعني أن جميع صادرات الصين إلى الولايات المتحدة ستكون خاضعة للضرائب.

– الرد الصيني بفرض رسوم مساوية للرسوم الأميركية على البضائع المستوردة من الولايات المتحدة الأميركية:

جاء ذلك رداً على الإدارة الأمريكية، بفرض رسوم جمركية على ٥٠ مليار دولار من البضائع المستوردة من الولايات المتحدة وذلك وفق ما نشرته وزارة التجارة الصينية على موقعها الالكتروني "سنفرض رسوم مساوية وبنفس القوة"، إضافة إلى ذلك دعت الصين إلى تحرك جماعي ضد السلوك الأميركي التي وصفته بالسلوك الرجعي الذي عفا عنه الزمن.

– الولايات المتحدة الأميركية تهتم الصين بالتلاعب بعملتها: قال ترامب في تغريده "تتلاعب الصين والاتحاد الاوروبي ودول أخرى بالعملة من خلال خفض معدلات الفائدة في حين ترفعها الولايات المتحدة مع ازدياد قوة الدولار يوماً بعد يوم، ما يضعف قدرتنا التنافسية. كالعادة هذا غير عادل". وقد أكدت وزارة الخارجية الصينية "رفض اتهامات الرئيس الاميركي دونالد ترامب لها بالتلاعب في قيمة عملتها لمنح مستوردي بضائعها افضلية"، مشيرةً إلى أن "واشنطن تبدو مصممة على استدراج حرب تجارية". ونفت الاتهامات، مشيرةً إلى أن "قيمة اليوان تحددها قوى السوق اي العرض والطلب"، مشيرةً إلى أنه "لا نية لدى الصين بتحفيز الصادرات عبر تخفيض قيمة عملتها".

ماذا تعني الإصابة:

الانتقال لمرحلة جديدة من توجيه الضربات التجارية بين البلدين، كما يمكن أن تعاني الدول الآسيوية الأصغر التي تتعرض لسلسلة التوريد لذلك. ووفقًا لصحيفة الإيكونوميست فإن ٣٠٪ من قيمة البضائع التي تصدرها الصين إلى أمريكا تنبع من دول أطراف ثالثة. ذلك أشبه بالتغير في الموجات الكهربائية التي تتحكم بضربات القلب "جهازين يحكمان الجسم يتعرضان لإضطرابات في نفس الوقت، سلسلة تدمير شامل إن لم يجد علاج".

العلاج:

– ينطوي علاج الحالات الخفيفة أو المبكرة من مرض القلب العصبي على تخفيف الأعراض، قد يقوم الأطباء بتعديل أو تغيير الأدوية، إذا كانت هذه هي الأسباب، وقد يصفون أيضًا أدوية إضافية قد يكون لها تأثير مباشر على إيقاع القلب. أي ينطوي علاج الحرب التجارية على تخفيف التوترات التجارية بين الطرفين الأميركي والصيني ينتج اتفاق بين الجهازين المتحكمين بالجسد العالمي.

– عند الوصول لحالة أكثر تقدماً ينبغي تركيب منظم لضربات القلب، جهاز تنظيم ضربات القلب هو جهاز يتم زرعه جراحيًا في الصدر أو البطن لتنظيم ضربات القلب، يفعل هذا من خلال إرسال نبضات كهربائية منتظمة إلى القلب. أي يمكن ذلك بتدخل طرف ثالث لحل النزاع القائم مثل الذهاب إلى منظمة التجارة العالمية وتقرير من لديه الحق بحيث يمكن الوصول لاتفاق أو فرض رسوم أحادية الجانب.

– عملية زرع أعضاء، كتغيير القلب أو زراعة بعض الأعصاب، ومما لا شك فيه الوصول إلى مرحلة تغيير الجهاز العصبي، انتقال المركز التجاري العالمي من الصين؟ تغيير بعض انتهاكات الولايات المتحدة الأميركية؟ فهل من الممكن الوصول لمرحلة تغيير الجهاز العصبي المالي للعالم؟

إن اكتشاف نتائج المرض بشكل مبكر جعل من الخيار الأول أو الثاني الأنسب لأفضل من دخول الجسد العالمي في مرحلة غيبوبة لا تحمد عقباها.

التأمين التكافلي في الأردن

د. معتصم الجالودي

دكتوراه في الاقتصاد المالي ورئيس قسم الرقابة الفنية - إدارة التأمين

وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأردنية

يعتبر تنويع وتجميع المخاطر أحد الأهداف الرئيسية لأي نظام مالي سليم أو جيد، وبينما يعتبر التأمين وسيلة للتعامل مع الأخطار، تناول العديد من الكتاب موضوع التأمين في الإسلام وحقيقة ما هو مسموح أو غير مسموح من الناحية الشرعية وبشكل يدعم الآراء التي تؤيد الرأي الفقهي المعترض على التأمين التقليدي.

من المنظور الإسلامي تركز آليات إدارة الخطر على تقاسم المخاطر بدلاً من نقل المخاطر خلافاً لجوهر عمل التأمين التقليدي الذي يُعتبر وسيلة لنقل المخاطر، لذلك يعتبر التأمين التكافلي هو النظير الإسلامي للتأمين التقليدي، ويُطبق التأمين التكافلي على صورتين هما:

- التكافل العائلي.
- التكافل العام.

وبحسب تعريف مجلس الخدمات الإسلامية فإن التكافل هو عبارة عن: اتفاق بين مجموعة من المشتركين فيما بينهم على دعم بعضهم بعضاً متعاونين في تحمل خسارة ناتجة من مخاطر معينة، إذ يساهم المشتركون بمبلغ من المال في صندوق مُشترك باعتباره التزاماً بالتبرع، وتستخدم حصيلة الصندوق لمساعدة الأعضاء ضد أنواع معينة من الخسائر أو الأضرار.

وعلى غرار النمو في الأقساط الذي يشهده قطاع التأمين على مستوى العالم، حققت صناعة التكافل على المستوى الدولي أيضاً نمواً أفضل فيما يتعلق بالمساهمات أو الإشتراكات، حيث انه في عام ٢٠١٦ نمت المساهمات بمعدل ١٢.٥٪ مقارنةً بالعام الذي سبقه في حين كان النمو في أقساط التأمين التقليدي فقط ٤٪، وبالرغم من مستويات النمو العالية التي يحققها التأمين التكافلي لكن لا زال حجم المساهمات صغيراً ولا يتجاوز ٢٥ مليار دولار، علماً بأن عدد الشركات التي تمارس التكافل وإعادة التكافل يبلغ ٣٠٥ شركات منتشرة في أنحاء العالم.

أما في الأردن فقد ارتفعت نسبة النمو في مساهمات التأمين التكافلي بنسب تفوق نسب النمو بأقساط سوق التأمين الأردني بشكل عام، وكما هو موضح بالشكل رقم ١ . إذ تم تنظيم سوق التأمين التكافلي من الجهة الرقابية بغية دعم هذا السوق، حيث يبلغ عدد شركات التكافل حالياً شركتان من أصل أربع وعشرون شركة تأمين عاملة داخل المملكة، وشركات التأمين التكافلي العاملة في الأردن هي : شركة التأمين الإسلامية التي تأسست عام ١٩٩٦ وشركه الأولى للتأمين التي تأسست عام ٢٠٠٧ .

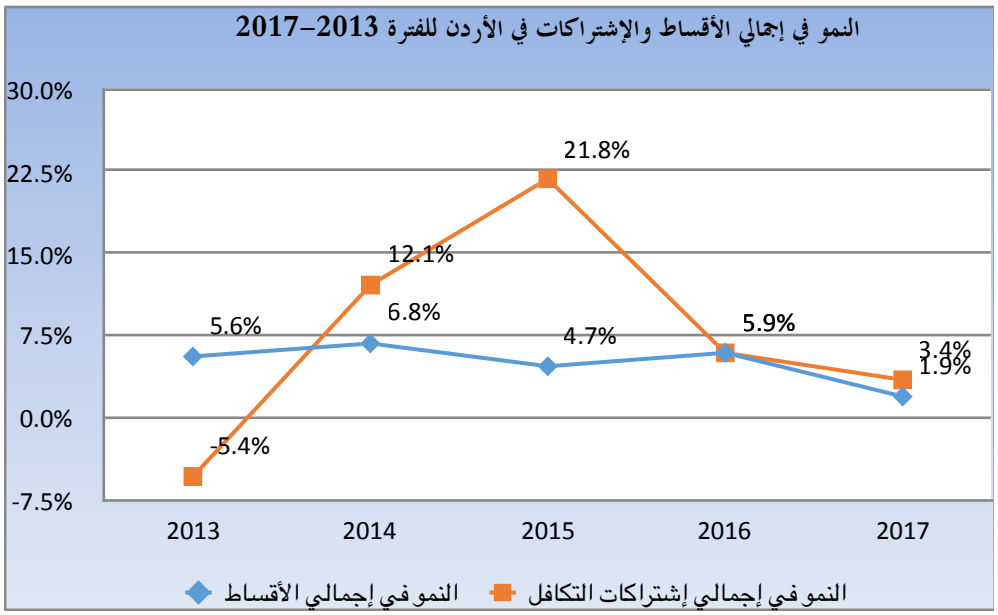

الشكل رقم ١ : النمو في إجمالي الأقساط والإشتراكات في الأردن للفترة ٢٠١٣–٢٠١٧

وفي عام ٢٠١٧ بلغ حجم المساهمات لشركات التكافل في الأردن ٦٣.١ مليون دينار أردني مشكلة ما نسبته ١١٪ من إجمالي الأقساط لسوق التأمين في الأردن، كانت حصة التكافل العائلي ١٢٪ من إجمالي هذه المساهمات، والشكل رقم ٢ يوضح تطور الأقساط والمساهمات لسوق التأمين في الأردن للسنوات الخمس الماضية. وفي المقابل بلغ حجم التعويضات المدفوعة ما يعادل ٤٢ مليون دينار أردني، كذلك فإن المؤشرات الخاصة بربحية تلك الشركات تفوق متوسط تلك المؤشرات على مستوى سوق التأمين في الأردن بشكل عام.

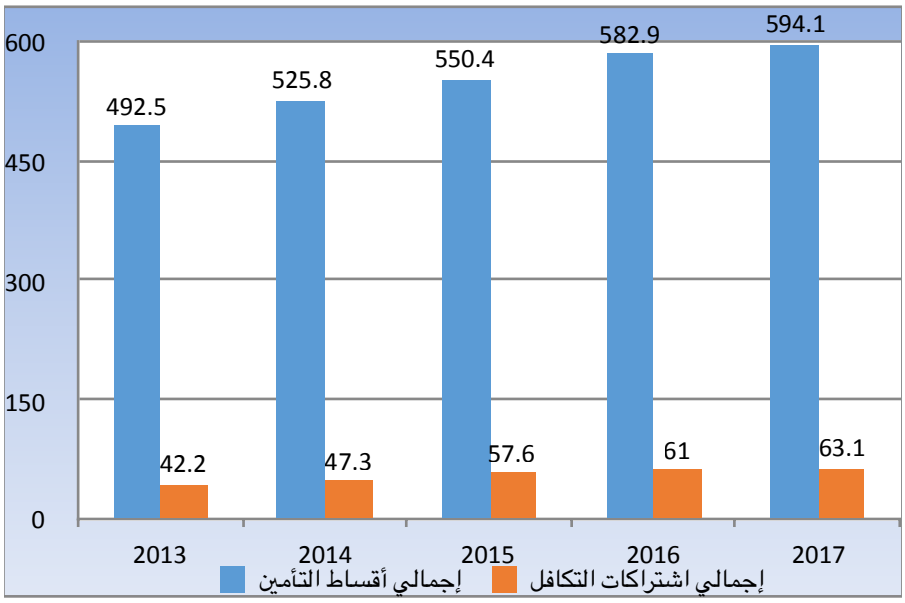

تطور إجمالي الأقساط والإشتراكات في الأردن للفترة ٢٠١٣–٢٠١٧

الشكل رقم ١ : إجمالي الأقساط والإشتراكات في الأردن للفترة ٢٠١٣–٢٠١٧

ويواجه التأمين التكافلي في الأردن عدة تحديات منها ما يتعلق بسوق التأمين في الأردن بشكل عام مثل انخفاض معدل الدخل، وتكبد الشركات خسائر في التأمين الإلزامي للمركبات، بالإضافة الى مواجهة القطاع لآثار الأزمات المالية العالمية وتداعيات الاضطرابات السياسية الإقليمية، ومنها ما يتعلق بصناعة التأمين التكافلي بشكل خاص مثل وجود وتوفر الهيئات الشرعية المتخصصة والتي يناط بها مسؤولية التأكد بأن جميع معاملات المؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كذلك محدودية الاستثمارات والنوافذ المالية الإسلامية المتاحة لهذه الشركات للإستثمار بها.

أما العوامل أو المقومات التي تمكن صناعة التأمين التكافلي في الأردن من زيادة انتشارها وازدهارها فتتمثل في نمو الإستثمارات الإسلامية خلال الفترة الماضية على المستوى المحلي والعالمي، ووجود إحجام ومقاومة للتأمين التقليدي عند معظم الناس وتفضيل المنتجات الإسلامية عليها، والنظرة الإيجابية للنظام الإسلامي بشكل عام خصوصاً بعد الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ والقصور الذي ظهر في النظم المالية الوضعية.

وفي الخلاصة فإن صناعة التأمين التكافلي تكمل منظومة الإقتصاد الإسلامي التي ابتدأت بالبنوك الإسلامية، ويظهر لنا جلياً في المقال النمو والتطور الحاصل لصناعة التكافل في الأردن والذي يبشر بمستقبل واعد لهذه الصناعة، ويتطلب ذلك أن يواكبه رفع للمؤهلات الشرعية والفنية للعاملين فيها، بالإضافة الى ابتكار برامج تأمينية تنافس البرامج التقليدية القائمة، وزيادة برامج التوعية بحقيقة التكافل وأهدافه.

أنواع الودائع في البنوك الإسلامية والتكييف الفقهي لها

د. عبد الغني العمومري

دكتوراه في الدراسات الإسلامية

يقوم المدخرون بوضع أموالهم في البنوك الإسلامية على شكل ودائع، تتخذ هذه الودائع أشكالا متعددة، كما تختلف من ناحية التكييف الفقهي.

المطلب الأول: الودائع البنكية – تعريفها وأنواعها

الودائع لغة: جمع وديعة، وهي من فعل (ودع) الذي يدل على الترك والتخلية، والدَّعة: تعني الترك، والوديع: الرجل الساكن، والموادعة: المصالحة والمتاركة[1]:

- فأما اشتقاقها من (الترك)؛ فلأنها متروكة عند المودع.
- وأما اشتقاقها من السكون، فكأنها ساكنة عند المودع مستقرة.
- وأما اشتقاقها من الخفض والدعة، فكأنها في دعة عند المودع[2].

والوديعة شرعا: عرفها الشربيني بأنها: (تقال على الإيداع وعلى العين المودعة، من وَدَع الشيء يُدع إذا سكن لأنها ساكنة عند المودع، وقيل من قولهم: فلان في دَعَة، أي راحة، لأنها في راحة المودع ومراعاته وحفظه)[3].

أما أنواعها فمنها:

- الودائع تحت الطلب أو (الحسابات الجارية).
- ودائع الاستثمار أو (الوديعة لأجل).
- الوديعة الادخارية.

الفرع الأول: الودائع تحت الطلب

الودائع تحت الطلب هي إحدى العمليات المصرفية المعاصرة، وتندرج في عرف المصارف تحت عدة مسميات مثل: الودائع الجارية أو الحسابات تحت الطلب.

---

[1]- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م، 6/96.

[2]- المغني، ابن قدامة، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، ط3، 1417هـ/1997م، 9/256.

[3]- مغني المحتاج، محمد الشربيني الخطيب، (دار المعرفة، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م)، 3/104.

ويقصد بها: (الحسابات التي يقوم أصحابها بفتحها في البنك لإيداع أموالهم بغرض الحفظ والصون، أو لأغراض التعامل اليومي والتجاري، دون الاضطرار إلى حمل النقود)[1].

أو هي تلك النقود التي يعهد بها الأفراد والهيئات إلى البنك، على أن يتعهد هذا الأخير بردها، أو برد مبلغ مساو لها إليهم لدى الطلب[2].

وقد يسلم المصرف للعميل دفتر شيكات، يسمح له بموجبه – وبحسب إجراءات معروفة – بالسحب متى شاء من حسابه، بحيث لا تزيد المبالغ عن مقدار المال الذي تم تسليمه للمصرف غالبا.

وقد يدفع صاحب المال للمصرف مصاريف يسيرة، مقابل الاحتفاظ بالحساب الجاري على هذا النحو.

وإذا ما نصت أنظمة المصرف أو تعليماته أو عقوده على مزايا يتمتع بها أصحاب هذه الودائع، مثل نسبة معينة من الربح قد تحددها إدارة المصرف في نهاية كل دورة مالية، أو جوائز بالقرعة، أو أولوية لأصحاب الودائع في الحصول على قروض من المصرف، فإن مثل هذه المزايا لا تخلو من شبهة الربا، وخاصة إذا كانت معلنة مسبقا على أساس ثابت مؤكد[3].

وبهذا يتبين أن الودائع تحت الطلب هي حسابات ليس هدفها الاستثمار، وإنما هي حسابات لغرض حفظ الأموال وصيانتها من السرقة أو الهلاك، أو لغرض تسهيل التعامل التجاري والمعاملات المصرفية الأخرى التي تقدمها هذه المصارف لعملائها. لذا فإن هذه الحسابات ليس لها أي علاقة بالمضاربة أو المشاركة، ولا تستحق أي عائد أو ربح في المصارف الإسلامية، بل إنه قد يتقاضى المصرف عليها أجراً أو عمولة في مقابل ما يمنحه لأصحابها من امتيازات[4].

الفرع الثاني: ودائع الاستثمار

عرفها أحمد حسن أحمد الحسني على أنها المبالغ النقدية التي يودعها أصحابها في المصرف لأجل معين – قد يكون سنة مثلا أو ستة شهور أو ثلاثة شهور – ولا يحق لهم سحبها أو سحب جزء منها، ولا يلتزم المصرف

---

[1]- المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، عبد الرزاق الهيتي، (دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1998م)، ص 259.

[2]- نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

[3]- المصارف الإسلامية دراسة شرعية، رفيق يونس المصري، (دار المكتبي، سوريا، ط2، 1430هـ/2009م)، ص18.

[4]- المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص245.

بردها إلا بعد انقضاء أجلها. ويعطي المصرف التجاري عادة فائدة ربوية لأصحاب هذه الودائع تتزايد كلما زاد الأجل[١].

أما في المصارف الإسلامية، فودائع الاستثمار هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصرف الإسلامي بغرض الحصول على عائد، نتيجة قيامه باستثمار تلك الأموال، وتخضع هذه الأموال للقاعدة الشرعية: "الغنم بالغرم"[٢].

ويرى رفيق يونس المصري أن الودائع الاستثمارية قد تكون:

- تحت الطلب أو مؤجلة لآجال معلومة: قصيرة أو متوسطة أو طويلة.
- في كل أوجه الاستثمار أو مخصصة في استثمار معين.
- حصة الربح فيها مختلفة باختلاف الأجل.
- مشروطة بمدة بعد الإيداع (أسبوع مثلا)، ومدة قبل السحب (أسبوع مثلا)، لا يسري فيها حساب الحصة من الربح. وتعتبر هذه المدة بمثابة المدة التي يتمكن فيها المصرف من وضع الوديعة موضع الاستثمار.

ولا يجوز أن تمنح الودائع الاستثمارية فوائد ثابتة، سواء سميت بهذا الاسم أو بأي اسم آخر: أرباح، جعالة، حوافز[٣].

وتأتي الوديعة الاستثمارية أو الوديعة لأجل في المرتبة الثانية بعد الوديعة تحت الطلب لدى المصارف التجارية، إذ تتراوح نسبتها في الغالب بين ٢٠ بالمئة و٣٠ بالمئة من إجمالي الودائع لديها. أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فتعتبر أهم مصدر لموارده الخارجية والسند الأساسي لعملياته الاستثمارية.[٤]

ويكون الهدف من هذه الودائع بالنسبة للعميل، هو المشاركة في العمليات الاستثمارية التي يقوم بها البنك الإسلامي، وذلك للحصول على عائد عليها. ويقوم البنك بدور النائب أو الوكيل عن المودعين باستثمارها في

١- الودائع المصرفية: أنواعها - استخدامها – استثمارها، أحمد حسن أحمد الحسني، (المكتبة المكية/ دار ابن حزم، ط1، 1420هـ/ 1999م)، ص 82.
٢- نفس المرجع السابق، ص 42.
٣- المصارف الإسلامية دراسة شرعية، مرجع سابق، ص 19.
٤- الودائع المصرفية: أنواعها - استخدامها- استثمارها، مرجع سابق، ص 83.

الأوجه المناسبة، وبالطرق التي يرتضيها، دون تدخل من المودعين، بعد أن يكون قد أخذ الموافقة المسبقة منهم بذلك عن طريق وضع نص بهذا المعنى في الطلب المقدم منهم لفتح حساب الاستثمار المشترك[١].

الفرع الثالث: الوديعة الادخارية

يعرفها أحمد حسن أحمد الحسني على أنها المبالغ النقدية التي يقتطعها الأفراد من دخولهم ويدفعونها إلى المصرف ليفتح لهم بها حسابا ادخاريا، يحق لهم سحبه أو سحب جزء منه في أي وقت. ويدفع المصرف التجاري للعميل المدخر فائدة ضئيلة على أساس أدنى رصيد له في حساب التوفير خلال الشهر[٢].

وتعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى المصارف الإسلامية، وهي تنقسم إلى قسمين وهما:

- **حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار**: ويستحق هذا الحساب نصيبا من الربح، ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء.
- **حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار**: وهذا النوع لا يستحق ربحا ويكون حكمه حكم الحساب الجاري[٣].

وتعتبر الوديعة الادخارية في المصارف الإسلامية مثل الوديعة تحت الطلب، أي يحق للعميل المدخر أن يسحب وديعته أو جزءا منها في أي وقت يشاء، ولا يأخذ عليها أية أرباح[٤].

وفي حالة إعطاء العميل المدخر أرباحا على وديعته، فإن المصرف الإسلامي يقسم المال المودع في حساب التوفير إلى قسمين:

- القسم الأول: مال معد للسحب منه وهذا يعتبر قرضاً حسناً.
- القسم الثاني: مال معد للاستثمار والمصرف يستثمره عن طريق المشاركة على أساس عقد المضاربة الشرعية، كما هو الحال في الوديعة الاستثمارية، ويحصل صاحب وديعة الادخار مع التفويض بالاستثمار على نسبة من الأرباح المتحققة على أساس أدنى رصيد له في حسابه خلال الشهر. كما أنه يشارك المصرف في الخسارة لو حدثت لأن الغنم بالغرم.

١- المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 267.
٢- الودائع المصرفية: أنواعها - استخدامها- استثمارها، مرجع سابق، ص 112.
٣- الصكوك المالية الإسلامية: الأزمة – المخرج، سامي يوسف كمال محمد، (دار الفكر العربي، ط1، 1431ه/2010م)، ص42.
٤- الودائع المصرفية: أنواعها - استخدامها- استثمارها، مرجع سابق، ص 112.

ويحق لصاحب الوديعة الادخارية في المصرف الإسلامي، أن يسحب وديعته التي فوض المصرف باستثمارها في أي وقت يشاء. لأن عقد الشركة غير لازم، وسحب المودع لأمواله يعتبر فسخا للشركة، وتراعى حينئذ الظروف المناسبة للمصرف[١].

المطلب الثاني: التكييف الفقهي للودائع المصرفية

الفرع الأول: التكييف الفقهي للحسابات الجارية

اختلفت آراء الفقهاء والباحثين المعاصرين في التكييف الفقهي للحسابات الجارية وذلك على النحو الآتي:

القول الأول: أنها قرض

وهذا قول أكثر الفقهاء والباحثين المعاصرين[٢]، وهو رأي مجمع الفقه الإسلامي وجاء فيه: (إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره التاسع بأبي ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من ١-٦ ذي القعدة ١٤١٥هـ، الموافق ١-٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٥م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع الودائع المصرفية (حسابات المصارف)، وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حوله، قرر أن: الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، سواء أكانت لدى البنوك الإسلامية أو البنوك الربوية هي قروض بالمنظور الفقهي، حيث إن المصرف المستلم لهذه الودائع يده يد ضمان لها وهو ملزم شرعاً بالرد عند الطلب، ولا يؤثر على حكم القرض كون البنك -المقترض- مليئاً)[٣]:

القول الثاني: أنها وديعة بالمعنى الفقهي.

وقال به بعض الباحثين المعاصرين[٤]. ودليلهم في ذلك أن المودع عندما يدفع المال في الحساب الجاري للمصرف لا يقصد أبداً أن يقرض المصرف، ولا أن يشاركه في الأرباح العائدة من استغلال لمال المودع ومال غيره، وإنما مقصوده - أي المودع - حفظ ماله، ثم طلبه عند الحاجة إليه. وهذا مقتضى عقد الوديعة؛ فلا يسمى فعله إقراضاً[٥].

١- نفس المرجع السابق، ص 113.
٢- الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، علي أحمد السالوس، (دار الثقافة، الدوحة - قطر، 1418ه/1998م)، ص164.
٣- قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، (1403-1430ه/1988-2009م)، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ص 169.
٤- وممن قال بهذا القول: الدكتور حسن عبد الله الأمين، والدكتور عيسى عبده، والدكتور عبد الرزاق الهيتي، والدكتور أحمد عبيد الكبيسي.
٥- الودائع المصرفية: أنواعها - استخدامها - استثمارها، مرجع سابق، ص 103.

الفرع الثاني: التكييف الفقهي لودائع الاستثمار

في هذا النوع من الحسابات، يودع العميل ماله في المصرِف بقصد توكيله في استثمار رأس المال، وذلك بتوظيفه عن طريقه أو عن طريق إحدى الشركات، وهذا العمل من الناحية الفقهيّة يُكيّف على أنه (عقد مضاربة) حيث يُشكِّل العميل (المودِع) صاحب المال، والمصرِف المضارب، وهذا ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي السالف الذكر رقم ٨٦ (٣/٩)، والذي نص: [الودائع التي تسلم للبنوك الملتزمة فعليا بأحكام الشريعة الإسلامية بعقد استثمار على حصة من الربح هي رأس مال مضاربة، وتنطبق عليها أحكام المضاربة (القراض) في الفقه الإسلامي التي منها عدم جواز ضمان المضارب (البنك) لرأس مال المضاربة][1].

ويرى أحمد حسن أحمد الحسني أنه من خلال تكييف ودائع الاستثمار على أنها (عقد مضاربة)، يتبينّ أنه لا حرج في التعامل مع المصارف على هذا الأساس، ويبقى النظر في نوع النشاط الذي يمارس المصرف الاستثمار فيه:

– فإن كان نشاطاً مباحاً جاز التعامل مع المصرف، والاستثمار فيه.

– وأما إذا كان نشاطاً محرما فلا يجوز.[2]

الفرع الثالث: التكييف الفقهي للودائع الادخارية

سبقت الإشارة إلى أن الودائع الادخارية تنقسم إلى قسمين:

- ودائع الادخار دون التفويض بالاستثمار.
- حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار.

كما سبقت الإشارة إلى التكييف الفقهي لكل واحد منهما.

[1]- قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 169.
[2]- الودائع المصرفية: أنواعها – استخدامها - واستثمارها، مرجع سابق، ص 100-111.

الأساليب المستخدمة في تقييم الشركات الخاصة[1]

ترجمة: مؤمنة فاعور

طالبة ماجستير تمويل ومصارف في جامعة حماة

يتم تداول القيمة السوقية للشركة بعلانية في البورصة، وتحسب بضرب سعر سهم الشركة بعدد أسهمها الممتازة. ولكن بالنسبة إلى الشركات الخاصة، فإنّ العملية ليست بهذه البساطة أو الشفافية، لأنّ الشركات الخاصة[2] لا تقدم تقاريرها المالية بشكل علني – وبما أنه لا يوجد أسهم مدرجة في البورصة – فغالباً ما يكون من الصعب تحديد قيمة السهم للشركة.

ما الفرق بين ملكية الشركات الخاصة عن العامة:

إن الفرق الأكثر وضوحاً بين ملكية الشركات في القطاع الخاص عن العامة والتي يتم تداول أسهمها في الأسواق، تتمثل ببيع الشركات العامة جزءاً من ملكيتها على الأقل خلال الطرح العام الأولي (IPO)[3]. وهذا يتيح للمساهمين الخارجيين في الاكتتاب العام وفرصة لشراء حصة في الشركة، على شكل أسهم.

أما فيما يتعلق بملكية الشركات الخاصة فإنها تبقى في أيدي عدد قليل من المساهمين المحددين. وتشمل قائمة الملاك عادةً مؤسسي الشركات وأعضاء العائلة في حالة شركة عائلية، بالإضافة إلى المستثمرين المبدئيين مثل المستثمرين الملاك أو أصحاب رأس المال المغامر[4].

إنّ الشركات الخاصة لا تملك نفس المتطلبات للمعايير المحاسبية حيث أنّ الشركات العامة تجعل الإبلاغ أكثر سهولة مما كانت عليه الشركة العامة.

---

[1] Chris B. Murphy، Methods used in valuing private companies، Investopedia، link

[2] هي شركة تجارية مملوكة إما عن طريق المنظمات غير الحكومية أو من قبل عدد قليل من المساهمين أو شركة تجارية في الأوراق المالية في سوق الأسهم للتبادل.

[3] يتم فيها تحويل الشركة المملوكة ملكية خاصة إلى شركة عامة، ويمكن استخدام العروض العامة الأولية: لزيادة رأس المال الجديد للشركة المعنية.

[4] هو مستثمر يقدم إما رأس المال إلى مشاريع ناشئة أو يدعم الشركات الصغيرة التي ترغب في التوسع ولكن ليس لديها إمكانية الوصول إلى أسواق الأسهم. إنّ الرأسماليين المغامرين مستعدون للاستثمار في مثل هذه الشركات لأنهم يستطيعون الحصول على عائد كبير على استثماراتهم إذا كانت هذه الشركات ناجحة. كما يتعرض أصحاب رأس المال المغامرة لخسائر كبيرة عندما تفشل خياراتهم، ولكن هؤلاء المستثمرين عادة ما يكونوا أغنياء بما يكفي لأنهم قادرون على تحمل المخاطر المرتبطة بتمويل الشركات.

التقارير :

يجب أن تلتزم الشركات العامة بمعايير المحاسبة والتقارير، المنصوص عليها من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصة[1] (SEC)، والتي تتضمن العديد من التقارير الخاصة بإيداعات للمساهمين بما في ذلك تقارير الأرباح السنوية والفصلية وإشعارات نشاط التداول الداخلي.

إنّ الشركات الخاصة لا تلتزم بمثل هذه القوانين، مما يسمح لها بمزاولة الأعمال دون الحاجة إلى القلق كثيراً بشأن سياسة لجنة البورصة والإدراك العام للمساهمين. كما يعد عدم وجود متطلبات التقارير الصارمة هي أحد الأسباب الرئيسية لبقاء الشركات الخاصة خاصة.

الحصول على رأس المال :

إنّ أكبر ميزة للاكتتاب العام هي القدرة على الاستفادة من الأسواق المالية العامة لرأس المال عن طريق إصدار أسهم عامة أو سندات، فالوصول إلى رأس المال يمكن أن يسمح للشركات العامة بجمع الأموال اللازمة لاتخاذ مشاريع جديدة أو توسيع نطاق الأعمال.

حقوق الملكية الخاصة :

على الرغم من أن الشركات الخاصة لا تصل عادة إلى المستثمرين العاديين، إلا أنّ هناك أوقات قد تحتاج فيها الشركات الخاصة إلى زيادة رأس مالها. نتيجة لذلك، تحتاج إلى بيع جزء من الملكية في الشركة. على سبيل المثال؛ قد تختار الشركات الخاصة إتاحة الفرصة للموظفين لشراء أسهم في الشركة كتعويض عن طريق إتاحة الأسهم للشراء.

وقد تسعى الشركات المملوكة للقطاع الخاص أن تحصل على رأس المال من الأسهم الخاصة. وفي مثل هذه الحالة، فإنّ أصحاب الاستثمارات ورأس المال المغامر يجب عليهم أن يستثمروا في شركة خاصة وأن يكونوا قادرين على تقدير قيمة الشركة قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

[1] هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) هي وكالة حكومية اتحادية مستقلة مسؤولة عن حماية المستثمرين، وتعمل بشكل عادل ومنظم في أسواق الأوراق المالية وتسهل تكوين رأس المال. كما تشجع SEC الإفصاح الكامل للعموم، وتحمي المستثمرين من ممارسات الاحتيال والتلاعب في السوق، وتراقب إجراءات الاستحواذ على الشركات في الولايات المتحدة.

تقييم الشركات الخاصة

تحليل الشركة المقارن

تتمثل الطريقة الأكثر شيوعاً لتقدير قيمة شركة خاصة في استخدام تحليل الشركة المقارن (CCA)[١]. وينطوي هذا المنهج على البحث عن شركات متداولة علانية تشبه إلى حد كبير شركة خاصة (أو مستهدفة).

وتشمل العملية البحث عن شركات من نفس الصناعة، ومن الناحية المثالية منافس مباشر، وحجم، وعمر، ومعدل النمو؛ مماثل.

عادةً، يتم تحديد العديد من الشركات في هذه الصناعة التي تشبه الشركة المستهدفة. بمجرد إنشاء مجموعة صناعية، ويمكن حساب متوسطات تقييمها أو مضاعفاتها لتوفير إحساس بالمكان الذي تتناسب فيه الشركة الخاصة داخل صناعتها.

على سبيل المثال، محاولة لتقييم حصة أسهم في متجر ملابس متوسط الحجم، لا بد من البحث عن شركات عامة ذات حجم ومكان مماثل للشركة المستهدفة. بمجرد إنشاء "مجموعة نظيرة"، وسيتم ذلك بحساب متوسطات الصناعة بما في ذلك هوامش التشغيل والتدفقات النقدية الحرة والمبيعات لكل قدم مربع[٢]؛ وهو مقياس مهم في مبيعات التجزئة.

يجب أيضاً جمع مقاييس تقييم حقوق الملكية، بما في ذلك السعر للأرباح، والسعر للمبيعات، والسعر للقيمة الدفترية، والسعر للتدفقات النقدية الحرة.

يمكن EBIDTA[٣] المتعدد أن يساعد في العثور على قيمة المؤسسة المستهدفة للمؤسسة، والتي تقدم تقييماً أكثر دقة لأنه يشمل الدين في حساب القيمة.

أيضاً، إذا كانت الشركة المستهدفة تعمل في صناعة شهدت عمليات استحواذ حديثة، أو عمليات اندماج الشركات، أو الاكتتابات العامة الأولية، يمكن استخدام المعلومات المالية من تلك المعاملات لحساب التقييم. وبما أن المصرفيين الاستثماريين وفرق تمويل الشركات قد حددوا بالفعل قيمة أقرب منافسي الهدف، فيمكن

---

[١] تحليل شركة مقارنة (CCA) هو عملية تستخدم لتحديد قيمة شركة تستخدم مقاييس شركات أخرى ذات حجم مماثل في نفس المجال.

[٢] تعتبر المبيعات لكل قدم مربع مقياساً شهيراً للمبيعات يستخدم في صناعة البيع بالتجزئة. إن المبيعات لكل قدم مربع تحسب بمتوسط الإيرادات التي تحققها تجارة التجزئة لكل قدم مربع من مساحة المبيعات.

[٣] قيمة المؤسسة، أو القيمة العادلة، هي مقياس لقيمة إجمالية للشركة، وتستخدم كبديل أكثر شمولاً لرسملة سوق الأسهم. يتم احتساب قيمة المؤسسة كقيمة رأس المال للسهم بالإضافة إلى الدين، وحقوق الأقلية والأسهم الممتازة، مطروحاً منها إجمالي النقد والنقد المعادل.

استخدام النتائج التي توصلوا إليها لتحليل تلك الشركات ذات الحصة السوقية المماثلة من أجل التوصل إلى تقدير لتقييم الشركة المستهدفة.

وعلى الرغم من عدم وجود شركتين متماثلتين، إلا أنه من خلال دمج وتوحيد البيانات من تحليل الشركة المقارن، يمكن تحديد كيفية مقارنة الشركة المستهدفة مع مجموعة الأقران المتداولة علناً. وهذا سيكون أفضل لتقدير قيمة الشركة المستهدفة.

تقدير التدفقات النقدية المخصومة:

يتم حساب طريقة التدفقات النقدية المخصومة لتقييم شركة خاصة، والتدفقات النقدية المخصومة من الشركات المماثلة في مجموعة الأقران وتطبيقها على الشركة المستهدفة.

تتضمن **الخطوة الأولى** تقدير نمو الإيرادات للشركة المستهدفة من خلال حساب معدلات نمو الإيرادات للشركات في مجموعة الأقران.

يمكن أن يشكل هذا الأمر تحدياً كبيراً للشركات الخاصة بسبب مرحلة الشركة في دورة حياتها وطرق المحاسبة الخاصة بها. وبما أن الشركات الخاصة لا تخضع لنفس المعايير المحاسبية الصارمة مثل الشركات العامة؛ فغالباً ما تختلف الشركات العامة، والبيانات المحاسبية للشركات الخاصة بشكل كبير وقد تتضمن بعض المصروفات الشخصية إلى جانب نفقات الأعمال (ليس بالأمر غير المألوف في الشركات العائلية الصغيرة) إلى جانب رواتب المالك، والتي ستشمل أيضاً دفع أرباح الأسهم إلى الملكية.

وبمجرد القيام بتقدير الإيرادات، يمكن تقدير التغييرات المتوقعة في تكاليف التشغيل والضرائب ورأس المال العامل. كما يمكن حساب التدفق النقدي الحر، والذي يوفر النقد التشغيلي المتبقي بعد خصم النفقات الرأسمالية.

يستخدم التدفق النقدي الحر عادة من قبل المستثمرين لتحديد مقدار المال المتاح والقيام بتوزيعهم على المساهمين في شكل أرباح.

الخطوة التالية هي حساب متوسط مجموعة نظيرة بيتا ومعدلات الضرائب ونسب الدين مقسومة على حقوق الملكية[1]. ويجب حساب متوسط التكلفة المرجح لرأس المال أو WACC.

[1] يتم احتساب نسبة الدين ÷ حقوق الملكية (D/E) بقسمة إجمالي التزامات الشركة على حقوق المساهمين. ويتم استخدام النسبة لتقييم الرافعة المالية للشركة. يشار إلى نسبة الدين إلى حقوق المساهمين أيضاً كنسبة للمخاطرة أو معدل المديونية.

يحتسب (WACC) متوسط تكلفة رأس المال سواء تم تمويله من خلال الدين أو حقوق الملكية.

كما يمكن تقدير "تكلفة حقوق الملكية" باستخدام "نموذج تسعير الأصول الرأسمالية" (CAPM). وغالباً ما يتم تحديد "تكلفة الدين" من خلال فحص التاريخ الائتماني للهدف لتحديد أسعار الفائدة المحملة على الشركة. كما يجب مراعاة تفاصيل هيكل رأس المال، بما في ذلك الدين ووزن الأسهم وكذلك تكلفة رأس المال من المجموعة النظيرة، في حسابات WACC[1].

وعلى الرغم من أن تحديد هيكل رأس المال المستهدف قد يكون صعباً، إلا أنّ بإمكانه أن يساعد متوسطات الصناعة في الحسابات. ومع ذلك، من المرجح أن تكون تكاليف حقوق الملكية والديون بالنسبة إلى الشركات الخاصة أعلى من نظيراتها من القطاع العام، لذا قد يلزم إجراء تعديلات طفيفة على هيكل الشركة المتوسط لمراعاة هذه التكاليف المتضخمة. ويتم إضافة قسط إلى تكلفة الأسهم لشركة خاصة للتعويض عن عدم وجود سيولة في مركز حقوق الملكية في الشركة.

بمجرد أن يتم تقدير هيكل رأس المال المناسب، يمكن حساب متوسط التكلفة المرجح لرأس المال (WACC). يوفر WACC سعر الخصم للشركة المستهدفة، بحيث يمكن من خلاله خصم التدفقات النقدية، وتحديد قيمة عادلة للشركة الخاصة. ويمكن إضافة علاوة السيولة، إلى سعر الخصم لتعويض المستثمرين المحتملين للاستثمار الخاص.

إن تقييم شركة خاصة مليئة بالافتراضات، وتقديرات التخمين، ومتوسطات الصناعة مع الافتقار إلى الشفافية في الشركات الخاصة، يجعل من الصعب وضع قيمة للاعتماد عليها في مثل هذه الشركات. لذا توجد العديد من الطرق الأخرى المستخدمة في صناعة الأسهم الخاصة وفرق استشارية لتمويل الشركات لتحديد تقييمات الشركات الخاصة.

[1] المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC) هو حساب تكلفة رأس مال الشركة حيث يتم وزن كل فئة من رأس المال بشكل مناسب. ويزداد سعر WACC لشركة ما مع زيادة معدل العائد على حقوق المساهمين، لأن الزيادة في WACC تدل على انخفاض في التقييم وزيادة في المخاطر.

تقسيط الدين في البيع

الدكتورة فاطمة الفرحاني

دكتوراه فقه المعاملات المالية - المغرب

يكون البيع في الفقه الإسلامي معجل البدلين "يدا بيدا" وهو الأصل، أو مؤجل البدلين وهو "بيع الكالئ بالكالئ" غير الجائز، أو أحد البدلين مؤجل والآخر معجلا، فإذا عجل المبيع وأجل الثمن فهو بيع النسيئة "التقسيط"، وإذا أجل المبيع وعجل الثمن فهو بيع السلم، وعليه فالبيوع المؤجلة تعني تأجيل أحد البدلين أو كلاهما، وقد أجازت الشريعة الإسلامية تأجيل أحد البدلين عندما أجازت السنة النبوية بيع السلم وبيع النسيئة.

الموضوع الذي أحببت التكلم فيه هو تقسيط الدين في البيع إذن: ما مفهوم تقسيط الدين في البيع؟ وما هو حكمه في الفقه الإسلامي وذلك في نقطتين كما يلي:

مفهوم تقسيط الدين في البيع

أولا: مفهوم التقسيط لغة

التقسيط: القسط الحصة والنصيب والجمع أقساط، وقسط تقسيطا إذا جعله أجزاء معلومة[1].

ومن ثَم تقسيط الدين جعل الدين حصصا وأنصبة معلومة.

ثانيا: تقسيط الدين في البيع اصطلاحا

جاء في مجلة الأحكام العدلية: التقسيط تأجيل أداء الدين مفرقا إلى أوقات متعددة معينة، هذا التعريف هو تعريف التقسيط الشرعي، وأما في اللغوي فهو: تجزئة الشيء إلى أجزاء وذلك كتأجيل دين بخمسمائة قرش إلى أسابيع على أن يدفع منه مائة قرش كل أسبوع[2].

يفهم من هذا أن في كل تقسيط يوجد تأجيل وليس في كل تأجيل يوجد تقسيط، وبناء على ذلك يوجد بين التأجيل والتقسيط عموم وخصوص مطلق، والتقسيط هو المطلق الأخص منها والتأجيل العموم المطلق.

---

[1]- الفيومي، المصباح المنير، ج2/ص:503، قسس

[2]-علي حيدرة، شرح مجلة الأحكام العدلية، المادة 156، ج1/ص128.

وعرفه عبد الستار أبوغدة: "بيع الأجل أو التقسيط هو: البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل الثمن إلى موعد محدد في المستقبل، وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط ولابد من معلومية الأجل، ولا مانع من اشتمال الثمن على زيادة عن ثمن البيع الحال ولكن لا يزيد مقدار الثمن المؤجل إذا لم يدفع في الموعد"[١].

ومن ثَم فتقسيط الثمن في البيع هو: تأخير أداء ثمن المبيع على أقساط محددة وآجال معينة، فيوجب استحقاق كل قسط في زمن مستقبل معين.

من خلال التعاريف السابقة يتبين أن خصائص بيع التقسيط هي كالآتي:

١– السلعة حالة.

٢– الثمن مؤجل.

٣– التسديد يكون على أقساط.

حكم تقسيط الدين في البيع

بيع التقسيط بيع مؤجل، يؤجل فيه الثمن كله أو بعضه على أقساط معلومة لآجال معلومة، والبيع المؤجل الثمن جائز بالإجماع[٢].

ومما يدل على جواز تقسيط الدين في البيع:

أولا: ما جاء في القرآن الكريم

قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾[٣]، كل بيع حلال إلا بيع فيه ربا، وهو دليل على جواز بيع التقسيط مع زيادة في الثمن المؤجل عنه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾[٤]، لم يشترط هنا سبحانه وتعالى أن تكون المداينة بسعر الوقت الحاضر، ومعلوم أن الدين في الغالب يصحبه الزيادة في الثمن.

ثانيا: ومن الأحاديث النبوية الشريفة

١-عبد الستار أبو غدة، أوفوا بالعقود، ص:7.
٢- ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج4/ص354.
٣- سورة البقرة، الآية 274.
٤- سورة البقرة، الآية:281.

روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**اشترى من يهودي طعاما إلى أجل معلوم، وارتهن منه درعا من حديد**»[1]، ومن المعلوم أن اليهودي لا يمكن أن يبيع إلى أجل دون أن يزيد في الثمن[2].

وقوله صلى الله عليه وسلم كذلك: « **من أسلف في شيء ففي كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم**»[3].

وفي قرار المجمع الفقه الإسلامي بشأن البيع بالتقسيط:

قرار رقم(٥٣ / ٢ / ٦).

١- تجوز الزيادة في الثمن المؤجل عن الثمن الحال، كما يجوز ذكر ثمن المبيع نقدا وثمنه أقساط لمدة معلومة، ولا يصح البيع إلا إذا جزم العاقدان بالنقد أو التأجيل، فإن وقع العقد مع التردد بين النقد والتأجيل بأن يحصل الاتفاق الجازم على ثمن واحد محدد، فهو غير جائز شرعا.

٢- لا يجوز شرعا في بيع الأجل التنصيص في العقد على فوائد التقسيط مفصولة عن الثمن الحال، بحيث ترتبط بالأجل سواء اتفق العاقدان على نسبة الفائدة أم ربطاها بالفائدة السائدة.

٣- إذا تأخر المشتري المدين عن دفع الأقساط عن المواعيد المحددة، فلا يجوز إلزامه على الدين بشرط سابق أو بدون شرط؛ لأن ذلك ربا حرام.

٤- يحرم على المدين المليء أن يماطل في أداء ما حل عليه من الأقساط، ومع ذلك لا يجوز شرعا اشتراط التعويض في حالة التأخر عن الأداء.

٥- يجوز شرعا أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل موعدها عند تأخر المدين في أداء بعضها مادام المدين قد رضي بهذا الشرط عند التعاقد.

٦- لا حق للبائع في الاحتفاظ بملكية المبيع بعد البيع، ولكن يجوز للبائع أن يشترط على المشتري رهن المبيع عنده لضمان حقه في استيفاء الأقساط المؤجلة.

وقرار رقم: ٦٤ / ٢ / ٧ بشأن، بيع التقسيط[4]: "البيع بالتقسيط جائز شرعا، ولو زاد فيه الثمن المؤجل على المعجل".

١- البخاري، الجامع الصحيح، كتاب السلم، باب الرهن في السلم، رقم 2252، ج2/ص126.
٢- سعد بن تركي الخثلان، فقه المعاملات المالية المعاصرة، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط: الثانية، 1433هـ/2012م، ص106.
٣- البخاري، الجامع الصحيح، كتاب السلم، باب السلم في الوزن، حديث رقم 2240، ج2/124، مسلم، صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب السلم، حديث رقم 1604، ج11/ص57.
٤- المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم، نشرة نصف سنوية، العدد الرابع «يوليوز-ديسمبر2010» دبي الإمارات العربية المتحدة الموقع الإلكتروني، www.iivra.com، جريدة إلكترونية، ص13.

ومن ثَم فالبيع بثمن مؤجل جائز، سواء كان مؤجلا لأجل واحد أو لأقساط؛ لأنه لا فرق في الحكم الشرعي بين ثمن مؤجل لأجل واحد، وثمن مؤجل لآجال متعددة، أما فيما يخص الزيادة لا يوجد نص صريح في جوازها، ولقد اختلف الفقهاء فيها، لكن الجمهور مجمعون على جوازها، وقد صرحوا بأن للزمن حصة من السعر وذلك في مواطن عديدة.

مثل ما جاء في بداية المجتهد: " جعل للزمان مقدار من الثمن"[١].

وفي بدائع الصنائع: "لأن البيع عقد مبادلة على طريق المقابلة والمساواة في البدلين، ولهذا لو كانا نقدين، يجوز، ولا مساواة بين النقد والنسيئة؛ لأن العين خير من الدين، والمعجل أكثر قيمة من المؤجل"[٢].

ويقول صاحب الوجيز: "الخمسة نقدا تساوي ستة نسيئة"[٣].

وفي مجموع الفتاوى لابن تيمية: "فإن الأجل يأخذ قسطا من الثمن"[٤].

بالتالي يستنتج أنه يجوز الزيادة في الثمن إذا كان الأجل.

ثالثا: المعقول

الأصل في الأشياء الإباحة، وبما أن عقد البيع مبني على تراضي واتفاق المتعاقدين على الثمن ما لم يخالف الشرع، فالخفض أو الزيادة في السعر بسبب تأجيل الأداء لا مانع فيه ما لم يؤدي إلى محظور شرعي؛ لأن المقصود من البيع بالتقسيط مراعاة الحاجة وتحقيق اليسر والسماحة والمنفعة لكلا الطرفين.

وتتجلى أهمية هذا النوع من البيع، في الفائدة الممنوحة لكل من البائع والمشتري:

فالبائع يزيد في مبيعاته، ويعدد من أساليبه التسويقية، فيبيع نقدا وتقسيطا، وفي حالة التقسيط يستفيد من الزيادة في الثمن من أجل التقسيط، أما المشتري يستطيع الحصول على السلعة، والاستمتاع بها واستهلاكها واستعمالها، قبل أن يمكنه دخله أو ثروته من ذلك، فهو يشتري بالتقسيط ويسدد الثمن نجما[٥].

---

[١]- ابن رشد، بداية المجتهد، ج2/ص144.

[٢]- الكساني، بدائع الصنائع، ج7/ص69.

[٣]-أبو حميد الغزالي، الوجيز، ج1/ص85، دار المعرفة بيروت، 1399هـ/1978م..

[٤]-ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج29/ص499.

[٥]- رفيق يونس المصري، بيع التقسيط تحليل فقهي اقتصادي، ص: 15، دار القلم دمشق دار الشامية بيروت، ط: الأولى، 1410هـ/ 1990م،.

إدارة المعرفة سلاح المنافسة وبوابة قيادة المستقبل

د. فادي محمد الدحدوح

خبير البحث العلمي ومتخصص في الدراسات العليا

أحدثت التطورات الدراماتيكية المعاصرة في البيئة العالمية، وتحديداً البيئة العربية؛ تغيراً جوهرياً في مفهوم واقع المنظمات ودورها ومن ثم في أنماط تكيفها مع متغيرات بيئتها. الأمر الذي انعكس في طوفان الأبحاث التي تسارعت لإيجاد مداخل ومسارات متجددة تستجيب في طروحاتها وحلولها، كي ترتقي بالمنظمات إلى حجم ونوع تحدياتها.

نستطيع القول إن إدارة المعرفة هي السلاح الاستراتيجي الفعال وبوابة المستقبل المشرق لمجتمعاتنا العربية؛ فإدارة المعرفة تعمل على مأسسة المعرفة، وكما هو واضح فإن الهدف الأساسي لإدارة المعرفة هو إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، وبالتالي، فقد يتم إنتاج معرفة خاصة للتعامل مع المخاطر سواء المخاطر الحالية أو المستقبلية التي تعصف بمكونات المجتمع العربي؛ إن المغزى الحقيقي لإدارة المعرفة هو تخطيط وتنظيم وتوجيه وتنسيق الجهود والنشاطات الخاصة بتوليد المعرفة، من أجل توليد المعرفة، وحتماً فان المنظمات تريد المعرفة التي تفيدها التي تحقق لها الميزة التنافسية واستشراف المستقبل، أو المعرفة التي تمكنها التكيف مع المتغيرات والمستجدات ومنها المخاطر.

هناك العديد من الإشارات التي أوردها علماء ومفكرون وخبراء في مجالات عدة مثل الإدارة والاقتصاد وغيرها، التي تؤكد جميعها على أن المعرفة تعد المصدر الاستراتيجي الأكثر أهمية وحيوية في تعزيز سلاح المنافسة للأفراد والمنظمات على حد سواء. وبالتالي، فان المعرفة تعطي ميزة اقتصادية لمستخدميها، فهي قوة وثروة في آن واحد، وهي بالتالي أكثر أهمية من رأس المال المادي الملموس، وهي الأداة المناسبة لإيجاد القيمة المضافة، ومن جانب آخر فان أكثر العاملين أهمية في منظمات القرن الحادي والعشرين هم عمال المعرفة.

وتكسب المعرفة أهميتها أيضاً من كونها تعمل على بناء الجدارة الجوهرية للمنظمات بمختلف الأنشطة والفعاليات الممارسة (Core competency)، والتي هي عبارة عن مجموعة من النشاطات والأعمال التي تتفوق فيها المنظمات على غيرها من المنظمات، وتنشأ هذه الجدارة بفعل نشاطات البحث والتطوير في المنظمة التي يقوم بها الأفراد المؤهلون وهم الذين يسمّون بعمال المعرفة حيث يقع على عاتقهم إنتاج المعرفة وتطويرها باستمرار.

والواقع المعاصر أنه ومنذ أوائل القرن العشرين قد حدثت نقلة في الفكر الاقتصادي والإداري؛ إذ اعتبرت المعرفة عاملا أساسيا في تحديد نجاح المنظمات والأمم في المنافسة، وازداد التركيز على عنصر المعرفة، وقد أضحى المفكرون والممارسون على حد سواء يقررون بشكل لا يأتيه الشك من بين يديه ولا من خلفه بأن المعرفة ووليدها الابتكار، يلعبان دوراً رئيسياً حاسما في تحقيق النجاح في المنافسة والقيادة المستقبلية للأحداث.

إن الحصول على المعرفة يتطلب شيوع ثقافة تشاركية تدعم وتؤيد التشارك بالمعرفة، وان من أهم الوسائل للحصول على المعرفة هي العقل البشري بالاستعانة بالتقنيات الحديثة، وطرق التعلم والتدريب؛ وعليه نستطيع القول بأن إقامة مجتمع يعتمد على المعرفة في حياته، يُعد هدفاً تسعى إليه مجهودات الدول التي تتبنى استراتيجيات تطوير شاملة على نطاق الحكومة أو الاقتصاد الوطني وكذلك منظمات المجتمع المدني، وهي في مسعاها هذا تمتلك خياراً وطنياً يوفر لها فرص استثمار معطيات التطورات العلمية والتكنولوجية بما يحقق مصالحها المشروعة.

وعليه فإن مجهودات تأهيل منظماتها ونظمها على وفق خصائص معاصرة أمر لا يقبل التردد إلا على حساب تخلفها وما ستواجه من مشكلات قد لا تجد حلولها ميسرة لاحقاً.

البلوكشين وتطوير النظم القانونية

د. عبد القادر ورسمه غالب

خبير قانوني

البلوكشين يعنى قاعدة بيانات تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة من السجلات (كتل أو بلوك)، تحتوي كل منها على رابط بالكتلة السابقة. هذه الكتل تحافظ على البيانات المخزنة ولا يمكن تعديلها، وهي آمنة حسب التصميم وتسمح بتحقيق نظام توافق لامركزي.

ولذا تستخدم سلسلة الكتل في تسجيل الأحداث، العناوين، السجلات الطبية، إدارة الأنشطة، الهوية، معالجة المعاملات والتحقق من مصدرها. ولهذا تداعيات على النظام الاقتصادي بالاستغناء عن الوسطاء وإتمام المعاملات دون وسيط،(شبكة الند للند الموزعة حول العالم) وهذا سيؤثر على معظم النشاطات كما نعرفها. وخير مثال، استخدام سلسلة الكتل "بلوكشين" في عملة "البتكوين" مما جعلها أول عملة رقمية تتم فقط بين الأطراف دون وسيط.

من الوظائف الأساسية للبلوكشين، التخلص من الحاجة للوسطاء. ويهمنا هنا، أن استخدامه سيخلق العديد من الفرص لتطوير العديد من النظم شاملة العديد من المسائل القانونية، وكأمثلة، العقود الذكية (الرقمية) حيث تتم المعاملات والتعاقد بين الأفراد مباشرة دون اللجوء للمحامين والمستشارين، بالرغم من المخاطر الخطيرة لابتعاد الذهنية القانونية التي ترى الصالح من الطالح. ولكن إذا نظرنا من الجانب الآخر، هناك الكثير من الحالات التي تمكن المهن القانونية الاستفادة من تقنية البلوكشين اللا نهائية. ونعلم بقضايا حقيقية في المحاكم تعثرت بسبب تزوير أو فقد الأدلة والمستندات، ويمكن الاستفادة من البلوكشين في تتبع حركة المستندات الرقمية وتخزينها بشكل دائم ومنع عمليات الحذف وتوفير مسار موثوق بعيد عن أي نوع من أنواع التلاعب. أيضا، يمكن تتبع نظام تحديد المواقع العالمي إذا قام شخص ما بتحريك الأدلة أو سرقتها. وكل هذه العمليات عبر تقنية البلوكشين يمكن تقنينها لتوفر أدلة قوية مقبولة في المحاكم. ومن ناحية عملية، يسمح البلوكشين، بوضع "علامة رقمية" على الملفات والمستندات، وباستخدام العلامة الرقمية يمكن تتبع الحركات سواء يدوياً أو عبر الإنترنت وبذا يساهم البلوكشين في تطوير النظم القانونية. وفي حالة استدعاء الأطراف للحضور للمحكمة يتم الإثبات بشهادة تثبت للمحكمة أن تبليغ الشخص تم. والشركات التي تقوم بهذه الخدمة لها "خوادم تشغيلية" تستخدم تكنولوجيا البلوكشين لتسجيل تقديم مستندات الحضور مع إنشاء دليل يمكن التحقق منه لعملية

تسليم المستندات. وبهذه الكيفية ينتهي دور العنصر البشري في تعطيل الاجراءات، وهذا يحدث كثيرا ولعدة أسباب منها سوء النية.

وفي حالة وجود وثيقة العقد الذكية فان هذه "الوثيقة الذكية" تسمح للأطراف في العقد بدمج معاملات العقود في نفس الوثيقة ويخزن البلوكشين جميع تلك المعاملات بشكل آمن. مثلا، يمكن ربط عقد الإيجار مع كل "دفع رقمي" للإيجار لنفس العقد وتتفاعل الوثيقة مع البرامج المختلفة. لذلك إذا وقعت شركة جديدة عقد الإيجار، يمكنها تحميل المستند الذكي في نظامها وستري سجل كل المعاملات السابقة. ومن حيث المبدأ، يمكن أن تؤدي تكنولوجيا البلوكشين نفس دور (كاتب العدل)، مع العلم أن البيانات البيومترية ستتضمن، "تصديق الوثيقة"، مصادقة أكثر قوة لتوثيق وإثبات المعاملات والبيانات.

وفي مجال "الملكية الفكرية" كبراءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر، فان استخدام البلوكشين في تسجيل الملكية الفكرية يقود لإنشاء سجل دائم مضمون للملكية والامتيازات التي يمكن الرجوع في هذا السجل لحل أي نزاع. وبهذا فإن الجمع بين البلوكشين والقانون في عالم الملكية، خاصة في الألعاب والتصوير الفوتوغرافي وال "آكشن" وغيره، يجلب فوائد عديدة تساهم في تطوير النظم القانونية وحفظ الحقوق وتشجيع المبدعين. وإذا أخذنا، أيضا، عمليات "الدمج والاستحواذ" في الشركات، نجد هناك العديد من المتطلبات القانونية للعناية الواجبة طويلة الامد المتعلقة بأحقية الملكية الفكرية، وتقنية البلوكشين تظهر التسجيل والترخيص لجميع حقوق الملكية الفكرية وتصبح تمارين الحماية اللازمة أكثر سلاسة وأسرع مما هي عليه اليوم.

إن عصر التقنيات الحديثة، أتى وأصبح حقيقة واقعة ملموسة لا يمكن تجنبها ودفن الرؤوس في الرمال. وفي مسار السعي لتطوير النظم القانونية ولتقديم العدالة وخدمتها للوصول لأعلى القمم الممكنة، هناك ضرورة قصوى وحالة ماسة للاستعانة بتقنية البلوكشين في العديد من الحالات والمستويات، وعبر هذه التقنية الحديثة سنعبر بالإجراءات القانونية وكل النظم القانونية لعالم يتوفر فيه أعلى درجات الأمان والمصداقية. ولنساهم في ايجاد وتفعيل هذا العالم من أجل القانون والعدالة التي يتطلع لها الجميع كأحق الحقوق.

مجالات التدريب في الأبحاث الكمية ودورها في تنمية مهارت الطلاب

زكريا امادو غربا

طالب ماجستير اقتصاد إسلامي - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

إن من نعم الله على الإنسان؛ نعمة العلم التي لا تدانيها نعمة، والتي بها يعلم خيري الأولى والآخرة، وما جعله الله سبحانه وتعالى في الإنسان من القدرات التي تعد مصدر منافع، حتى أضحت هذه المعرفة عصب الحياة وقوامها، والمحرك الأساس لتطور الدول والمنظمات، فقد كانت ظاهرة البحث عن المختصين الماهرين سمة من سمات الإدارة المعاصرة وهذا أدى بدوره إلى تغيرات جوهرية في تزايد معدلات النمو في العالم أجمع، بيد أن هذه المعرفة مع ما تتمتع به من الفعالية والمرونة، إلا أنها لا يمكنها الاستمرار ما لم تقم المؤسسات والمنظمات بتدريب الأجيال القادمة؛ لحل المشاكل التي تعيق تطورها ونهضتها.

وهذا يجعلنا نولي اهتماما بإبراز ما يتمتع به العلم والتدريب في بناء الأمم، وإلى ما يعود لنا خلال التدريب من الجودة والفاعلية، عبر الخطط المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة، حيث يبدأ بتحديد متطلبات التدريب وينتهي بالتقييم العلمي الذي يحدد مدى نجاحه في مقابلة هذه المتطلبات التي تبنى على أساسها، وعليه فإن تحديد الاحتياجات التدريبية الفعلية هي الخطوة الأولى والرئيسية في سلك العملية التدريبية.

هذا كله وغيره، رأيت ضرورة المشاركة بهذا البحث المتواضع في هذا المنبر، لإبراز أهم المجالات التدريبية التي يحتاجها طلاب المنح، خصوصا الذين وصلوا إلى مراحل عليا في الأبحاث العلمية، عسى أن يطلعوا على ما يعينهم في تطوير مهاراتهم البحثية، من حيث جمع المعلومات وتنظيمها وتحليلها والحكم عليها، كله في صورة شيقة مختصرة.

مفاهيم أساسية حول التدريب وتنمية المهارات

أولا – التدريب: لقد حظي التدريب بتعريفات عدة، أسهمت على اكتسابها سمة بارزة في إنشاء وتكوين وتطوير أجيال أكفاء في المجتمعات؛ مما يجعل منه عملية ذات نفع عام يرجع إلى تطور المنشآت والمؤسسات عموما، والأفراد على وجه الخصوص.

ومن أهم هذه التعريفات:

١– هو الجهد المنظم والمخطط له لتزويد الموارد البشرية في المؤسسة بمعارف معينة، وتحسين وتطوير مهارتها وقدراتها، وتغيير سلوكها واتجاهاتها بشكل إيجابي يؤدي إلى تحسين الأداء في المنظمة[١].

٢– هو النشاط المتغير لتزويد المهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعل الفرد صالحا لمزاولة عمل ما[٢].

٣– هو زيادة المهارات والمعارف المحددة في مجالات معينة بالإضافة إلى كونه محاولة لزيادة وعي التدريب بأهداف المؤسسة التي يعملون بها. من ذلك يُعلَم أن التدريب عملية منظمة لاكتساب العلوم والمعارف، وسبيل إلى تغيرات جذرية في شخصية المتدرب؛ لأداء عمله على الوجه المرجو منه، وهذا لن يتم إلا بالأخذ بمبادئ العلوم ومهماتها الأساسية في بناء الخبرات التدريبية الفاعلة.

ثانيا – أهداف التدريب: إن الهدف المرجو من وراء أي عملية تدريبية لا تخلو من توفير الامكانات اللازمة للمتدرب على أن يكون مؤهلا للقيام بالمهام المنوطة به في المؤسسة التي هو بها، وإن الطالب بقيامه للمشاركة في أي برنامج تدريبي فإن الهدف الأساس من ذلك هو التمكن من:

١– التجاوب والترابط مع احتياجات العملية البحثية منذ أول يوم من أيام بحثه.

٢– تنمية الكفاءات والمهارات وتحسين الاتجاهات بحيث يستمر نمو العمل أو البحث.

٣– تنمية القدرات الذهنية واكتمال الشخصية للمتدرب بما يمكنه من استخدام كل طاقاته الذهنية والنفسية واستغلالها أحسن استغلال.

٤– تغيير الاتجاهات[٣]: وهو ما يشير إلى الرغبة في تغيير ما يعتقده المتدربون بتعديل توجيهاتهم وآرائهم، وقد تعني أيضا تغيير أو تطويرا في نية التصرف السلوكي المقبل إن سمحت الطرق.

ثالثا – تنمية المهارات مفاهيم عامة: تكمن تنمية المهارات في عدة خطوات من البرامج التدريبية المستمرة، والتي تسعى إلى تحسين الوضع البحثي والوظيفي في المؤسسة، والإسهام في تزويد المؤسسة بالخبرات لأجل التجانس مع مختلف التغيرات التي تحدث بالبيئة المحيطة.

وقد عرفت تنمية المهارات بأنها:

ـ العملية التي تساعد الأفراد على القيام بالواجبات المستقبلية بطريقة أفضل من طرق أدائهم الحالية لها[٤].

---

[١] عبد الباري إبراهيم، تكنولوجيا الأداء في المنظمات، الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية، جامعة القاهرة، ص: 103.
[٢] العقيد محمد برعي، التخطيط في مجالات التنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى 1986م، ص: 269.
[٣] أحمد جامع، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية 2003م، ص: 337.
[٤] شوقي جباري، التدريب ودوره في تنمية مهارات العاملين، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر: تجارب الشركات الوطنية والدولية حول استراتيجيات التدريب ص: 14.

ـ تنمية مهارات العامل تعني تطويره بقدر يساعده على فهم المشاكل التي تواجهه ومعرفة مدى تأثيرها على الأمور التي يعالجها والتي ترتبط بمشاكل أخرى في المؤسسة.

ـ وقيل: هي مرحلة تأتي بعد حصول الأفراد الملائمين لأداء الأعمال، ويقصد بها رفع مستوى مهاراتهم وخبراتهم، وذلك عن طريق التدريب الملائم لطبيعة العمل المطلوب إنجازه[1].

ـ هي عمل مخطط مكون من مجموعة برامج مصممة من أجل تعليم الموارد البشرية وإكسابها معارف وسلوكيات ومهارات جديدة من المتوقع أن تحتاجها في أداء مهام ووظائف جديدة في المستقبل والتأقلم والتعايش مع أية مستجدات أو تغيرات تحدث في البيئة وتؤثر في نشاط المنظمة[2].

رابعا – أنواع المهارات: إن إحداث أي تغيير جذري وتنمية حقيقية في مفاهيم واتجاهات ومهارات الطلاب لمواكبة العصر في المؤسسة يتطلب إعداد تعديلات في مستوى تلك القدرات في الأفراد لجميع المستويات. وقد قسم علماء الإدارة المهارات إلى:

١– المهارات الفكرية: وهي المتعلقة بالقدرة على التعامل مع المشكلات المختلفة التي تواجهها الإدارة أو المؤسسة، والقدرة على التفكير في المستقبل وخاصة ما يتعلق بالمتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية، واتخاذ القرارات من بين البدائل المقترحة (٣).

٢– المهارات الإنسانية: تحقيق التكامل والتعاون والانسجام والتأثير في الأفراد من مهام المهارات الإنسانية في المؤسسة.

٣– المهارات الفنية: وتعني إلمام المتدرب بالجوانب الفنية للعمل الذي هو فيه، ومعرفة تامة بأساسيات هذا العمل.

هذه إشارة إلى أهمية المهارات، التي هي لب التدريب، من أجل إيجاد ميزة تنافسية في المؤسسة، مما يحقق الجودة الشاملة، وهذا يتطلب مزيد من الجهد لدفع عجلة التنمية في المجتمع لتحل الرفاهية في الأفراد على وجه الخصوص والدول على العموم.

---

[1] على غير وآخرون، تنمية الموارد البشرية، دار الهدي 2002م، ص: 60.
[2] سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية 2006م، ص: 53.
[3] مرجع سابق، ص: 3.

المطلب الأول : مجال جمع البيانات وأهمية التدريب فيه

إن الغرض من كل علم هو البحث عن الحقيقة، ولن يتم هذا إلا بعد تحديد مشكلة ما تجاه أمر معين من المشاهدات في الظواهر المحيطة بالباحث، ولحل هذه المشكلة لابد من تحديد كميتها عن طريق جمع البيانات المتوفرة، ثم تحليلها على الوجه المطلوب مما يساعد على اتخاذ القرارات اللازمة تجاه المشكلة، وفي هذا المطلب نتطلع إلى أهم مراحل جمع البيانات ومصادرها، وأدواتها، والخطوات الواجب مراعاتها عند جمعها.

أولا – جمع البيانات: البيانات: هي القيمة الوصفية أو الرقمية التي نحتاج إليها لمساعدتنا في جعل القرارات التي نتخذها أكثر معلوماتية في موقف موحد[1].

بعد أي عملية جمع البيانات لابد للباحث من تحديد عناصر البيانات ذات العلاقة الوثيقة بالبحث، لاتخاذ القرار اللازم، ومعرفة من يقوم بجمع البيانات، والأدوات المستخدمة في ذلك.

ثانيا – أنواع البيانات: البيانات الأولية التي يحصل عليها الباحث، هي المادة الأولية الخام المستخدمة في التحليل الإحصائي، فيلزم التأكيد على صحتها للوصول إلى المعلومات الموثوق بها.

أما تحديد نوع البيانات؛ فهو ناجم عن الإجابات التي يتلقاها الباحث من المتغير (محل الدراسة)، فإذا كانت الإجابة بكلمة على السؤال المطروح فيسمى المتغير وصفي، وإذا كانت برقم سمي المتغير كمي.

إذا البيانات الإحصائية تنقسم إلى نوعين:

١– الوصفية: التي لا يمكن قياسها رقميا وإنما يُصَنف المتغير فيها إلى مستويات، كل مستوى منها على خصائصه المشتركة، وهي إما ترتيبية أو اسمية.

٢– الكمية: التي تختلف بياناتها عن بعضها البعض في صورة رقمية، ويمكن إجراء عملية حسابية على البيانات للوصول إلى معنى هذه البيانات، وهي متقطعة ومتصلة[2].

ثالثا – مصادر البيانات: نظرا لسعة المعلومات المتوفرة في أيدينا اليوم وكثرة البيانات، يتطلب الأمر جهدا شاقا لاستغلال تلك المعلومات للوصول إلى قرارات وتنبؤات لوضع طريق للعمل في المراحل القادمة وكل هذا لن يتم إلا بعد انتهاج سبل الحصول على ذلك الكم الهائل من البيانات من مصادره الأصلية.

وقد قسم علماء الإحصاء مصادر البيانات إلى ثلاثة أقسام أساسية:

---

[1] عبد النجار وأسامة حنفي، مبادئ الاحصاء، الطبعة الثانية، 2003م، ص 22.
[2] حسن محمد حسن، مبادئ الإحصاء الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية 2000م، ص: 36.

١– **المصادر التاريخية**: هي الإحصاءات والنشرات والبيانات التي تنشرها الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتكون منظمة ومعدة بطريقة معينة يسهل التعامل معها واستخدامها مباشرة في عملية التحليل الإحصائي[١].

٢– **الملاحظة**: تستخدم لجمع معلومات عن سلوك معين سواء خلال المشاهدة بالعين المجردة أو من خلال استخدام بعض وسائل التكنولوجيا، فهي بشكل عام تفيد لدراسة سلوك الأفراد في أماكنها الطبيعية[٢].

٣– **المصادر الميدانية**: من خلالها يقوم الباحث بالنزول إلى مجتمع الدراسة ليجمع منه البيانات التي يحتاج إليها من أجل دراسة المشكلة محل البحث , ولا يتم اللجوء إلى المصادر الميدانية إلا في حالة عدم وجود البيانات المطلوبة من مصادر تاريخية أو أن تكون البيانات المنشورة قديمة أو غير دقيقة[٣].

رابعا – أدوات جمع البيانات للمصادر الميدانية: وهي الوسائل التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف اختبار فرضيات البحث أو الإجابة عن تساؤلاته.

وأهم الأدوات الأساسية لجمع البيانات من قبل الباحث هي:

١ : الاستبانة: وهي أهمها حيث إنها تستخدم لجمع البيانات من مجموعة من الأفراد عن طريق إجاباتهم عن مجموعة الأسئلة المكتوبة حول موضوع معين من دون مساعدة الباحث لهم أو حضوره إجاباتهم[٤].

وكذلك تستخدم بشكل رئيس في مجال الدراسات التي تهدف إلى استكشاف حقائق عن الممارسات الحالية واستطلاع الرأي العام وميول الأفراد.

٢ : المقابلة: يتم بموجبها جمع المعلومات التي تمكن الباحث من إجابة تساؤلات البحث أو اختبار فروضه من خلال طرح الباحث لعدد من الأسئلة والإجابة عليها من قبل المفحوصين وتمتاز بإمكان استخدامها حتى في الحالات التي يكون الباحث فيها غير قادر على القراءة والكتابة[٥].

خامسا – خطوات ما بعد جمع البيانات: هي عدد خطوات يجب اتباعها بعد جمع البيانات حتى الوصول إلى الهدف المرجو منها لاتخاذ القرارات اللازمة في المؤسسة، وهذه الخطوات:

---

[١] أحمد فتحي مصطفى، طرق وأساليب الإحصاء 1987م، ص: 107.
[٢] خليفة عبد السميع خليفة، الإحصاء التربوي، مكتبة الأنجلو مصرية، ص: 97.
[٣] الإحصاء مفاهيم أساسية، 2003م، ص 20.
[٤] غريب محمد سيد أحمد، الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية 1997م.
[٥] عبد الله عبد الحليم , الإحصاء مفاهيم أساسية، 2003م.

١- تسجيل البيانات: والتي يتم رصدها من مجموعة من المشاهدات الأحداث أو من الظواهر الي تحدث وتشاهد ومن مصادر أصلية للبيانات، وجب أن تسجل أيضا في وسائل تحميها من التلف والضياع، وفي أنظمة الحاسب الآلي مثل: الأقراص حتى يتم الاستفادة منها بسهولة.

٢- ترميز البيانات: لجعل البيانات أكير ملائمة للمعالجة والتشغيل لابد من إعطاء رقم أو رمز من خلال تخصيص مجموعة من الأرقام أو حروف أو الرموز لهذ الغرض، وهذ يؤدي بدوه إلى اختصار وتبسيط كمية البيانات المطلوبة تسجيلها، ويختصر الوقت والجهد أمام خفض تكاليف عملية الجمع[١].

٣- تصنيف البيانات: وهي عملية تقسيم البيانات إلى مجموعة معينة مماثلة في الخواص، وغالبا ما يقوم الطالب أو الباحث بإجراء ذلك عند إعداد الاستبانة أو بعد جمعها، ووجود الأسئلة المفقودة. وبغية في الاستفادة من البيانات التي تم جمعها يقوم الباحث بتصنيف هذه البيانات لغرض تسهيل وتيسير عملية التعامل معها، بناء على النوعية والتماثل، مثال ذلك تقسيم طلاب الجامعة الإسلامية إلى شعبتين: (صباحي) (ومسائي).

٤- مراجعة البيانات: تهدف هذه الخطوة إلى التحقق من صحة البيانات واكتمالها وخلوها من أي خطأ، وأن عملية التسجيل تتم بدقة، ويمكن أن يتم ذلك بواسطة مختص يقوم بقراءة وتسجيل ومراجعة ما تم تسجيله من بيانات، أو إدخالها في برامج الحاسوب[٢].

المهارات التي يمكن اكتسابها من هذا المجال التدريبي:

بعد الاطلاع على المجال التدريبي يمكن للطالب أن يخرج وهو قادر على:

١- معرفة كيفية جمع المعلومات من مصادرها الموثوقة.

٢- تسجيل البيانات ورصدها ثم تصنيفها ومراجعتها لاتخاذ اللازم إزاءها.

المطلب الثاني: مجال تنظيم البيانات وعرضها

البيانات هي المستهدفة في الإحصاء، فهي موضع العرض والتحليل، وقد صار هذا في الآونة الأخيرة علما وفنا بذاته، حيث تعكس ذلك لدرجة كبيرة مدى إمكانية الباحث لفهمها وتعبئتها منها.

وقد جرت عادة علماء الإحصاء إلى انتهاج طريقين في عرض البيانات الإحصائية هما:

العرض الجدولي للبيانات، والعرض البياني للبيانات.

---

[١] عبد المجيد فراج، الأسلوب الإحصائي، 1983 م.

[٢] عبد الرحمن بن محمد سليمان، الإحصاء التطبيقي، جامعة الملك سعود 1990م.

المهارات التي يمكن اكتسابها من هذا المجال التدريبي:

بعد انتهاء الدورة في مجال عرض البيانات يتحتم على المتدرب أن يكون ملما بالجوانب التالية:

١– تحديد المدى من الأرقام وهو الفرق بين أكبر قيمة وأقل قيمة من بين الأرقام المعروضة.

٢– كيفية تفريغ البيانات في الجدول بالتفريق بين القيم التي يجب أن يأخذها المتغير.

٣– معرفة توزيع التكراري للبيانات، الذي يقوم بحساب تكرار كل قيمة من القيم , وهو عدد العلامات المناظرة لكل قيمة.

٤– معرفة التكرار النسبي وهو نسبة تكرار تلك القيم إلى مجموع التكرارات.

المطلب الثالث: مجال وصف البيانات

تتمثل أهمية عملية وصف البيانات كميا من خلال محاولة الوصول إلى فهم ورؤية أوضح للمعلومات المحتوية في القيم الكمية للمتغيرات (محل الدراسة) ومحاولة التعبير عن تلك البيانات الكمية بقيم تصف طبيعة وشكل المتغيرات محل الدراسة بالطريقة التي تمكن من التعامل معها بشكل أدق وأفضل، وهذا الذي يطلق عليه علماء الإحصاء " المقاييس الإحصائية".

وقد دعت الحاجة إلى وجود هذه المقاييس حيث إنها تساعد في وصف المتغيرات المختلفة عن طريق معرفة القيم التي تتركز حولها البيانات ومدى التفاوت بين قيم المفردات محل الدراسة وتلك القيم، كما أنها تساعد على المقارنة بين المتغيرات المختلفة من حيث مدى نزعتها نحو مراكز معينة وتحديد مدى تجانس البيانات.

وتنقسم المقاييس الإحصائية إلى: مقاييس النزعة المركزية، مقاييس التشتت، مقاييس الالتواء.

المهارات التي يمكن اكتسابها من هذا المجال التدريبي:

بعد انتهاء الدورة في هذا المجال يتحتم على المتدرب أن يكون ملما بالجوانب التالية:

١– في حالة دراسة الأرقام يتمكن الباحث عن " مركزة " هذه الأرقام جميعا في رقم متوسط يحمل خواصها وملامحها وينتمي إليها.

٢– إمكان المقارنة بين عدة مجموعات في وقت واحد.

المطلب الرابع: ارتباط البيانات

إن من الأساليب التي يتم استخدامها في التحليل الكمي للظواهر الإدارية الاقتصادية المختلفة لمعرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين ظاهرتين أو أكثر، وأيضا التنبؤ بأداء الظاهرة في المستقبل.

المهارات التي يمكن اكتسابها من هذا المجال التدريبي:

بعد انتهاء الدورة في هذا المجال يتحتم على المتدرب أن يكون ملما بالجوانب التالية:

١– القدرة على معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين ظاهرتين أو أكثر.

٢– معرفة أيضا التنبؤ بأداء الظاهرة في المستقبل.

المطلب الخامس: الرقم القياسي

يعود استخدام الأرقام القياسية إلى أكثر من قرنين من الزمن، حيث استخدمها الإحصائي الإيطالي كارلي ١٧٦٤م لمقارنة الأسعار في إيطاليا لسنة ١٩٥٠م بالأسعار في سنة ١٥٠٠م ثم شاع استخدامها بصورة أوسع منذ ذلك الزمن.

للأرقام القياسية دور في حساب معدلات التضخم: فالمقصود بالتضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والذي على ضوئه تنخفض القيمة الشرائية للوحدة النقدية (الريال مثلا) وتقوم الجهات الاقتصادية في الدول باستخدام الأرقام القياسية للأسعار لإيجاد معدلات التضخم السنوية.

المهارات التي يمكن اكتسابها من هذا المجال التدريبي:

بعد انتهاء الدورة في هذا المجال يتحتم على المتدرب أن يكون ملما بالجوانب التالية:

١– القدرة على قياس التغيرات التي تطرأ على الحياة بمجملها بشكل عام والجوانب الاقتصادية بشكل خاص.

٢– معرفة تحليل العوامل التي تسهم في تغير الظاهرة.

٣– إحكام الرقابة على تنفيذ الخطط.

لقد أدت كثرة البيانات وتفاقم المعلومات إلى الاحساس بالحاجة الملحة لابتكار طرق وأساليب للتعامل معها، مما جعل علماء الإحصاء يضعون أنظمة لمعالجة تلك البيانات من حيث جمعها وعرضها وتحليلها، للوصول إلى نتائج تشير إلى ما سوف يحدث في المجتمع عن طريق هذه المعلومات، إلا أن ذلك دائما يحتاج إلى مزيد من التدريب والممارسة، وأن هذا هو السبيل الأمثل لترسيخ المهارات لدى الطلاب، لتتم العملية،على أكمل وجه، وفي ختام البحث تلمست أمور من أهمها:

النتائج

١– أن التدريب يقوم بإعداد وتأهيل الطلاب لتحقيق متطلبات المهام المطلوبة لديهم.

٢– يعزز قدرات الطلاب على تأدية مهام جديدة في سلك البحث العلمي.

٣– مواكبة الجديد والحديث في مجال البحث العلمي من خلال التدريب المستمر في البحث.

التوصيات: في ضوء ذلك نستخلص إلى وجود اقتراحات وتوصيات عسى أن تجد قبولا لدى الجهات العليا للجامعة، من ذلك:

١– ضرورة إنشاء هيئة مستقلة معنية بمرامج التدريب وتأهيل الطلاب في جميع التخصصات العلمية.

٢– أن يكون لهذه الهيئة المرجعية كوادر مؤهلين القادرين على صياغة آلية التدريب.

٣– تكثيف مرامج التدريب أسبوعيا مثلا لغرس الثقة في نفوس المتدربين على ما قاموا بالتدريب فيه.

٤– العناية الفائقة ببرامج التحليل الكمي لدي طلاب الاقتصاد خاصة لتنمية مهارتهم.

المراجع

١. الإحصاء مفاهيم أساسية، ٢٠٠٣.

٢. أحمد جامع، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية ٢٠٠٣.

٣. أحمد فتحي مصطفى، طرق وأساليب الإحصاء ١٩٨٧.

٤. حسن محمد حسن، مبادئ الإحصاء الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٠.

٥. خليفة عبد السميع خليفة، الإحصاء التربوي، مكتبة الأنجلو مصرية.

٦. سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية ٢٠٠٦.

٧. شوقي جباري، التدريب ودوره في تنمية مهارات العاملين، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر: تجارب الشركات الوطنية والدولية حول استراتيجيات التدريب.

٨. عبد الرحمن بن محمد سليمان، الإحصاء التطبيقي، جامعة الملك سعود ١٩٩٠.

٩. عبد الباري إبراهيم، تكنولوجيا الأداء في المنظمات، الأسس النظرية ودلالاتها في البيئة العربية، جامعة القاهرة.

١٠. عبد الله عبد الحليم , الإحصاء مفاهيم أساسية، ٢٠٠٣.

١١. عبد الله عمر النجار، استخدام حزمة البرامج الإحصائية في تحليل البيانات، ٢٠٠٣.

١٢. عبد المجيد فراج، الأسلوب الإحصائي، ١٩٨٣ م.

١٣. عبد النجار وأسامة حنفي، مبادئ الاحصاء، الطبعة الثانية.

١٤. العقيد محمد برعي، التخطيط في مجالات التنمية، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الأولى ١٩٨٦.

١٥. على غير وآخرون، تنمية الموارد البشرية، دار الهدي ٢٠٠٢.

١٦. غريب محمد سيد أحمد، الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٧.

١٧. مصطفى زايد، الإحصاء ووصف البيانات، ١٩٨٩م.

١٨. ياسر الموسى، الإحصاء التطبيقي، دار الرضا للنشر دمشق.

نظرية المسارين المتوازيين

أوهاج أوبادين عمر

ماجستير في التمويل والمحاسبة

إن حاصل ضرب كسرين بسطهما يمثل (١ ÷ ص)، و(جمع مقامهما) مضروب الكل في العدد (ص)، يساوي حاصل جمع الكسرين.

يمكن كتابة النظرية رياضياً كالآتي:

$$ص \times (ع\ ل (س)^{٢٨}) = س ((ع)^{٢٨}\ ل + ع (ل)^{٢٨})$$

حيث أن:

ع: المقام الاول

ل: المقام الثاني

س: البسط للمقامين

ص: متغير

$$س = (ع + ل) (١ ÷ ص)$$

ويستنتج من ذلك أنه: إذا عكسنا العملية بحيث أن حاصل ضرب نفس الكسرين يساوي حاصل جمع نفس الكسرين مقسوم على العدد ص.

$$(س ÷ ع) \times (س ÷ ل) = (ل\ س + ع\ س) ÷ (ص\ ع\ ل)$$

وبما أن عملية القسمة هي تقليل للأشياء؛ فإن عملية ضرب الكسور هي أيضا تقليل للأشياء ومن هنا نثبت بأن المعادلة:

$$((س)^{٢٨} ÷ (ع\ ل)) = (ل\ س + ع\ س) ÷ (ص\ ع\ ل)$$

المعادلة على اليسار يجب أن تطابق المعادلة على اليمين:

$$(\text{ل س} + \text{ع س}) \div (\text{ص ع ل})$$

وبما أن عملية القسمة تقليل للأشياء فإن استبعاد (ص) يتطلب منا أن نغير علامة الجمع إلى علامة ضرب وتربيع المقامين؛ فتصبح المعادلة على اليسار:

$$(\text{ع س} \times \text{ل س}) \div ((\text{ع})^{٢٨} (\text{ل})^{٢٨}) = ((\text{س})^{٢٨} \div (\text{ع ل}))$$

وهي تساوي المعادلة على اليمين:

$$((\text{س})^{٢٨} \div (\text{ع ل})) = ((\text{س})^{٢٨} \div (\text{ع ل}))$$

نواة النظرية:

المعادلة التالية:

$$(٦ \text{ س} + ١) - ((١٤ \text{ ص} + ٧) \div ٢) - (٠.٥ + \text{ع}) + ١٠ = \text{صفر}$$

وذلك عندما:

ع = ٠

س = (ع + ١)

ص = (ع + ٢)

الكسر الأول: (٦ ÷ (٦ س + ١))

الكسر الثاني: (٦ ÷ ((١٤ ص + ٧) ÷ ٢) – (٠.٥ + ع))

حاصل ضرب الكسرين: (٦ ÷ (٦ س + ١)) X (٦ ÷ ((١٤ ص + ٧) ÷ ٢) – (٠.٥ + ع))

مجموع الكسرين: (٦ ÷ (٦ س+١)) + (٦ ÷ ((١٤ ص + ٧) ÷ ٢) – (٠.٦ + ع))

(٦ س + ١)	((١٤ص+٧)÷٢) – (٠.٥+ع)	الفرق الرأسي	الفرق الأفقي	الكسر الأول	الكسر الثاني	حاصل ضرب الكسرين	مجموع الكسرين	نقطة تكوين النظرية
٧	١٧	٦	١٠	٠.٨٥٧١	٠.٣٥٢٩	٠.٣٠٢٥	١.٢١٠١	
١٣	٢٣	٦	١٠	٠.٤٦١٥	٠.٢٦٠٩	٠.١٢٠٤	٠.٧٢٢٤	
١٩	٢٩	٦	١٠	٠.٣١٥٧	٠.٢٠٦٩	٠.٠٦٥٣	٠.٥٢٢٧	
٢٥	٣٥	٦	١٠	٠.٢٤	٠.١٧١٤	٠.٠٤١١	٠.٤١١٤	٠.٤١١٤

٣١	٤١	٦	١٠	٠.١٩٣٥	٠.١٤٦٣	٠.٠٢٨٣	٠.٣٣٩٩	
٣٧	٤٧	٦	١٠	٠.١٦٢١	٠.١٢٧٧	٠.٠٢٠٧	٠.٢٨٩٨	
٤٣	٥٣	٦	١٠	٠.١٣٩٥	٠.١١٣٢	٠.٠١٥٧	٠.٢٥٢٧	
٤٩	٥٩	٦	١٠	٠.١٢٢٤	٠.١٠١٧	٠.٠١٢٤	٠.٢٢٤١	

يمثل العمود الأخير نقطة تكوين النظرية وقيمتها حسب العمود المظلل بالأصفر، ونتيجته كالآتي:

(٦ ÷ (٦ س + ١)) X (٦ ÷ ((١٤ ص + ٧) ÷ ٢) – (٠.٥ + ع)) X ١٠

(٦ ÷ (٢٥)) X (٦ ÷ (٣٥)) X ١٠ = ٠.٤١١٤٢٨٥٧١

(٦ ÷ (٦ س + ١)) + (٦ ÷ ((١٤ص + ٧) ÷ ٢) – (٠.٥ + ع))

(٦ ÷ (٢٥)) + (٦ ÷ (٣٥)) = ٠.٤١١٤٢٨٥٧١

ومن الشواهد أن عد الأعداد يبدأ من العددين (١، ١١) أي أن العدد (١) مسار، والعدد (١١) مسار آخر؛ فمثلا إن مجموعة الأعداد الأولية تقع بين العدد (١) كمسار اول، والعدد (١١) كمسار ثاني عدا الأعداد الأولية (٢، ٣، ٥) لأنها تقل عن العدد (٦).

ولمزيد من الاختبار بغية التأكد من وجود المسارين بما يخص مجموعة الأعداد الأولية:

- المسار الأول هو البداية من العدد (١) ومعادلة اختباره = (العدد الأول – ١) ÷ ٦ يجب أن يقبل القسمة على العدد ٦.
- المسار الثاني هو البداية من العدد (١١) ومعادلة اختباره = (العدد الأول – ٥) ÷ ٦ يجب أن يقبل القسمة على العدد ٦.

وعليه فمعدل تغير الأشياء يتراوح بين تغير يبدأ من العدد (١) وآخر يبدأ من العدد (١١).

مثال عن العددين (١) و (١١):

- عدد المرضى يبدأ بالعدد (١) ويتغير عند زيادته إلى إثنين.
- عدد لاعبي الفريق في الملعب (١١)، يتغير عند طرد أحدهم بواسطة الحكم بتغيير سلبي.

بنك الوقت السويسري

قصة قصيرة معبرة

درس أحد الطلاب في سويسرا، وسكن في غرفة عند امرأة عمرها ٦٧ سنة، وكانت الإمرأة معلمة قبل تقاعدها، وهي تستلم راتب تقاعد مجزٍ، وهي تذهب للعمل مرتين في الأسبوع.

عملها كان لرعاية مسنا عمره ٨٧ سنة، أبدى الشاب امتنانه مما تفعل وسألها ان كانت تعمل لكسب المال، فقالت له إنها لا تعمل لأجل المال بل لتكسب الوقت، وأنها تودع لنفسها وقتا في بنك توفير الوقت أو بنك الزمن. وهي بعملها ذلك تودع الزمن لكي تستطيع الصرف منه عندما تحتاج له بعد تقدم السن أو عندما تصاب بحادث وتحتاج من يساعدها.

يقول الطالب إنها المرة الأولى التي أسمع فيها عن بنك الوقت فسألها عن معلومات أكثر عن ذلك البنك.

فقالت له أن الحكومة السويسرية أنشأت ذلك البنك كضمان اجتماعي للناس حيث يفتح كل راغب في الاشتراك فيه حساب زمن؛ بحيث يحسب له الزمن الذي يقضيه في الخدمة الاجتماعية خصوصاً خدمة المسنين والمرضى الذين لا يوجد لهم من يرعاهم أو يساعدهم من عوائلهم.

يشترط على المشترك أن يكون سليماً صحياً وقادراً على العطاء والتواصل مع الآخرين والتحمل وراغباً في تقديم الخدمات بنفس راضية وإخلاص.

عندما يحتاج الشخص مساعدة يرسل له البنك شخصاً متطوعاً ممن اشتركوا في البنك ليخدمه ويخصم الوقت من حسابه، الخدمات التي يقدمها المتطوع إما تقدم للمحتاج في المستشفى أو في البيت كأن يرافق المحتاج للتسوق أو للتمشية او لمساعدته في تنظيف منزله. في أحد الأيام احتاجت تلك المرأة للمساعدة عندما سقطت أثناء تنظيف نافذتها وكسرت كاحل قدمها واضطرت للبقاء في السرير عدة أيام. أراد الطالب تقديم إجازة إضطرارية لمساعدتها لكنها قالت له إنها لا تحتاج مساعدته لأنها قدمت على طلب سحب من رصيدها في البنك وأنهم سيرسلون لها من يساعدها. جاء المساعد الذي عينه البنك وكان يرعاها ويتحدث معها ويرافقها ويقضي لها بعض حاجياتها من السوق. وأرسل لها البنك ممرضة عندما احتاجت لذلك. بعد أن تعافت من الكسر عادت للعمل مرتين في الاسبوع لتعويض ما خسرته من وقت في البنك ... وهكذا يعمل بنك الوقت. الشعب السويسري يؤيد ذلك البنك ويدعمه لأنهم لمسوا فوائده على المجتمع.

باختصار ذلك البنك وجد لتبادل أو مقايضة خدمات اجتماعية بدلاً من تبادل أموال. والخدمة تدخل في باب المنفعة المتبادلة. فكرة جميلة جداً ومفيدة ويمكن تطبيقها في كل مجتمع من المجتمعات لكنها تتطلب إنضباطاً وإحساس بالمسؤولية وإخلاص في أداء العمل، مع إدارة جادة وحريصة على الناس والمجتمع.

هدية العدد: تاريخ العمارة الإسلامية في الدولة الأموية

د. محمد حسان محمد فائز السراج

للتحميل (رابط)

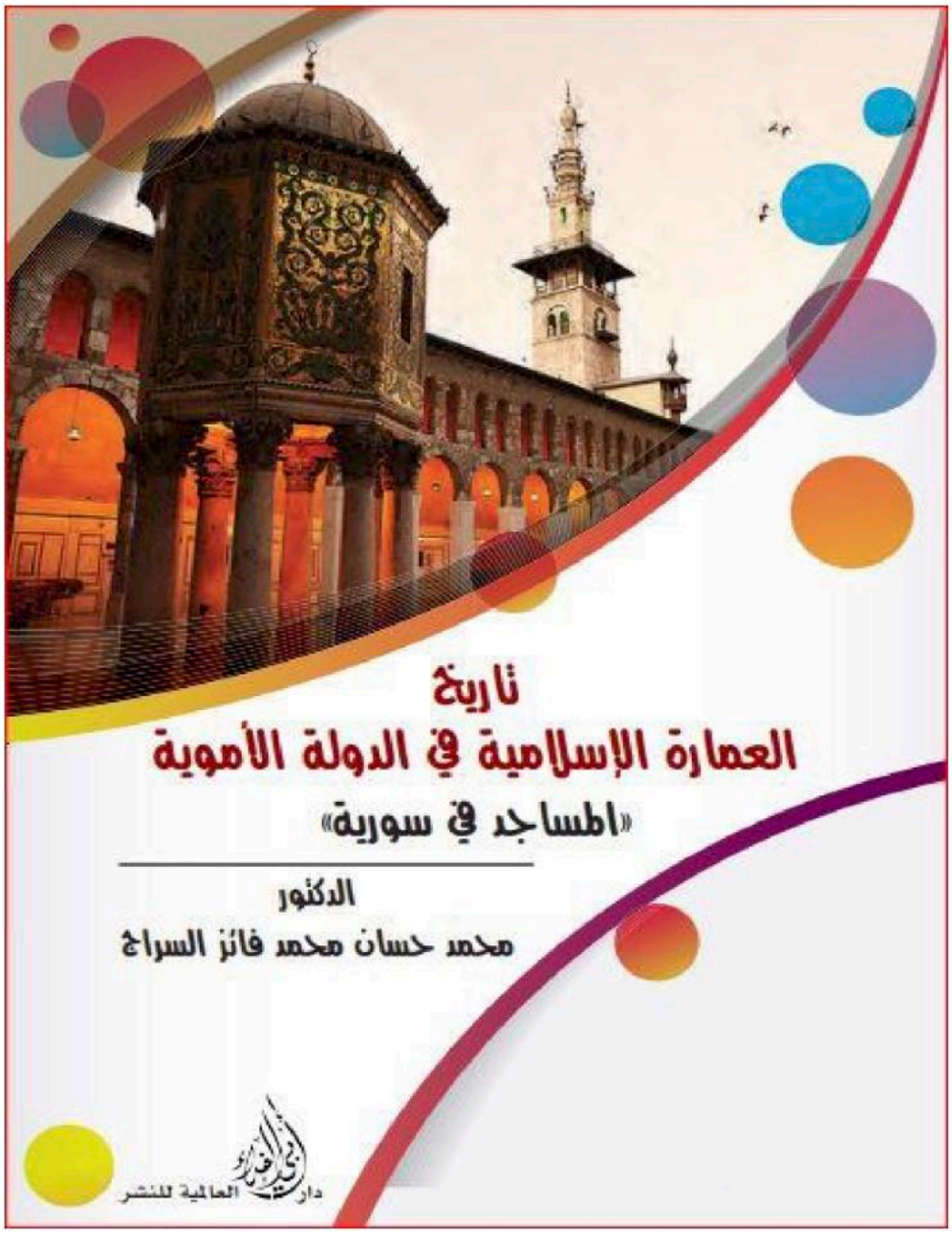

صفحة أخبار الاقتصاد الإسلامي العالمية

www.facebook.com/giem.info

بعض أخبار الصفحة :

- تقرير عن إدراج اختصاص التمويل الإسلامي في الجامعات الفرنسية : رابط .
- مزارعون يسكبون الحليب في الشارع احتجاجا على ثمنه : واصل المزارعون ومربو الماشية في سردينيا الإيطالية احتجاجاتهم ضد تدني أسعار الحليب، حيث قاموا بسكب ألاف اللترات من الحليب الطازج في الأرض يوم الاثنين. مما تسبب بتعطيل حركة المرور وتغطية الشوارع باللون الأبيض...
- تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٢٠ : رابط .
- ميناء سوسة بإدارة أميركية لـ ٣٥ عاما !! رابط .
- العثمانيُّون يدافعون عن العالم الإسلاميِّ أمام الغزو البرتغالي : في عام ١٥١٤م قامت دولة البرتغال بتحريك حملةٍ على المغرب الأقصى يتزعَّمها الأمير « هنري الملاح » واستطاعت تلك الحملة أن تحتلَّ ميناء سبتة المغربي... رابط .
- تقرير : إيرادات الرياضة الالكترونية العالمية ستزيد عن مليار دولار في عام ٢٠١٩ : رابط .
- دعوات لتطوير أنظمة العملات المعماة في القمة العالمية للحكومات : رابط .
- تقرير DW : في مصر يولد كل طفل مديناً للخارج بمبلغ ٨٨٤ دولارا، هل تعلم حجم الدين للخارج الذي يولد به كل طفل في بلدك؟ : رابط .
- مسؤول أممي يفجر قنبلة من العيار الثقيل : اللاجئون السوريون أنقذوا اقتصاد لبنان : رابط .
- الاقتصاد الذكي . . كيف نجح اقتصاد قطر بكسر الحصار؟ : رابط .
- بومبيو يهدد دول أوروبا بخسارة الشراكة مع الولايات المتحدة إن ستخدمت معدات هواوي : رابط .

- JPMorgan Launches 'JPM Coin,' First Cryptocurrency From a Major U.S. Bank, link.

وللمزيد من أخبار الاقتصاد العالمية يومياً

رابط المتابعة

أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكاراً للبحث العلمي

هذه صفحة جديدة، الهدف منها توجيه بوصلة الأبحاث العلمية في الجامعات العربية والإسلامية نحو الأكثر حداثة في السوق العالمي، بغية رفع سوية البحث العلمي والارتقاء به ليتناول مشكلات وقضايا حقيقية معاصرة.

نرجو ممن يرغب المشاركة في تحرير هذه الصفحة مراسلتنا.

- وول ستريت هو كازينو قمار كبير، تشبيه يكرره كثير من الاقتصاديين.
- يحاول الفيدرالي جاهداً عدم مفاجأة الأسواق؛ لإبعاده عن "الصدمات النقدية"، كما أنه يقوم بتوجيه حركة الأسواق حيث يريدها أن تذهب مقدماً، وهذا التدخل في الأسواق معاكس لأبسط مفاهيم الرأسمالية دعه يعمل دعه يمر.
- لقد ارتدى البنك الاحتياطي الفيدرالي قبعة "الشرطي الجيد" اليوم، وربما يعود إلى قبعة "الشرطي السيء" بحلول فصل الربيع!
- المصرف الإحتياطي الفدرالي هو مستودع النفايات السامة للأوراق المالية، والبنوك هي التي دفعت بعض المحللين إلى التوصية بشراء أسهمها.
- القطاع المالي يقزم الاقتصاد الحقيقي ومن الخطأ رؤية التقلبات الاقتصادية على أنها مرتبطة بالاقتصاد المادي، وأن كل شيء مرده تدفقات رأس المال.
- إن أميركا تقوم بعمل جيد نسبياً لأنها تسيطر على تدفقات رأس المال إلى حد أكبر بكثير من أي شخص آخر، بما يؤدي لـ "نهضة صناعية" زائفة.
- يمكن للقطاع المالي في الولايات المتحدة أن يدير "الشركات" الضخمة غير المربحة مثل نيتفليكس أو تيسلا لأنها تسيطر على حنفية رأس المال، ولن تقوم أي حكومة أو مجلس الاحتياطي الفيدرالي بمعارضة الذين يملكون هذه الحنفية.
- نظرة عدوانية: إنه بالنظر إلى الآثار الجانبية التي جعلت المرض أسوأ؛ (أي تزايد الديون، والمضاربة، والجشع، والغطرسة)؛ فربما يكون من الأفضل ترك العدوى تسير في مسارها، ووقف العلاج؟؛ دع الوديع والمتواضع؛ أي غير الخنازير يرثون الأرض.

- لا يوجد مكان آخر في العالم الآن أكثر أماناً من الاستثمار في الولايات المتحدة؛ فأوروبا ترسل كل أموالها إلى الولايات المتحدة، وعندما تنفجر أوروبا؛ فسيبدأ أثر العدوى (لعبة الدومينو) .
- لقد حولت الحكومة للتو ملكية العبيد إلى شكل أكثر إنسانية وازدهاراً. ما زلنا عبيداً للدولار من أجل البقاء، وبالتالي لا يمكنهم أبداً السماح للنظام بالفشل. سوف يقومون فقط بطباعة المزيد من الأموال لإنقاذ البنوك والشركات والرجاء (الصلاة عليها) لتصل إلى السكان الفقراء.
- يقول أحد الاقتصاديين الأمريكيين: لم يسبق لأحد في التاريخ أن استيقظ قائلا: سأُبقي عملي مغلقاً بناء على قرار اتخذه بنك الاحتياطي الفيدرالي. لقد أجبرتنا الحكومة وكثير من العالم على احتكار ديون لإبقائنا تحت سيطرتهم.

قلت ذات مرة إنني سأقوم بتشغيل حياتي تحت نظام المقايضة بدلاً من دعم هذا الكازينو الذي نسميه السياسة النقدية.. وبعبارة أخرى: شئنا أم أبينا نحن جميعاً عبيد لهذه الحياة النقدية.

- إذا كان الاحتياطي الفيدرالي إيجابياً على الاقتصاد، فلماذا تكون المعدلات منخفضة أو أقل مما كانت عليه في الثلاثينيات؟ هل "نحن" مدمنون على أدوية الاحتياطي الفيدرالي إلى الأبد؟ وما هي المخاطر الأساسية الحقيقية هنا؟ وهل هناك طريقة لتحديد القيمة العادلة للأصول المالية؟.
- السياسة النقدية كالرمال المتحركة؛ فإن كنت عالقاً فيها؛ وحاولت الخروج منها؛ بالتشديد ورفع المعدلات؛ فستغرق أسرع.

هناك العديد من الأسباب وراء هذا التأثير المتناقض للسياسة النقدية طويلة الأجل، ولكن السبب الرئيسي هو أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع تراكم الديون، وكلما طالت السياسة النقدية المتطرفة استمر تراكم الديون؛ لتصبح زيادة الأسعار غير مستدامة؛ فهي تخلق عبئاً هائلاً على الاقتصاد المثقل بالديون في صورة نفقات (أي فوائد أعلى) .

وفي نهاية المطاف، فإن النمو الاقتصادي الحقيقي والإنتاجية تستجيبان ببطء لآثار جاذبية الرافعة المالية المفرطة، ويترك أحدهما مع اقتصاد هش للغاية يكون عرضة لأي نوع من الصدمات، حتى لو كانت خفيفة. وسيكون التضخم الضربة القاضية لمثل هكذا اقتصاد. ولحسن الحظ نحن في بيئة انكماشية عالمية حتى اليوم.

جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

متخصصة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

www.kie.university